وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

الدكتور محمد الصالح ابن جلول ودوره في فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين (1927-1938)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:

كنزة عباشي

مريم فراني

إشراف الأستاذ:

حميد قريتلي

السنة الجامعية:2016-2017 م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

نتقدم بتحية تقدير و عرفان بالجميل إلى أستاذي المشرف
" حميد قريتلي " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه
العلمية و إصراره على إخراج هذا العمل في أحسن صورة،
فله منا جزيل الشكر و الامتنان على كل ما قدمه من جهد
في سبيل إتمامه و دعمه المستمر طيلة فترة الإنجاز وإلى
كل أساتذة قسم التاريخ.

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

أهدي هذا العمل:

إلى أعز وأغلى هدية في الوجود الوالدين الكريمين اللذان ضحيا من أجل تعليمي وسهرا على رعايتي أطال الله في عمرهما.

إلى أخي محمد وزوجته وأولاده ياسر،هديل.

إلى أخي جمال الدين وأيمن عبد السلام.

إلى أختي نصيرة وزوجها وأولادها سيرين،صهيب.

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد وخاصة عمي سعيد وزوجته.

إلى صديقات

الحياة:"فتيحة،أمينة،فضيلة،مريم،يمينة،خديجة،مسعودة،الجوهر،نوال،كنزة،حـ

فيظة،نعيمة،عبلة،نادية،نورة،فاطمة".

إلى كل الذي يعرفني وخاصة زملاء الدراسة وبالخصوص قسم التاريخ.

مريـم

إهداء

إلى من كانا لي خير معين بعد الله عز وجل روح والدي العزيز -رحمه الله- وإلى والدتي الكريمة حفظها الله ورعاها وجعلني ذخرا لهما

في الدنيا والآخرة، إلى إخواني إلى كل الصديقات و الأخوات

إلى كل من تربطني بهم أواصر المحبة

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب و بعيد.

كنزة



قائمة المختصرات

ط ⟸ الطبعة

ع ⟸ العدد

ج ⟸ الجزء

دط ⟸ دون طبعة

مج ⟸ مجلد

دب ⟸ بدون بلد

دس ⟸ بدون سنة

تر ⟸ الترجمة

طخ ⟸ طبعة خاصة

تق ⟹ تقديم

مقدمة:

إن فترة الاحتلال الاستعماري تعد من أهم الفترات المميزة في التاريخ الجزائري، حيث تميز الاحتلال الفرنسي في الجزائر المستعمرة عن غيره من الدول المستعمرة الأخرى وذلك لكونه استعمارا من نوع خاص، بحيث لم يكتف بالتغلغل العسكري فحسب بل حاول طمس معالمها الحضارية بغرض القضاء على الهوية والشخصية الوطنية الجزائرية.

لقد عاشت الجزائر خلال هذه الفترة ظروف قاسية، مست جميع الميادين لاسيما منها الميدان الثقافي بحيث حاول المستعمر تهديم الزوايا واستبدالها بالمدرسة الفرنسية وذلك بسنها عدة قوانين من بينها إجبارية التعليم الفرنسي على كل الجزائريين ومعاقبة المعارضين له، كما جعلت اللغة العربية لغة ثانية بعد اللغة الفرنسية، فالاستعمار الفرنسي في الجزائر تبنى سياسة تعليمية إزاء بعض الجزائريين، لكن في إطارها التجهيلي، انطلاقا من محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي ومحاولة نشر اللغة والثقافة الفرنسية.

وقد نتج عن هذه السياسة، ظهور جماعة من الطلبة المثقفة أطلق عليها بالمفرنسيين باللسان وبعد فرنسة فكرهم أطلق عليهم اسم النخبة، التي يمكن تعريفها أنهم جماعة من الطلبة تكونوا في مدارس فرنسية يتقنون إلى جانب اللغة العربية اللغة الفرنسية، ينتسب أغلبهم إلى عائلات كبرى أو متوسطة الحال، وتقلد هؤلاء عدة مناصب كالطب والمحاماة والتدريس وامتهن بعضهم التجارة والمهن الحرة، وشكلت هذه النخبة حركة سياسة عرفت باسم فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين، التي تأسست في 1927 بزعامة الدكتور بن جلول بالإضافة إلى عدة شخصيات فاعلة من بينها فرحات عباس وبن التهامي ولأخضري ...الخ.

تعتبر فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين امتداد لحركة الشبان الجزائريين، التي يعود ظهورها إلى بدايات القرن العشرين، تشكلت هذه الفيدرالية من اتحاديات ثلاث (الجزائر، وهران وقسنطينة) وكانت هذه الأخيرة من أنشط الاتحاديات بزعامة الدكتور بن جلول وقد لعب هذا الأخير دورا

كبيرا في المجال السياسي في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وخاصة ما بين (1927-1938) فمن خلال كل هذا يمكن أن نطرح الإشكالية التالية :

كيف ساهم محمد الصالح ابن جلول في تفعيل فيدرالية النواب المنتخبين؟

وإلى أي مدى نجح في تحقيق مطالبها ؟ وكيف كانت علاقته بالقضايا السياسية الأخرى ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يؤدي بنا إلى طرح التساؤلات التالية :

1- ما هي الإرهاصات والجذور التاريخية لتكوين كتلة النواب ؟

2- من هو محمد الصالح ابن جلول ؟ وما هي مكانته في فيدرالية النواب ؟

3- فيما يتجلى دوره وماهي الإضافة التي قدمها ؟

4- ما موقفه من قضايا عصره؟

المنهج المتبع:

وللإجابة على هذه التساؤلات والإلمام بجوانب الموضوع اتبعنا في هذا البحث على المنهج التاريخي الوصفي لدراسة فترة من فترات تاريخ الجزائر لسرد ووصف الأحداث والمعطيات التاريخية لكتلة النواب والتأريخ لها (1927-1938) وكذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل الأحداث وأهداف ومطالب كتلة النواب المنتخبين والذي يقوم أيضا باستقراء بعض القضايا التي حلت بها كتلة النواب واستخلاص مواقفهم .

أهمية الدراسة:

إن الاهتمام بدراسة فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين بصفة عامة والدكتور ابن جلول بصفة خاصة لم تنل الدراسة الكافية، ويبدو أن ذلك مرده إلى حصر الدراسات التاريخية في شخصية واحدة وهو فرحات عباس متناسين في ذلك الدور الذي لعبه الدكتور ابن جلول ومختلف

الشخصيات المنطوية تحت هذه الكتلة، وعليه نهدف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح السياسة التي اتبعتها كتلة النواب المنتخبين للضغط على فرنسا على الرغم من إنكار البعض لذلك وإبراز أهم مرحلة من مراحل التيار الإدماجي وكيفية التراجع عنه، أيضا تبين الجهود التي بذلها محمد الصالح ابن جلول لتوصيل مطالب الشعب الجزائري، كما سنحاول توضيح الأساليب والوسائل التي استخدمتها كتلة النواب لمحاربة السياسات الفرنسية.

أسباب اختيارنا للموضوع :

لقد دفعتنا عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع أهمها:

أولا : يرجع اهتمامنا بهذا الموضوع إلى فترة دراستنا بالجامعة إذ كنا نركز دائما في اختيارنا للعروض والبحوث المتعلقة بالتاريخ الوطني عموما وتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بوجه خاص.

ثانيا : ولعل أهم سبب دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع بالذات هو أن هذه المرحلة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1927-1938) ما تزال بكرا في حاجة إلى جهود الباحثين لإماطة اللثام عن كثير من جوانبها الخفية علما أن الكتابات والدراسات التي كتبت بشأنها تمثل وجهات نظر تحتاج إلى تمحيص وتدقيق.

ثالثا: لعل الهدف من اختيارنا هذا الموضوع يكمن في إزالة بعض الغموض عن كتلة النواب المنتخبين المسلمين لأن أغلب الدراسات تهمش هذه الحركة وتتهمها بالتعاون مع السلطات الفرنسية.

رابعا: رغبتنا الملحة في معرفة أهم أعمال هذه الكتلة ومعرفة الشخصية الفاعلة فيها ودورها السياسي وكذلك تسليط الضوء على الممارسات الفرنسية وألاعيبها تجاه الحركة الوطنية الجزائرية.

وصف الخطة:

ارتأينا بتقسيم البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث :

المبحث الأول: تحت عنوان الجذور التاريخية لكتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين يتضمن هذا الأخير لمطلبين الأول: المعنون بحركة الشبان الجزائريين من (1892-1912)، حيث عرفنا فيه سبب هذه التسمية وظروف تأسيسها ومطالبها كذلك إلى نشاط هذه الحركة من خلال الجمعيات والنوادي والجرائد والصحف، كما عمدنا إلى معرفة موقفها من التجنيد الإجباري كون هذا الحدث جعل هذا التنظيم يعرف شعبية ورواجا، أما المطلب الثاني: تطرقنا فيه لإصلاحات 04 فيفري 1919م والبذور الأولى لتكوينه ومضمون هذه الإصلاحات والمواقف المختلفة منه وإلى انعكاسات انتخابات 1919 التي أدت إلى انقسام الشبان الجزائريين.

المبحث الثاني: المعنون بابن جلول ونشاطه السياسي (1927-1938)، حيث حاولنا فيه تسليط الضوء على شخصية ابن جلول التي شكلت حلقة رئيسية في تاريخ كتلة النواب حيث تطرقنا إلى مولده ونشأته والتنشئة الثقافية والفكرية وكذا تكوينه السياسي ثم وفاته، وبعدها تحدثنا على تأسيس فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين وإلى مطالبها وموقف الاستعمار منها.

وأيضا عالجنا أسباب انقسام كتلة النواب والنتائج المترتبة عن هذا الانقسام بإنشاء الدكتور ابن جلول التجمع الفرنسي الإسلامي، أما الصيدلي فرحات عباس تم إنشاء الاتحاد الشعبي الجزائري.

المبحث الثالث: ركزنا فيه على دور كتلة النواب في بعض القضايا السياسية كدورها في مختلف (الانتخابات البلدية – مجالس مالية والمندوبيات)، وكذلك تطرقنا إلى الأساليب الاستعمارية لإرهاب الانتخابات وإفقادها قيمتها، كما خصصنا موقفها من المشاريع خاصة مشروع بلوم – فيوليت الذي عرف شعبية واسعة على المسرح السياسي وموقفها تجاه المؤتمر الإسلامي الأول والثاني والجهود التي بذلتها لإنجاح هذا المؤتمر لتحقيق مطالبها بالإضافة إلى مواقف كتلة النواب في

الجانب الاجتماعي حيث عالجنا موقفها من قانون الأهالي كون هذا الأخير سبب تعاسة وبؤس الأهالي والذي جعل منهم أداة في أيادي المستوطنين لاستغلالهم،ثم تعرضنا إلى دور هذه الكتلة في محاولة لإيجاد حلول لانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 بالجزائر، من خلال ما قدموه من مساعدات مالية للمتضررين منها، وأيضا موقفها من أحداث قسنطينة سنة 1934، فقد حاولت هذه الكتلة تهدئة الأوضاع والعمل على سيادة الأمن والاستقرار بين اليهود والمسلمين.

وأنهينا الموضوع بخاتمة استعرضنا فيها جملة من النتائج التي استخلصنا ها من هذا البحث.

أما الكتب التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد فهي :

كتاب ليل الاستعمار لمؤلفه فرحات عباس ذو أهمية بالغة في اعتماد بعض المعلومات الضرورية في الموضوع، كما يعد مصدرا قيما في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، لأنه اعتمد فيه على الطريقة النقدية.

كتاب الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية لمؤلفه عبد الحميد زوزو وهو كتاب قيم يتناول فيه أبرز الأحداث وأهمها في تاريخ الحركة الوطنية، ساعدنا على التعريف ببعض الشخصيات .

كتاب الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر لمؤلفه عبد الرحمان بن العقون الذي يتناول فيه كيفية تأسيس هذه الفيدرالية، وسبب تأسيسها بالإضافة إلى بعض مواقفها في الجانب السياسي والاقتصادي .

بالإضافة إلى مجلة الشهاب التي تعد من أهم المصادر وهي لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي استفدنا من خلالها معلومات عن المؤتمر الإسلامي .

لقد اعترضتنا صعوبات جمة ككل الباحثين في مثل هذه الموضوعات التاريخية الشائكة، التي تتطلب البحث عن وثائق جديدة، أثناء جمعنا للمادة العلمية من مصادرها الأولية، وأهم هذه الصعوبات.

- صعوبة الحصول على المادة العلمية من مصادرها الأصلية، وعدم تمكننا من الاطلاع على أرشيف فيدرالية النواب بقسنطينة .
- قلة المصادر التي تتناول موضوع النخبة الجزائرية عامة وبصفة خاصة شخصية الدكتور ابن جلول وهذا ما صعب علينا دراسة نواحي عدة من الموضوع.

ومن هنا نرجوا أن نكون قد وفقنا في دراستنا لهذا الموضوع، ورغم اجتهادنا لإخراج هذا الموضوع في أبهى حلة وأحسن صورة إلا أننا على يقين أنه يعتريه النقص، لأن الكمال لله والعصمة للأنبياء وعزائنا في ذلك القول المنشور "من اجتهد وأصاب فله أجران، ومن اجتهد ولم يصب فله أجر واحد ".

المبحث الأول: الجذور التاريخية لكتلة النواب

منذ مطلع القرن العشرين ظهر إلى الوجود تيار سياسي، عرف أصحابه بأسماء عديدة منها: " الشبان الجزائريون، المتطورون، جماعة النخبة "، وكان اتجاههم السياسي يتمثل في دمج المجتمع الجزائري في كيان الدولة المستعمرة، بغية إخراج المسلمين الجزائريين "الأهالي" من حالة التخلف وأحكام القوانين الاستثنائية " الأنديجينا "، وقد كان لهم دور بارز في نشر الوعي السياسي والاجتماعي بين الفئات الجزائرية المثقفة.

هذا وقد انتعشت هذه النخبة أثناء مناقشة قانون التجنيد الإجباري في البرلمان الفرنسي خلال سنوات (1906-1912)، لكنّها اختفت من المسرح السياسي إبان الحرب العالمية الأولى لتبرز من جديد مع صدور الإصلاحات 4 فيفري 1919 ، إلا أنها بقيت منذئذ تيارا عاما غير متماسك البنيان،إلى أن تمّ تكوين منظمة لها في أواخر العقد الثالث من هذا القرن.

المطلب الأول: ظهور حركة الشبان الجزائريين (1892-1927)

أطلقت تسمية الشبان الجزائريين في البداية على اليهود المتحضرين المفرنسيين لتمييزهم عن يهود شمال إفريقيا، الذين ينطقون باللغة العربية ويرتدون زيهم التقليدي[1].

أما المقصود بالشبان الجزائريين: هم أولئك الذين تخرجوا من المدارس و الجامعات الفرنسية والمتشبعين بالثقافة الغربية، والذين ينتمون في أغلبهم إلى عائلات ميسورة أومتوسطة الدخل، وكان جلهم موظفين، محامين، صحفيين، أطباء ومعلمين، وقد أطلقت عليهم التسمية لتمييزهم عن النخبة العامة التي تشتمل بالإضافة إليهم، أولئك المثقفون ثقافة مزدوجة العربية الإسلامية والفرنسية الغربية[2].

---

[1] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا(1871 –1919**) ج01،د ط ،دار الرائد، الجزائر، 2007، ص704.

[2] الحاج ناصر، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة بوزريعة الجزائر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2004،ص45.

ويعرفهم أحد أفراد هذه الحركة وهو **الشريف بن حبيلس**[1]:" أنها مجموعة الشبان الجزائريين المتخرجين من الجامعات الفرنسية، و الذين كانوا قادرين بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير، وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين ".

بينما يعرفهم **جورج مارسي**[2]George Marçier: " الشبان الجزائريين هم الطبقة التي جمعت بين الثقافة الفرنسية و الثقافة العربية و الذين يعرفون في الوقت نفسه عن مؤلفي العصر الذهبي الإسلامي و عن كتابات التراث الفرنسي "[3].

كذلك هناك من سمّاهم العمامات الشابة تميزا عن العمامات القديمة ، و كذلك "الشبان الجزائريين" على موضة تلك الفترة التي كان يتحدث فيها عن" الشبان الأتراك "و" الشبان المصريين "و الشبان التونسيين بينما أطلق عليها أبو القاسم سعد الله اسم النخبة، والبعض مصطلح "أنتلجانسيا"[4]والبعض الآخر مصطلح الليبراليين، وهذا الاختلاف في وضع تعريف موحد للشبان الجزائريين يرجع أساسا إلى مكونات هذه الفئة.

فهناك من يعّرفها على أساس الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الطبقة الوسطى أو البرجوازية الصغيرة، وفريق ثان أخذ بمعيار ثقافي للتفريق بينها وبين الطبقات الاجتماعية الأخرى[5].

---

[1] **الشريف بن حبيلس**: هو أحد الأعضاء الأكثر تأثيرا ضمن حركة الشبان الجزائريين وقد كان قاضيا وعضوا بارزا في نادي صالح باي قسنطينة. أنظر عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية،ج1، دار هومة، الجزائر، 2012، ص66.

[2] **جورج مارسي**: هو مشرف فرنسي ولد في رين 11 مارس1876 وتوفي في باريس 20مايو 1928.

[3] الجمعي خمري،**حركة الشبان الجزائريين وتونسيين(1900–1930) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2002-2003، ص123 .

[4] **انتلجانسيا Intelligentsia** : تعبير روسي أطلق على الطبقة المستنيرة أيام الثورة البلشفية و هو لفظ استخدم منذ أواخر القرن 19 كمرادف اشتقت دلالته عن الأصل اللاتيني Intelgens ويعني أولئك الذين تثقفوا ثقافة علمية انعكست على تركيبهم الاجتماعي أو النخبوي و هم يتمتعون بنشاط مبدع ومؤثر في هياكل الدولة. أنظر(زين الدين بوزيد: الأصول الاجتماعية و المرجعية الفكرية للنخبة المثقفة الجزائرية(1900-1930)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم لاجتماع التنمية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2001، ص69.

[5] الطاهر العمري: **النخبة الوطنية الجزائرية و مشروع المجتمع (1900–1940)**، رسالة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية، الجزائر، 2004،ص230.

وتعتبر النخبة الجزائرية في رأي المؤرخ أبو القاسم سعد الله، كلمة جديدة بدأ استعمالها في القرن19م، و خصّها بعدّة تعاريف فهي" تلك الفئة القليلة من الجزائريين التي تأثرت بالثقافة الفرنسية، واختلطت بالفرنسيين عن طريق الزواج، والوظائف والتملك والمصير المشترك، وهي الجمعية الجزائرية المتسيسة التي طالبت بالاندماج في فرنسا ولو بالتخلي عن أحكام الشريعة الإسلامية ".

والنخبة حسبه تختلف عن المثقفين والعلماء وعن تحمل مدلول التفوق و ربما العنصرية الاجتماعية أيضا.

وقد أطلق عليها الباحث نفسه تسمية النخبة الاندماجية، النخبة الغربية والإصلاحية، والنخبة الليبرالية، والمطورنون...و قسّمها إلى فئات حسب درجة تطرفها أو جهلها و تنكرها لماضيها[1].

و مع هذا فإنّ الشبان الجزائريين لم يشكلوا حزبا سياسيا منظما بل كانوا عبارة عن مجموعة تكونت حول نادي الترقي أو جمعية ثقافية مثل الراشدية[2].

ولعلّ الشيء المثير للانتباه هو أنّ بروز حركة الشبان الجزائريين في بداية القرن العشرين قد تزامن مع وجود حركة الشبان التونسيين التي كانت على اتصال وثيق بقيادة النهضة الإسلامية في المشرق العربي، وبمرور الوقت أخذت حركة الشبان الجزائريين شكل حركة إصلاحية تدعوا إلى قيام نهضة عربية في الدول الإسلامية وبالرغم من تعاطف الناس معها إلاّ أنّها لم تعمل على تحريك الشارع الجزائري ولم تكن حركة جماهيرية قادرة على محاربة قوات الاحتلال وإنّما كانت عبارة عن حركة تقوم بحملة سياسية تستهدف الضغط على الإدارة الفرنسية لكي تقبل بمبدأ السماح للجزائريين أن يأخذوا مناصب سياسية عليا لتسيير البلاد[3].

وقد ظهرت حركة الشبان الجزائريين في ظروف تعد في اعتقادنا من أصعب الفترات التاريخية التي عرفتها الجزائر إبان الفترة الحديثة، ذلك أنّ الشبان الجزائريين ورثوا تركة ثقيلة تتمثل في

---

[1] نفيسة دويدة : **المسألة الثقافية في الجزائر من منظور التيار الليبرالي للحركة الوطنية (1927 – 1945)**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة الجزائر، 2010، ص ص 28-29.

[2] ناصر بلحاج، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري**، المرجع السابق ، ص45.

[3] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، ط03، دار البصائر، الجزائر ، دس، ص 206.

الانحطاط الواسع الذي عرفته الجزائر بعد انكسار آخر ثورة ريفية 1871م، وما ترتب عنها من اختفاء لمعالم الدولة الجزائرية ماديا ومعنويا[1].

وقد ترجع بدايات حركة الشبان الجزائريين إلى سنة 1892، إلى زيارة لجنة جول فيري[2] "Jules" "Ferry مدينة الجزائر، الذي مكث فيها مدة شهرين بصفته رئيسا للجنة مجلس الشيوخ وذلك للتعرف على أوضاع الجزائريين[3]، وأثناء إقامته بها استطاع أن يتعرف على ثلّة من المسلمين المفرنسيين الذين أسس لديهم بعض الوعي[4]، ومن بين هؤلاء المثقفين المفرنسين الذين تلقوا تكوينا في المدارس الفرنسية المحامي بوضربة، وبن بريهمات والدكتور مرسلي[5]، الذين احتجوا على مظالم الإدارة وتحدثوا عن مشاكل المواطنة[6].

والمشاكل المرتبطة بمسألة التجنس التمثيل النيابي لإخوانهم في الدين واحتجاجهم على ممارسات هيئات المحلفين، حينئذ سجل على دفتره على أنّه استمع إلى مطالب "حزب الشبان"، وفي هذه الفترة كان جول كومبون « Jules Cambon» مشتغلا بتوظيف نخبة جديدة من الأهالي، سعيا منه لتشكيل ما يمكن اعتباره قيادة أركان للمثقفين المسلمين لكن عدد المتعلمين غير كاف لتجسيد هذا الحلم الذي يوافقه فيه الكثير، وفي 1897 استقر الرأي على دعوتهم إلى باريس ب"مدرسة الحرية"، بغرض مساعدتهم على تأسيس حزب ليبرالي أهلي، وفي 30جوان1900 قدّم بعض الشبان المسلمين الذين كانوا متفتحين على عالم السياسة ومهتمين بقضية الإصلاحات،

---

[1] الجمعي خمري، **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين**، المرجع السابق، ص 334.

[2] **جول فيري**: رئيس المجلس الفرنسي الذي أوكلت له لجنة برلمانية تشكلت سنة 1892 لدراسة أوضاع الجزائر و الحصول إلى كيفية نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين .

[3] عمار بوحوش،**التاريخ السياسي للجزائر**، المرجع السابق، ص202.

[4] شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المرجع السابق ، ص 704.

[5] **الدكتور الطيب مرسلي**: ولد سنة 1856 بوهران ممثل بلدي، حامل الجنسية الفرنسية، عضو في جمعيات خيرية و ثقافية و عضو في حركة الشبان الجزائريين. انظر: الجمعي خمري: المرجع السابق، ص 487.

[6] محفوظ قداش و جيلالي صاري: **الجزائر صمود ومقاومات (1830-15-1954)**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 21.

مذكرة بمناسبة زيارة لجنة التحريات البرلمانية للجزائر تشبه لحد بعيد الشبان الجزائريين الصادرة في 1912،لكنّهم لم يجلبوا انتباه النواب لقضاياهم، لقد ساندت هذه الحركة العديد من الصحف منها "**صحيفة** Le temps" و "**مجلة** La revue de deux mondes"[1]،وأنّ أول عمل قام به الشبان الجزائريين هو الدخول في منافسة الكولون معتمدين على طريقة جديدة، تختلف عن طريقة الأجداد وهي الحوار الهادئ بواسطة الصحافة والعرائض و المذكرات والوفود.

ولم تبرز مواقفهم السياسية و الاقتصادية ومعارضتهم العلنية للسياسة الفرنسية بوضوح إلاّ في عام 1908 حين صدر مرسوم ينص على إحصاء الشبان الجزائريين بقصد تجنيدهم تمّ إصدار الحكومة قرار التجنيد في فيفري 1912، حيث وجدوا فيه وسيلة هامة للضغط من أجل الحصول على بعض الحقوق، تتلخص في مجملها حول المساواة وكانوا بعيدين عن المطالبة بالاستقلال الكامل عن الوطن الأم "الجزائر"، لذلك يمكننا القول أنّها كانت تثق في الحكومة الفرنسية في باريس و وعودها وترى العدو الأول للجزائريين هم الكولون، وهم بذلك يميزون بين فرنسا الديمقراطية وفرنسا الاستعمارية[2]،وأهم مطالب حركة الشبان هي :

– المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين وإلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية.

– التمثيل النيابي للجزائريين والمساواة في التعليم والضرائب وفرص العمل ويعتبر التمثيل النيابي من أهم القضايا الأساسية التي دافع عنها الشبان الجزائريين، لأنّ إبعادهم عن المشاركة في الحكم يعني تمكين الكولون من إدارة شؤون الجزائر[3].

---

[1] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المرجع السابق، ص ص706-707.

[2] عبد الحفيظ بوعبد الله: **فرحات عباس بين الإدماج والإصلاح و الوطنية (1919-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006، ص ص 53-54.

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، ج02، ط04، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص ص 162-163.

– التجنس بالجنسية الفرنسية والاندماج في المجتمع الفرنسي لكن دون التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين[1].

– إعطاء المكانة الأولية للمثقفين فيما يتعلق بتمثيل المسلمين في الهيئات الجزائرية والفرنسية على حد سواء.

– حيازة الحقوق المدنية كاملة[2].

والشيء الأكيد الذي يتضح من هذه المطالب التي رفعتها "حركة الشبان الجزائريين" إلى الحكومة الفرنسية، هو أنّ أعضاء هذه الحركة كانوا يسعون في الحقيقة إلى تحقيق مكسب هام بالنسبة إليهم وهو التمتع بالجنسية الفرنسية والحصول على التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي[3].

1. نشاط الشبان الجزائريين إلى وسائل نضال الشبان الجزائريين:

أ. من خلال الجمعيات والنوادي:

إنّ ظهور الجمعيات والنوادي الثقافية جاءت نتيجة تأثرها بالجمعيات الثقافية العلمية التونسية منها (كالجمعية الخلدونية 1886 والجمعية الصادقية في 1905)، وكان ظهورها بالجزائر في بداية مختلطة فرنسية – أهلية .

تعددت العوامل التي ساهمت في ظهور الجمعيات والنوادي منها:

– سياسة الحاكم العام "**شارل جونار Charles gonnart**"[4] الذي انتهج سياسة التقرب من الجزائريين عن طريق تشجيعه الدراسات العربية الاسلامية وإنشائه مدرسة في الجزائر "المدرسة الثعالبية "سنة 1904.

---

[1] ناصر بلحاج، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري**، المرجع السابق، ص 45.

[2] محمد الميلي: **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، دط، دار هومة، الجزائر، 2006، ص146.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، المرجع السابق، ص205.

[4] **شارل جونار**: (1897 – 1927) انتخب رئيسا للبرلمان الفرنسي، وهو شاب تقلّد عدّة مناصب في الدولة، تولى منصب وزير وسفير عدّة مرات، انتخب عضو بأكاديمية فرنسية عام 1913 حاكم عام بالجزائر مرتين في عام (1900 – 1901)و في عام (1918 – 1919) . أنظر : عبد الحميد زوزو، تاريخ الفكر السياسي، المرجع السابق، ص 118.

- انشغال فرنسا بالأزمة المغربية وتصميمها على اختلافها، وبهذا أرادت كسب هذه الجمعيات والنوادي إلى صفها أو على الأقل حيادها.

إنّ أول جمعية ظهرت هي جمعية تعاونية سنة 1897، في مدينة الجزائر تحت رئاسة **علي الشريف**،ولكنّها لم تقم بمهامها لهذا حلت سنة 1908[1].

ثمّ ظهرت أول جمعية حقيقة هي الراشدية سنة 1902، من طرف مدرس بالجزائر العاصمة هو "**صروي Serwi**" من أجل مساعدة المتخرجين السابقين من المدارس المختلطة الفرنسية – الأهلية، ولتنظيم دروس للبالغين، وتأسيس مكتبات، وامتد نشاطها لخارج منطقة الجزائر العاصمة[2]،ويرجع سباب نجاحها في مدينة الجزائر لأنّها لم تعرف توسع بعد لباقي المدن إلاّ في سنة 1909[3].

ثمّ نادي صالح باي: تأسس سنة 1907 في قسنطينة، وهو عبارة عن مجمع للدراسات الأدبية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية، وكانت رئاسته بيد الفرنسي "**سام أريب**" يعاونه مسلمين مثل: **المفتي المالكي بن موهوب** ومعه اثنان من الأعيان هما **مصطفى باش ترزي** و**محمد بن باديس**، وكانت أهداف هذا النادي:

- مواصلة تعليم المسلمين وإحياء الفنون والصناعات الأهلية.
- تعميم التعاون والتضامن[4].
- تمكين المسلمين من الفرض العمومي ومن الدفاع عن حقوق العمال[5].

وكذلك من بين الجمعيات الثقافية نذكر الجمعية التوفيقية التي أنشئت سنة 1908 ثمّ أعادت النخبة تنظيمها سنة 1911 وبعد سنة واحدة كان لها مئتا عضو.

---

[1] أحمد صاري: **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، تق: أبو قاسم سعد الله، د.ط، المطبعة العربية، الجزائر، 2004، ص 108.

[2] محفوظ قداش و الجيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات**، المرجع السابق، ص21.

[3] أحمد صاري، المرجع نفسه، ص 110.

[4] شارل رويير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المرجع السابق، ص 710.

[5] أحمد صاري، **شخصيات و قضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص110.

وبناء على قانونها الأساسي فإنّ هدفها كان جمع أولئك الجزائريين الذين يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير الأفكار العلمية والاجتماعية وكان رئيس هذه الجمعية هو الدكتور "**ابن التهامي***" [1].

وقد انتشرت هذه النوادي في شتى الحواضر الجزائرية الرئيسية منها:

ودادية العلوم العصرية"خنشلة"، نادي الشبان الجزائريين"تلمسان"، جمعية الأخوة"معسكر"، التوفيقية"الجزائر"، المجتمع الإسلامي القسنطيني، الهلال والصادقية، نادي التقدم"عنابة"[2].

ب.جرائد حركة الشبان:

أدرك الشبان الجزائريين أهمية الصحافة لتعريف الشعب الجزائري بأفكارهم وتوعيتهملذلك تمّ تأسيس العديد من الصحف والجرائد منها:

المنتخب : أنشأت بقسنطينة سنة 1882، وهي جريدة أسبوعية دعت على إدماج السكان الأصليين، وأن يتعلموا كيفية استخدام ذلك السلاح وهو الصحافة[3].

المصباح: تأسست بوهران سنة 1904، من طرف المعلم التلمساني اسمه فخار العربي وأخيه فخار بن علي، عملت على أن تكون حلقة وصل بين الفرنسيين والعرب أيضا على إيقاظ الأهالي الجزائريين من الخمول وفتح أعينهم.

الهلال: تأسست في أكتوبر 1906 ناطقة باللغة الفرنسية، وسميّت بهذا الاسم للتعبير عن مطالب الأهالي، أصدرت 12 عددا، خصّصتها للتنديد بالتجاوزات الإدارية لمسؤولية موظفين

***ابن التهامي**: (1873 – 1973)متحصل على شهادة الطب من مدرسة الطب الفرنسية ثمّ إلى جامعة مونبير ليبه بفونسا، خضع للامتحان بعد تخرجه و أصبح من العاملين في الطب و السياسة، فتزعم حركة الشبان الجزائربن، تجنّس سنة 1905 بالجنسية الفرنسية نشطّ بالجمعية الراشدية، أنشأ مع زملائه الاتحاد الفرنسي – الأهلي بعد الحرب العالمية الأولى. كان مع الأمير خالد . أنظر: الجمعي خمري، المرجع السابق، ص09.

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص137.

[2] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المرجع السابق، ص710.

[3] محفوظ قداش و الجيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات**، المرجع السابق، ص22.

فرنسيين فيها، لم تكن لهجتها ولا مواضيعها في المستوى، وفي مجملها كانت تدعو للاندماج، وإلغاء المحاكم الاستثنائية وترقية الأهالي بصورة تدريجية لينالوا حق الانتخاب.

أسبوعية "كوكب إفريقية": تأسست في 17ماي1907، بهدف تحقيق التقارب بين المستوطنين والأهالي ولدمج مصالحهما المشتركة، واستمرت هذه الأسبوعية إلى سنة 1914.

صحيفة مسلم: تأسست سنة 1901 وهي صحيفة أسبوعية ظهرت بقسنطينة، ذو اتجاه فرانكو – فونية، تصدر باللغتين العربية والفرنسية.

صحيفة الإسلام: (1909 – 1914) تأسست من طرف **الصادق دندن**، وهي صحيفة أسبوعية ديمقراطية ناطقة بالفرنسية، تصدر باسم المسلمين الجزائريين وقد نجحت هذه الصحيفة في جلب اهتمام الشبان الجزائريين، لتفتحها على الصحافة الباريسية وتعاملها مع الفرنسيين.

صحيفة"الراية الجزائرية": تأسست في 20نوفمبر 1910، مؤسسها طيبيال عبد العزيز وكان ينشطها مراد سي إبراهيم والفرنسي "قافيون Gouvion"، ناطقة بالفرنسية تحمل راية التطور الضروري للأهالي والمفيد لفرنسا، وكانت تقدم المطالب باسم الشبان الجزائريين.

صحيفة جيجلي: تأسست في جانفي1911، تحت إشراف "الحاج عمار" والسيد "ألينقوا Alingois"، وهي صحيفة مستقلة في إطار الاتحاد الفرنسي العربي ومصالح أهل جيجل[1]. (للمزيد أنظر الملحق رقم 01)[2].

ويرجع فرحات عباس سبب قوة ونشاط الحركات الشبانية إلى عدّة عوامل:

لحادثة استرجاع كل من بولونيا وتشيك سلوفاكيا سيادتها، تحرير بلاد البلقان، قيام روسيا الشيوعية بتأسيس عصبة الأمم، نجاح تركيا الجديدة مع مصطفى كمال أتاتورك، وإنشاء الدستور التركي، نشوب حرب الريف وملحمة الأمير عبد الكريم الخطابي[3].

---

[1] شارل رويير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المرجع السابق ، ص ص712 – 714.

[2] أنظر الملحق رقم 01، ص ص 95-96.

[3] فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، تر أبو بكر رحال، د.ط، منشورات ANEP، رويبة، 2010، ص225.

2.موقفها من التجنيد الإجباري :

يعتبر مطلع القرن العشرين بداية لاستقلال السلطات الاستعمارية بالجزائر، فأخذت تمارس سياسة القهر والزجر بالجزائر ضد الأهالي وملاحقتهم في كل مجالات الحياة، فحرمتهم من الاشتراك في المجالس المحلية والإقليمية، وعندما بدأت بوادر الحرب العالمية الأولى ضغط المستوطنون الأوربيون على فرنسا، حتى فرضت قانون التجنيد الإجباري عام 1912[1].

ويرجع سبب سنّها لهذا القانون: هو تناقص عدد المجندين من أبناء فرنسا لتراجع نسبة الولادات في المجتمع الفرنسي وقانون 05مارس1905 القاضي بتخفيض مدة الخدمة العسكرية لسنتين بدل ثلاث سنوات، ولهذا أرادت سد حاجياتها من تجنيد أبناء المستعمرات الفرنسية لشمال إفريقيا، وكذلك تراجع الانضمام الإداري مع مطلع القرن العشرين وتحسن ظروف العمل بارتفاع الأجور أدى ذلك لتراجع الانخراط في صفوف فرنسا[2].

كذلك إنّ فكرة استخدام الأهالي الجزائريين جنودا في صفوف الجيش الاستعماري الفرنسي ليست فكرة جديدة تثبتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية، إثر المناقشات التي انطلقت منذ بداية القرن 20م، لتستقر وتصبح قانونا إجباريا على الجزائريين بين قبوله وتنفيذه مرغمين ابتداء من إصدار مرسوم 03 فيفري 1912 الذي نصّ في شكله الكامل على تجنيد كل من بلغ 18 سنة في الجيش الفرنسي ومنه إلى جبهات القتال[3].

وسبب سنّها لهذا القانون رغبة فرنسا في بسط سيطرتها على المغرب، وعلى هذا الأساس تنقسم قوات فرنسا على جبهتين، أولها في حملتها العسكرية على المغرب والثانية من أجل تغطية الحرب المحتملة ضد ألمانيا، وما زاد الأمور سوءا هو بروز ظاهرة التسابق نحو التسلح[4].

---

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1954)**، د.ط، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص56.

[2] ناصر بلحاج، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري**، المرجع السابق، ص ص15 – 19.

[3] عبد العزيز سليمان نوار و عبد الحميد نعنعي: **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى**، د.ط، دار النهضة، بيروت، دس ، ص410.

[4] ناصر بلحاج، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري**، المرجع السابق، ص 19.

وكان انضمام الجزائريين إلى الجيش الفرنسي في مختلف الفرق العسكرية لم يكن يثر أي مشاكل أو ردود فعل، بل العكس كان محل استحسان ورضا من الجميعذلك لأنّه لم يمس إلاّ فئة معينة من الأهالي الجزائريين الذين لم يحصلوا مقابل خدمتهم سوى على مستحقاتهم المالية أو بعض الأوسمة الشرفية، لكن لمجرد أن برزت فكرة فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي برزت المعارضة الشديدة للمستوطنين الأوربيين الذين شعروا بمحاولة جعل الأهالي متساوين معهم في واجب الدفاع الوطني[1]، حيث اعتبروه خطرا عنهم وعن تواجدهم بالجزائر لأنّه سيمنح الأهالي الحصول على بعض الحقوق السياسية والمدنية، وهو ما يتنافى مع مصالحهم الذاتية، فهم يرغبون في إبقائهم رعايا لا أكثر بالإضافة إلى تجندهم في الصفوف الفرنسية، يقدم لهم فرصة التدريب على الأسلحة فيكسبون خبرة تؤهلهم لتكوين جيش لمحاربتهم.

وعلى هذا الأساس قاموا بنشر عدّة مقالات في عدّة صحف، مثل: المجلة الإفريقية الفرنسية وجريدة لادياش الجزائري" La dépêche "[2].

أما المواقف المختلفة للفرنسيين من سياسيين وعسكريين ومعارضين، حيث نجد أنّ الأمر يختلف عند رجال السياسة الفرنسيين لأنّ فكرة التجنيد الإجباري للأهالي لديهم كانت نابعة من وجوب مراعاة المصلحة العليا لفرنسا، لذلك لم ير الفرنسيون المؤيدون للتجنيد الإجباري مانعا دون منح حقوق المواطنة الفرنسية للأهالي الجزائريين كإجراء ضروري لقبولهم في الجيش الفرنسي، بل وذهب بعضهم في التجنيد الإجباري طريقة عملية لإدماج الأهالي في الكيان الفرنسي لتصبح الجزائر بعد ذلك أرضا فرنسية دون منازع[3].

---

[1] مسعودة بلمسعي: **التجنيد الإجباري الفرنسي و أثاره على الجزائريين**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،2013،ص39.

[2] الجمعي خمري، **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين**، المرجع السابق، ص335.

[3] شارل رويير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المرجع السابق، ص388.

وقد رأى بعض الفرنسيون أنّه لا جدوى من منح الأهالي حقوق والجنسية مقابل تجنيدهم بل على الدولة الفرنسية أن تكتفي بتحسين وضعهم وإعفائهم من بعض الضرائب الثقيلة وتخفيف عليهم من وطأة القوانين الاستثنائية وقانون الأنديجينا فقط[1].

أما الأهالي فقاموا بعدّة مظاهرات تلقائية انتشرت على إثرها العنف في كل أرجاء البلاد، وتعددت الاغتيالات والصدمات مع الشرطة، أما بالنسبة للشباب المقصود بالتجنيد فقد هرب إلى الجبال[2].

وعلى إثر هذه الأوضاع تحرك الشبان الجزائريون ليس بسبب استمرار هذا القانون بل المراسيم المختلفة خاصة حين صدر مرسوم 17جويلية1908 الخاص بإحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن الثامنة عشر، وعلى إثر ذلك قدمت حركة الشبان الجزائريين احتجاجا إلى الحكومة الفرنسية تدعوها لإلغائه وعدم قبوله إلاّ إذا حصل الجزائريون على حقوقهم، إلاّ أنّ هذا الاحتجاج لم يفض إلى نتيجة[3].

واعتبر الشبان الجزائريون أنّ هذا القانون لا يراعي مشاعر الجزائريين الدينية، فهم كمسلمين كانوا ملزمين بأن يعملوا تحت علم قد يأخذهم إلى محاربة إخوانهم في الدين من أجل قضية لم تكن قضيتهم، لأنّ المجند الجزائري سيظهر أيضا إلى قتال إخوة له في الدين وذلك بمشاركته في الحرب الفرنسية[4]، ولكن بين أخذ ورد بين المسؤولين الفرنسيين والشبان الجزائريين أدى ذلك تقارب وجهات النظر بينهم إلى منح الجزائريين بين مكافأة قدرها 250فرنك لمن يقبل الانخراط في الجيش الفرنسي وهو الأمر الذي لم يقبله الجزائريون[5].

---

[1] ناصر الحاج، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري**، المرجع السابق، ص38.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص178.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، المرجع السابق، ص 203.

[4] ناصر بلحاج، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري**، المرجع السابق، ص93.

[5] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، المرجع السابق، ص 204.

وهنا قامت جرائد الشبان الجزائريين منها "الإسلام" و"الراشدي"، بنشر نداء لابن التهامي دعا فيه إلى التجمع وتكوين وفد للانتقال إلى فرنسا والدفاع عن مطالب الشبان الجزائريين والمجتمع الجزائري.

وفعلا فقد استجابت قيادات الشبان الجزائريين إلى هذا ا لنداء، وكّونوا وفد الذي ضّم كل من الدكتور ابن التهامي"رئيس الوفد"، مختار الحاج سعيد"محامي مدينة قسنطينة"، وبوشريط علاوة عضو بالمجلس البلدي، و"الدكتور موسى" من قسنطينة و"الحاج عمار" عضو المجلس البلدي في جيجل و"جودي" عضو المجلس البلدي بسكرة و"ابن عثمان" من بوجو و"ابن دادوش" عن تلمسان و"قارة" من عنابة، ومن الجزائر انتقل الوفد إلى باريس حيث استقبل الوفد*من قبل الفرنسيين[1].

لقد تمكّن الوفد من مقابلة رئيس المجلس الفرنسي بوانكاري"Poincaré" حيث تقدم الوفد بحملة من مطالب الأهالي المسلمين الجزائريين مقابل الخدمة العسكرية التي أثارت السخط والهلع في أوساط المسلمين والتي تستمر ما لم يوجد لها علاج، كما أنّ الجزائريين سيقبلون التجنيد ويدافعون عن فرنسا إذا استجابت لمطالبهم التالية:

- إنهاء الإجراءات الاضطهادية والقوانين الاستثنائية.
- التمثيل النيابي جاد وكاف للجزائريين في كل المجالس بالجزائر وفرنسا.
- توزيع عادل للضرائب.
- توزيع متساو لمصادر الميزانية بين الجزائريين والكولون.
- تنقيح قانون التجنيد الإجباري بتخفيض مدّة الخدمة العسكرية إلى سنتين بدل ثلاث سنوات، وجعل سن التجنيد 20 سنة عوض 18 سنة.
- إلغاء مكافأة التجنيد التي تمس شرف الأسرة الجزائرية.

---

* **الوفد الأول**: انتقل في أكتوبر 1908 استقبل من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية كليمانصو، وكانت مطالبهم انتخاب الجزائريين في المجالس العامة للعملات بدل تعيينهم من طرف الإدارة الفرنسية دراسة جادة للقضية، منح الحقوق السياسية للجزائر، عدم فرض الإدماج. أنظر: محمد الصالح بجاوي: متعاونون و مجتهدون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830 – 1918)، د.ط، دار القصبة، الجزائر، ص361.

[1] الجمعي خمري، **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين**، المرجع السابق، ص ص346 – 347.

لقد وعد الرئيس بوانكاري الوفد الجزائري بأنّه سيقوم بدراسة مشاكلهم المطروحة أمامه بكل جدية[1].

كما حاولت الإدارة الفرنسية عرقلة الوفد بمنعه من السفر، حيث أوكلت لهذه المهمة إلى أحد عملائها من "بني وي وي" بأن يصرح بعدم شرعية تمثيل الوفد، وفعلا صرح "آيت أحمد" العضو في المجلس المالي للعاصمة قائلا: " إنّ اللجنة التي تدعى بلجنة الدفاع عن مسلمي الجزائر، والتي انتقلت سنة 1908 إلى باريس وتتأهب اليوم 1912 للقيام بنفس المهمة، لطلب الجنسية الفرنسية فإنّها لا تمثل الأهالي، ونحن أعضاء المجلس المالي الممثلون الحقيقيون للمجتمع الجزائري المسلم، نرى أنّ الوقت لم يحن بعد للمطالبة بالمواطنة الفرنسية لإننّا نفضل البقاء على حالتنا ونبقى رعايا مخلصين لفرنسا"،لكنّه لم يفلح في ذلك[2].

المطلب الثاني: إصلاحات 1919

1) – جذور الإصلاحات 1919:

لقد بدأ القيام بإصلاحات منذ بداية القرن التاسع عشر ميلادي، فقد قامت وفود مختلفة بين سنتي 1900و 1914 بتقديم قوائم من المطالب السلطات الفرنسية في باريس، والتي تتضمن تخفيض الضرائب وإلغاء قانون الأهالي والمحاكم الرادعة وزيادة فعالية التمثيل النيابي وتحسين التعليم، ومن بين الزعماء الفرنسيين الذين استقبلوا الوفود الجزائرية هو "جورج كليمانصو وريمون بوانكاري"، وكلاهما قد تقلدا مناصب هامة أثناء الفترة(1914 – 1918)[3].

وقد صّرح شارل جيد سنة 1913 قائلا: "إذا لم تتحقق المصالحة والتعاون بين المستوطنين والأهالي، فإن المستوطنين الفرنسيين سيلقى بهم عاجلا أو آجلا في البحر"، هذا من جهة ومن

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون و مجتهدون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 362.

[2] الجمعي خمري، **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين**، المرجع السابق، ص346.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج2، المرجع السابق، ص ص 258 – 259.

جهة أخرى أعلّن "آبيل فيري" عن مستقبل حالك فيما إذا لم تكن هناك إصلاحات هيكلية في أقرب الآجال"[1].

وهذا لأنّ فرنسا عانت من الحملة التي شنّها المهاجرون الجزائريون ومؤيدهم في الشرق الأدنى ضد فرنسا، بالإضافة إلى التطورات السياسية في الشرق الأدنى بعد الثورة تركيا الفتاة والحرب الليبية وزيادة على ذلك النشاطات الألمانية لفرنسا في المغرب، قد أقنعت فرنسا في التفكير إصلاحات للمحافظة على مكانتها.

وخلال سنة 1919 قامت فرنسا بعدّة محاولات للإصلاح في الجزائر، ففي 13 جانفي صدر قرار بوسع دائرة القسم الانتخابي الجزائري[2].

عند إعلان الحرب العظمى الأولى عبر جيش بأكمله من المسلمين البحر المتوسط، وقاتل الجندي المسلم طوال الحرب خير قتال، وبمجرد أن وضعت الحرب أوزارها أراد "جورج كليمانصو" أن يكرس مساهمة الجزائريين في انتصار فرنسا، فوضع بمعية شارل جونار مشروع قانون يتضمن إصلاح الهياكل في الجزائر، في حين ثارت ثائرة المستوطنين الذين فرضوا حقهم في النقص[3].

وعند سن فرنسا لقانون جورج كليمنصو أو ما عرف بإصلاحات 04 و06فيفري1919 يقول بعض المؤرخين أنّ فرنسا بدلا من الاستجابة لمطالب الجزائريين راحت تذر الرماد في عيون الذين شاركوا في الحرب[4]، والذين لاحظوا مدى التمييز العنصري المطبق عليهم وقلّة احترامهم خاصة بعد المجهودات التي بذلوها في حربهم وهو ما سيزيد من الفرقة التي تبين الأوروبيين وأبناء

---

[1] فرحات عباس: **الشاب الجزائري، الجزائر من مستعمرة إلى مقاطعة 1930 متبوع بتقرير إلى الماريشال بيتان أبريل 1914**، تر: أحمد منور، دط، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص22.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 2، المرجع السابق، ص260.

[3] فرحات عباس، **الشاب الجزائري**، المصدر نفسه ، ص23.

[4] الجمعي خمري، **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين**، المرجع السابق ، ص391.

الجزائر، الذين رأوا ضرورة تصعيد العمل السياسي وتحرير بلدهم كما تحررت فرنسا من الاحتلال الألماني[1].

وقد كانت المشاريع الأولى التي وضعتها الحكومة الفرنسية في04فيفري 1919، تدخل في إطار الإصلاحات التي ما انفّك المجندون الجزائريون يطالبون بها وكذا كل الفرنسيين المتعاطفين معها كانوا ينادون بها من أعلى المنابر الفرنسية وهدفهم في ذلك هو خدمة بلادهم فرنسا واسترضاء الأهالي بين دولة استعمارية جائرة وشعب مقهور ومغلوب على أمره[2].

2) – مضمون الإصلاحات 1919:

إنّ هذه الإصلاحات التي كانت الدولة الفرنسية قدمتها كترضية للأهالي الجزائريين جراء مشاركتهم في الحرب ما كانت إلاّ تكملة لإصلاحات سابقة[3].

أ – إصلاحات عسكرية:

بالرغم من أنّ الجميع كان يقر ببطولة وشجاعة الجنود الجزائريين، ويعترف بأنّ دورهم في كل المحطات والمعارك التي أداروها كان إيجابيا وكانت شجاعتهم محط أنظار الجميع فاصلة إلاّ أن عقدة التعالي عند الفرنسيين كانت تحول دون المساواة بين الجنود الفرنسيين والأهالي حتى في أخطر المهام كالدفاع عن الجمهورية الفرنسية، من ذلك أن الكولونيل "هاملان" تقدم بمشروع يتضمن ثلاث نقاط هي:

1 – الضباّط المسلمون لا يكونون إلاّ قادة الفرق الخاصة بالأهالي.

2 – ترقية الضبّاط من الأهالي المسلمين لا تكون إلاّ عن طريق الاختبار.

3 – القيادة تكون دائما للضابط الفرنسي في حالة وجود ضابط من الأهالي الجزائريين من نفس الرتبة[4].

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، المرجع السابق، ص ص215 – 216.

[2] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجتهدون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق ، ص467.

[3] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر(1920 – 1936)**ج02، ط03، منشورات السائحي، الجزائر، 2010، ص59.

[4] مسعودة بلمسعي، **التجنيد الإجباري الفرنسي و أثاره على الجزائريين**، المرجع السابق، ص71.

ب – إصلاحات سياسية:

تسهيل إجراءات الحصول على الجنسية بشرط أن تتوفر في الراغب منها على الصفات التالية:

– أن يكون عمره 25 عاما، وليس له سوابق عدلية، ولم يسجن إطلاقا وأقام بفرنسا عامين متواليين على الأقل، وخدم في الجيش الفرنسي ويعرف قراءة اللغة الفرنسية وكتابتها، مالكا لعقار أو مزرعة، يدفع ضرائب الدخل، موظفا عضوا في مجلس محلي بالجزائر، حاملا لوسام فرنسي أوكان أحد أبويه مواطنا فرنسيا[1].

– قضية التمثيل النيابي: لم يأتي قانون 1919بأي تغيير هام*،وحسب هذا القانون فإنّه بحق لبعض الجزائريين أن يشاركوا في الانتخابات المحلية لاختبار من يمثلهم من المسلمين[2] لذا جعل قانون 1919 للمصوتين أن يحققوا أحد الشروط التالية:

– إذا كان عنده وسام شرفي.

– أن يكون حاملا للشهادة الابتدائية أو دبلوما جامعيا.

– أن يكون مالكا لأرض أو تاجرا أو مستقر أو دافعا للضرائب[3].

– أن يكون سنه 25 سنة.

– أن يكون خدم في الجيش الفرنسي.

---

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق ، ص59.

* لأنّه نصّ على توسيع القسم الانتخابي بحيث أصبح عدد المنتجين حوالي 400000 ناخب بدل حوالي 15000، و نصّ على أنّ عدد الجزائريين يجب أن لا يتجاوز ربع حملة الأعضاء في كل مجلس.

[2] ليس انتخاب أي مرشح لأنّ الأوربيين لا يقبلوا بالمساواة مع المسلمين ولا يسمعوا لهم بالمشاركة حتى في انتخاب رؤساء البلديات.

[3] مريم حداد: **الأوضاع السياسية في الجزائر بين الحرب العالميتين(1919 – 1939)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم، العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص29.

- حامل لشهادة حسن السلوك.
- أن يكون والده حامل للجنسية الفرنسية[1].

ج – إصلاحات إدارية:

- إعادة العمل بنظام الجماعة في الدواوير الواقعة في البلديات ذات صلاحيات كاملة[2]، وذلك عدم تخصيص عائدات أملاك البلدية والدواوير إلاّ لإنجاز أشغال ذات منفعة عمومية تهم سكان الدّوار وتخصص الخدمات نقدا أو عينا، لصيانة الطرق القروية أو الريفية.
- توظيف المساعدين الأهالي: بعد صدور قانون 1919 لم يعد لرؤساء البلديات المسؤولين على الشرطة استبعاد أولئك الموظفين في البلديات المختلطة[3].

وعليه فإنّ قانون 1919 قانون غير ديمقراطي، فقد أبقى على نظام القسمين الانتخابيين منفصلين جزائري أهلي وفرنسي، فكانت الانتخابات في البلديات المختلطة بطريقة غير مباشرة وفي البلديات ذات الصلاحيات الكاملة بطريقة مباشرة، كما أنّه فرق بين الرعايا الفرنسيين الجزائريين وبين المواطنين الفرنسيين.

كما فشل هذا القانون في وضع حد لقانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية، وأهمل قضية التمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي وهو المطلب الذي نادى به الجزائريون قبل الحرب[4].

ورغم هذا إلاّ أنّه لا يعني خلوه من بعض الايجابيات فهو وحدّ الضرائب وألغى القوانين الاستثنائية، ورفع عدد الناخبين في المجالس التمثيلية المحلية[5].

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، المرجع السابق، ص ص216-217.

[2] الجمعي خمري، **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين**، المرجع السابق، ص 392.

[3] عبد الحميد زوزو: **الدور السياسي بين الحربين (1914 – 1939) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص166.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق ، ص275.

[5] عمار عمورة: **موجز تاريخ الجزائر** ، ط01، دار ريحانة ، الجزائر، 2002، ص166.

وتهدف فرنسا من وراء هذه الإصلاحات إلى تطبيق سياسة جديدة بعد أن تعذر عليها تطبيق سياسة الإدماج، وهي سياسة المشاركة وذلك بأن لا تطلب من المسلم التنازل على أحواله الشخصية لكي يصبح مواطنا فرنسيا بل تركت له الجمع بين الميزتين* [1].

3- المواقف المختلفة منها:

وقف الأوربيون والمعمرون بصفة خاصة ضد قانون 04فيفري1919، حيث كانوا يرونّ فيه ضعف الحكومة أمام القومية العربية، وعليه حاول جونار تهدئة الوضع حيث أوضح لهم أنّه لا يمكن تطبيق هذه الإصلاحات لأنّ شروطه تعجيزية وأنّ تقسيمه للفئة الانتخابية هدفه خلق تفاوت بينهم لكي لا يحدث تساوي بين الفئتين الأهالي والمعمرين.

وهكذا قام رؤساء بلديات الجزائر بتقديم عرض عن الوضع السياسي الأهلي المضطرب، قلق، انزعاج، غياب الأمن والعودة إلى حرب العصابات، وهذا بسبب الإصلاحات لأنّها أيقظت التعصب الديني الإسلامي لاعتبار أنّ هذا الإصلاح يضع حد لسطوة فرنسا على الرعايا المسلمين[2]، أما من جانب المسلمين فقابلوه ببرودة واشمئزاز لأنّها كانت ضربة قاسية لأمالهم[3].

كل هذه الشروط التعجيزية أكدت للجزائريين الوجه الحقيقي لفرنسا، كما انتقد الشبان الجزائريون هذه الإصلاحات انتقادا شديدا وخففوا من وتيرة الانتقاد تارة أخرى، إلاّ أنّهم يتفقون جميعا المتجنسين وغير المتجنسين على تواضعها وعدم فعاليتها وأنّها لم تأت بجديد بالمقارنة مع ما قدّموه من تضحيات لفرنسا أيام محنتها زمن الحرب[4].

---

* و كانت هذه السياسة هي السبيل في التفرقة بين أبناء الوطن الواحد فتظهر فيه أقلية ضئيلة تتمتع بمزايا و حقوق مسيرة لسائر الشعب.

[1] مريم حداد، **الأوضاع السياسية في الجزائر بين الحربين**، المرجع السابق، ص28.

[2] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919 – 1939)**ج 01، د.ط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2011، ص ص74 – 75.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، المصدر السابق، ص85.

[4] الجمعي خمري، **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين**، المرجع السابق، ص395.

وقد أدت هذه الإصلاحات و انقسام حركة الشبان الجزائريين إلى تيارين: تيار يأمل الانتفاع بالتجنس و بالتمثيل النيابي[1]، مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية[2]، و تيار ثان يرفض التنازل عن الوضع الإسلامي هذا التيار تزعّمه الأمير خالد* [3].

وقامت معارضة بحركة الأمير خالد وكان هذا الأخير يعتبر عنصرا خطيرا، والناطق باسم القومية الإسلامية وظهر غداة الحرب كقائد لحركة الشبان الجزائريين، و قد اشتد انتصاره في الانتخابات المحلية لمدينة الجزائر[4]، وقد أخذت هذه الانتخابات طابع سياسي خاص لوجود ثلاث كتل متنافسة اثنان تناصر الإدماج، الأولى بقيادة أولاد عيسى والثانية بقيادة الدكتور بن التهامي، أما المجموعة الثالثة على رأسها الأمير خالد الذي عارض قضية منح الجنسية الفرنسية للجزائريين مقابل التخلي عن أحوالهم الشخصية، سانده في ذلك الحاج موسى، وكانت معركة انتخابية تميزت بطابع ديني للأمير خالد، التي فاز فيها وهو ما يعني بقاء الأصالة والإسلام[5]، وكان الدكتور ابن التهامي ينتقد قومية الأمير خالد ومشاعره العدائية تجاه الوطن[6].

---

[1] أحمد مهساس: **الحركة الثورية في الجزائر 1914–1954**، دط، دار المعرفة، الجزائر،2007، ص44.

[2] شارل رويير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر عيسى عصفور، ط01، منشورات عويدات، باريس، 1982، ص113.

* هو خالد الهاشمي بن الحاج عبد القادر، ولد بدمشق في 20 فيفري1875 حيث قضى شبابه هناك ثمّ رحل مع والده إلى الجزائر عام1892، ومنها أرسل إلى ثانويةلويس لوغران بباريس ثمّ بكلية سان سير الحربية، عاد إلى الجزائر حيث اتهمته الدواوين بالإقامة الجبرية ببوسعادة. أدى الخدمة العسكرية عام 1907، بدأ نشاطه السياسي مع بداية الحرب العالمية التي أكسبته تجربة سياسية. أنظر إلى: Mah Foud Kaddache L'Emir Khaled : Documents et Tèmoignages pour L'étude du nationalisme Algérien éd.office de publication universitaires ,Alger,1994,p50.

[3] أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر (1914 – 1954)**، المصدر السابق، ص44.

[4] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 128.

[5] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، المصدر السابق، ص113.

[6] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، المرجع السابق ، ص141.

وقد نشر الأمير خالد في الإقدام عدّة مقالات عن المدينة العربية، و كذلك كان يعارض الشبان الجزائريين بين المناصرين للتجنس قائلا لهم "أنّ الوطن الصادق لن يقبل صفة المواطن الفرنسي في قالب غير قالب و في قانون غير قانونه الشخصي"[1].

ومن أهم ما قام به الأمير خالد هو تشكيل وفد لحضور مؤتمر الصلح المنعقد في باريس، وقد ترأس الوفد المتكون من أربعة من زملائه و توجه به إلى باريس في شهر ماي 1919، وقد تمكّن من تسليم عريضة ممضاة من طرفه إلى الرئيس الأمريكي "ولسن" الذي كان رئيس المؤتمر. هذا النشاط غير المتوقع أقلق فرنسا في الجزائر وأصبحت تراقب نشاطه وتحاصره[2].

حاول الأمير خالد تكريس حياته للنضال السياسي قولا وكتابة من أجل استرجاع تلك الحقوق المهضومة[3]، حيث تضاعفت انتصاراته الانتخابية مما جعله يحلم بإنشاء حزب كبير للمسلمين، ولكنّه اصطدم بمعارضة القادة المتجنسين (بوضربة وبن التهامي وصوالح) الذين أرغموه على الاستنجاد ب "التعصب الإسلامي"ثمّ تحالفوا مع الإدارة لمحاربته فأرغم على الهجرة سنة 1923[4].

كما أنّ ظهور الأحزاب السياسية التي برزت إلى الوجود في الجزائر كانت امتدادا لحركة الأمير خالد الذي حاول بجميع الوسائل أن يّوحد صفوف المثقفين باللغة الفرنسية و يجعل منهم حزبا وطنيا قويا يستمد نفوذه من الجماهير الكادحة و يعمل من أجل المحافظة على الشخصية العربية – الإسلامية للجزائري حتى لا يذوب في الحضارة الفرنسية ويفقد هويته الوطنية، لكن الفرق بين الأمير خالد الذي كان عنده حس وطني وتعلق كبير بالإسلام وبين حركة الشبان الجزائريين الذين استهوتهم الحضارة الأوروبية فربطوا مصيرهم بمصير فرنسا.

---

[1] بسام العسلي: **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، د.ط، دار النفائس، بيروت، 2010، ص128.

[2] عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا**، المرجع السابق، ص17.

[3] عمار عمورة، **موجز تاريخ الجزائر** ، المرجع السابق، ص163.

[4] غي برفيلي: **الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية (1880 – 1962)** تر : حاج مسعود و آخرون، د.ط، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص142.

كما أنّ معظم المثقفين باللغة الفرنسية كانوا يعتقدون أنّ مأساة شعبهم تكمن في التفرقة العنصرية التي فرضتها الإدارة الاستعمارية هذه، وان العلاج الحقيقي يتمثل في محاربة تلك التفرقة العنصرية وتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الأقلية الأوروبية المسيحية والأغلبية الجزائرية المسلمة، وبهذا ركزوا على فكرة الإدماج* والحصول على الجنسية الفرنسية، واعتبروا ذلك بداية الطريق لتحقيق أهدافهم ومراميهم[1].

وفي الأخير نستنتج أنّ حركة الشبان الجزائريين عملت على توعية الشعب الجزائري اجتماعيا وسياسيا، بإنشائها العديد من الصحف والجرائد والعديد من الجمعيات والنوادي لتكون منبرا لها، كمل استطاعت إصلاحات 1919 بإحداث تغيرات على الساحة السياسية الجزائرية، بانضمام تيار جديد يجمع بين الانتماء إلى الوطنية الإسلامية وأساليب الحداثة في مواجهة النظام الكولونيالي، والدفاع عن الشخصية الوطنية للشعب الجزائري وهي حركة الأمير خالد .

* **الإدماج** : هو مصطلح يخفي وراءه التمييز العنصري، فإنّ مسألة الاندماجيين التي طرحت منذ بداية القرن 20 مع ميلاد حركة الشبان الجزائريين و خلفها فيدرالية المنتخبين، فإنّ الواقع يشهد أنّ الاندماج لم يكن يعني سوى نخبة ضيقة جدا، بينما كان التمييز سيد الموقف في كل المجالات و كان الخطاب ينادي بالاندماج و الواقع يشير إلى العكس و كان يجب أن تأتي حرب التحرير لتتضح أفكار النخبة بصورة جذرية. أنظر عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية(1954 – 1962)، تر: عالم مختار، د.ط، دار القصبة، الجزائر،2007،ص48.

[1] يحي بوعزيز: **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه(1912 – 1948)**، د.ط، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص42.

المبحث الثاني: ابن جلول ونشاطه السياسي (1927–1938)

إنّ نشأة فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين سنة 1927 ارتبطت بإصلاحات فيفري 1919، التي أّدت إلى انشقاق الشبان الجزائريين بسبب ما تضمنته هذه الإصلاحات خاصة الحصول على الجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن الأحوال الإسلامية، وهذا ما رفضه الأمير خالد ورفاقه، ممّا جعل الإدارة الفرنسية تقوم بنفيه وبالتالي بقاء الساحة السياسية فارغة للنواب لتشكيل فيدراليتهم.

ومن بين الشخصيات التي لعبت دوراً بارزاً باسم النواب والنخبة خلال الثلاثينيات هما: الدكتور محمد الصالح بن جلولوالصيدلي فرحات عبّاس، وقد بدأ نجم الأول يصعد الذي قيل أنّه كان معجباً بالأمير خالد وبعمله السياسي هذا ما جعله يندفع إلى نشاطات سياسية.

المطلب الأول: التعريف بابن جلول

1- مولده ونشأته:

اسمه الكامل محمد الصالح بن جلول[1]، ولد محمد الصالح بن جلول سنة 1896 بمدينة قسنطينة[2]، وينحدر من أسرة برجوازية معروفة بقسنطينة[3]، واصل تعليمه الثانوي بقسنطينة حيث كان يحصل باستمرار على منح دراسية،ثمّ تلقى تعليمه الجامعي في الجزائر، حيث نال شهادة الدكتوراه في الطب سنة 1924[4]، وهناك من أرجع حصوله على شهادة الطب من جامعة باريس، مارس حياته المهنية كطبيب بقرية الأوراس[5].

---

[1] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–**1989، ج1، دط، دار المعرفة الجزائر، 2006، ص 430.

[2] عبد القادر حميد، **دروب التاريخ مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954**، دط، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 198.

[3] عبد الوهاب بن خليف: **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص 159.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)**، ج2، المرجع السابق، ص 354.

[5] عبد القادر حميد، **دروب التاريخ مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954**، المرجع نفسه، ص 198.

للمزيد أنظر الملحق رقم02[1].

وكان ابن جلول يبدي اهتماماً بالسياسة أكثر من الطب، وكان ماهراً وملماً بجميع المحاورات السياسية وبالتفصيل السياسة المحلية، حيث كان مستقبل الجزائر يشغله أكثر ممّا يشغله مستقبله الشخصي، وكان يتحين الفرصة لتحقيق مستقبل أفضل للجزائر لتألمه للوضع السائد ولضعف الجزائريين الظاهر[2].

وقد أُعجب ابن جلول إلى حدٍ ما بالأمير خالد أكثر من إعجابه بالدكتور ابن التهامي، وباعتباره عضواً في جماعة النخبة جذب ابن جلول، بعد قمع حركة الأمير الخالد والتطور التدريجي للحزب الليبرالي، إلى برنامج هذا الحزب وسوف يكون خلال الثلاثينيات رائد الليبراليين* مع برنامج شبيه بذلك الذي وضعه الأمير خالد خلال العشرينيات[3].

وكان له أسلوب سياسي وهو داعٍ من دعاة الاندماج وتوصل إلى التغلب على أقدم حلفاء فرنسا في ولاية قسنطينة كعائلتي بن باديس وبن الشيخ الفكون[4].

2-التنشئة الثقافية والفكرية:

تنطلق التنشئة الاجتماعية من الأسرة والتنشئة الثقافية والفكرية وأحيانا السياسية من المدرسة، ومن مختلف المؤسسات المكملة لها مثل المؤسسة الدينية، والمؤسسة الإعلامية.

لقد واجه الجزائريون المسلمون في الفترة مابين 1830-1880 كل مظاهر محاولات الهدم الأخلاقي والمعنوي الاستدماري، الذي جاء مكملا ومرافقا للمجازر الدموية، ولمختلف أساليب

---

[1] أنظر الملحق رقم 02، ص 97.

[2] عطاء الله فشار: **النخبة الجزائرية جذورها-تطورها- اتجاهاتها 1914-1954**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009، ص 261.

*الذي أبقى على ارتباطه بالإسلام وحضارته بشكل جزئي رغم تأثير النموذج الحضاري الفرنسي عليه يسّم بالليبراليين القريبي الصلة بالإسلام.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، ج2، المرجع السابق، ص 354.

[4] محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر، نجيب عياد وآخرون، دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 179.

التدمير المستهدف بنية المجتمع وهويته، ومؤسساته الفعالة التي ناضلت طويلا للبقاء، يأتي على رأسها الأوقاف و المساجد والزوايا والمدارس، وكانت المدرسة الفرنسية رمز هذه المواجهة إذ رفضها الأهالي في البداية، وتابعوا النظام التعليمي التقليدي رغم المعوقات من حصار الإدارة لنشاط المدارس حتى القرآنية منها، وتحويل المساجد إلى كنائس وإسطبلات، ومتابعتها نشاط الزوايا إضافة لمنعها إصدار صحف مستقلة في هذه الفترة، وكان كل ما سمحت به هو الجرائد الرسمية .

إن فرنسا لم تهدف لتعليم الجزائريين وتحضيرهم حقيقة، ولم ترغب في تخليصهم من الأمية التي فرضتها عليهم، إنما حاولت تكريس الوصاية الثقافية والتبعية الفكرية واللغوية، وتعميق بذور الاستعمار الثقافي، وإنشاء بناء استيطاني داخل العقول والغاية من ذلك هي إيجاد وتكوين إنسان غير فرنسي تعيش فرنسا بداخلة،حتى وإن كان يعيش خارجها، وتم لها ذلك إلى حد ما حين تمخضت نخبة من أبناء الجزائر ابدوا تعلقهم بفرنسا لغة، مظهرا، سلوكا وثقافة، وولاء في الحياة.

وبما أن فرنسا أجبرت الأهالي على ترك ثقافتهم، وفي نفس الوقت منعتهم من الوصول حقيقة إلى ثقافتها، فإن ذلك أثر على سيرورة التطور التاريخي للجزائر، وساهم في تقدم النخبة، وبالمقابل في تأخير باقي الجزائريين، وإلى اصطناع تناقضات داخل المجتمع نتيجة لذلك.

وانبنت الرسالة الحضارية المزعومة لفرنسا من جهة أخرى على ابتداع ودعم شبه نظريات علمية حول تفاضل السلالات والشعوب، وصفت الإنسان الجزائري خاصة بالوحشية والتخلف، وعدم قابليته للتعلم والتقدم[1].

3- تكوينه السياسي:

بدأ ابن جلول ممارسة السياسة منذ العشرينات حين أصبح مستشاراً بالمجلس البلدي بقسنطينة، وظهر منذ البداية يدافع عن النخبة المثقفة باعتباره من عائلة غنية، وقد أظهر في البداية نشاطه السياسي ميلاً نحو أفكار الأمير خالد الإصلاحية قبل أن يتحّول عنها إلى المطالبة بالإدماج

[1] نفيسة دويدة، **المسألة الثقافية**، المرجع السابق، ص ص 41-42.

باعتباره عضواً في فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، التي يترأسها الدكتور ابن التهامي وتضم أغلب النخب الجزائرية الممثلين في المجالس المنتخبة مثل فرحات عباس، ابن جلول ...وغيرهم[1].

اشتغل ابن جلول منصب مندوب بلدي ومندوباً عاماً، وقد بدأ دوره السياسي في الوضوح عقب الاحتفالات الفرنسية بالعيد المئوي للاحتلال*، فقد أيقظت هذه الاحتفالات ذكرى المأساة الجزائرية لدى الوطنيين، ونلاحظ أنّ ابن جلول كان لايميل إلى العنف أو الثورية وإنّما كان نموذجاً للسياسي المتحضر[2].

ومع مطلع الثلاثينيات برز نجم ابن جلول بترؤسه فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين ودعوته الصريحة إلى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في كل المجالات كالخدمة العسكرية، العمل...إلخ[3].

وقد بدأ نشاطه السياسي بتأسيسه اتحادية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين التي تتألف من النواب الذين فازوا في انتخابات الهيئات والمجالس المالية والذين يؤمنون بنفس الأفكار التي كان ينادي بها فرحات عباس وينشرها في مجلة التقدّم*، وهذه الهيئة في الحقيقة عبارة عن إحياء للهيئة السابقة التي تألفت بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد احتك ابن جلول كثيراً بفرحات عباس فتقاسم فرحات عباس على غرار المنتخبين الأهالي الآخرين كالدكتور سعدان في مدينة بسكرة وصحراوي في الخروب... نفس المواقف

---

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، المرجع السابق، ص 430.

* هو احتفال بذكرى احتلال القطر الجزائري بالجملة إلاّ أنّ المستعمرين في مختلف مدن الجزائر، أرادوا أن يحتفلوا باحتلال بقية المدن الجزائرية كلٌّ في مدينته فبعد الاحتفالات بالجملة جاء دور الاحتفالات بالتفصيل في كل من قسنطينة، الجزائر...إلخ، كما حاولت فرنسا أن تظهر في هذه الاحتفالات أهمية الانجازات الفرنسية في الجزائر، للمزيد. أنظر عبد الرحمن العقون، الكفاح القومي والسياسي ، المصدر السابق، ج2، ص 354.

[2] عطاء الله فشار، **النخبة الجزائرية جذورها–تطورها– اتجاهاتها 1914–1954**، المرجع السابق، ص 262.

[3] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 430.

* **التقدم**: كانت لسان حال جمعية النواب المسلمين الجزائريين وفيها كتب فرحات عباس مقالات عديدة حولها فيما بعد إلى كتاب "الشاب الجزائري" سنة 1931 وقد صدرت جريدة التقدّم سنة 1919.

الإصلاحية والاعتدالية للدكتور محمد بن جلول، كما تقاسم نفس العمل في إطار الشرعية القانونية في ظل النظام الاستعماري الفرنسي[1].

ونظراً لانجذابه إلى العمل السياسي بدأ بالتعاون مع صحيفة الإقدام وانتخب بعد ذلك مستشاراً بلدياً في شطايبي Herbillon وفي 1931 شنّ حملة ضارية ضدّ المترشحين الذين باعوا أنفسهم للإدارة وانتخب في المجلس العام بقسنطينة أمام منافسه المندوب المالي ابن باديس، واعتمد خصوصاً على جريدة صوت الأهالي مع انخراطه كما قبل في حركة الصلبان النارية les croix de feu غير أنّ مسايرته كطبيب للاستعمار جعلته يكسب أصواتاً في الانتخابات[2].

وبعدها ظهر ابن جلول على المسرح السياسي بحيوية ممتازة في الانتخابات المحلية وفي الصحافة وما أزفت سنة 1933 حتى ظهر ابن جلول على رأس اتحادية النواب المسلمين القسنطينية وبدأت تظهر فيه ملامح الزعامة بسبب ما امتاز به من شجاعة في نشاطاته الانتخابية[3].

ومع بداية 1933 تمكن من دفع الأستاذ سيسبان إلى الانسحاب وحل محله على رأس الاتحادية، وكان طموحاً وديماغوجيا، ووسع دائرته الشعبية بواسطة الجولات والتجمعات والزيارات التي كان يقوم بها إلى موريس فيوليت[4]، حيث تأرجحت أفكار ابن جلول بين الإسلام وفرنسا فهو فرنسي بحكم ثقافته الفرنسية الواسعة وميوله للمدنية الغربية ورفع مآسي الأهالي إلى فرنسا الحرة والجمهورية عساها أن تنصفهم[5].

---

[1] يوسف حميطوش: **منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كلّ من مصالي الحاج وفرحات عباس**، ط3، دار الأمة، الجزائر، 2002، ص ص 272-273.

[2] شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير**، تر، محمد حمداوي وآخرون، مج 2، دط، شركة دار الأمة، (د ب)، 2013، ص 509.

[3] عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، المصدر السابق، ص ص 378. 379.

[4] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 510.

[5] عباس محمد الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية**، المرجع السابق، ص 45.

كما لعب ابن جلول دورا هاماً في أحداث قسنطينة في أوت 1934، كما لعب دوراً أساسياً في الدعوة والتحضير إلى عقد المؤتمر الإسلامي سنة 1936 وكان رئيساً للوفد الذي سافر إلى باريس[1]، فهو من حمل مطالب المنتخبين إلى باريس واستطاع أن يجلب مشروعه الاتحاديات الأخرى التي انضمت إليه، غير أنّه لما رفضت الحكومة استقبال الوفد كان أول من تسبب في استقالة جماعية للمنتخبين المسلمين، وصار منذ ذلك الوقت رائد الحركة المطلبية[2].

ويذكر أنّ عبد الحميد بن باديس* كان إلى جانب ابن جلول وكما كان ابن باديس بحاجة إلى ابن جلول كان هذا الأخير في حاجة إليه، وإذا كان العلماء بحكم مبادئهم وتكوينهم بعيدين عن السياسة فإن ابن جلول كان أحياناً هو صوتهم الذي ينطقونه في المناسبات، لأنّ تكوينه وشخصيته ووظائفه الرسمية تؤهله لرئاسة المؤتمر وكان يحضر معه في قسنطينة التجمعات الشعبية، هذا ما جعل البعض يتهمه بأنّه تأثر بالحركة الإصلاحية، غير أنّ حادثة اغتيال الشيخ كحول وفشل مشروع فيوليت من جديد قد جعل ابن جلول يغير من مساره ويعيد النظر في علاقاته وإمكانياته[3].

وقد انخفض مستوى نفوذ ابن جلول أثناء تكوين المؤتمر الإسلامي، ولما ناوأه الشيوعيون وتعرض لهجمات مناضلي نجم شمال افريقيا الساذجة والساخرة في 18 مارس 1936 وأبعد من رئاسة المؤتمر بدا أنّ مساره قد انتهى.

غير أنّ الدكتور"البريمة" كما كان ينعته خصومه عرف كيف يقلب ظهر المحن، فلقد اتّصل بالعلماء المسلمين من جديد وارتجل صيغة سلمية مع المجموعة البرلمانية الشيوعية التي أسكتت هجمات الحزب الشيوعي الجزائري وذهب الأمر "بموريس توريز" "Mourice Thorez"

---

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 45.

[2] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 510.

* ولد في قسنطينة عام 1889، في وسط عائلة شهيرة من الشرفاء التي انضمت إلى فرنسا منذ البداية، لم يتردد عبد الحميد أبداً على المدرسة الفرنسية وتلقى تعليمه على يد أحد المدرسين يدعى حمدان لونيسي، قبل بالمسجد الأخضر في قسنطينة، أنظر شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 514.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3**، المرجع السابق، ص ص 68 -69.

الذي كان يعتقد أنّه من الوطنيين إلى أن يؤكد له بأنّ العقيدة الشيوعية لا تضع أي حدود من أجل تحرير الشعوب المستعمرة.

وبعد أن اطمأنّ الدكتور ابن جلول لذلك انطلق في حملة عنيفة من الإثارة وطال بحرية تسيير الدواوير على أيدي الجماعات فيها وبزوال البلديات ذات التسيير المشترك وشؤون الأهالي، ثمّ عمل بخلاف مشورة الشيوعيين ومخالفاً حتى اتحاديته وباشر حركة الاستقالات الجماعية في جويلية 1937 وانتخب هو نفسه مرة أخرى ليستقيل مباشرة، وحصل من خلال هذه المزايدة لمدة قصيرة،على فوز أصحابه في انتخابات أكتوبر 1937، غير أنّه لم يفلح في الحصول على التصويت على مشروع بلوم فيوليت الذي صارع من أجله[1].

وقرر بعدئذ تغيير الخطة المنهجية عن طريق محاولته في جويلية 1938 تكوين هيئة جديدة خاصة به أسماها "التجمع الفرنسي الجزائري" وحافظ على منصبه كنائب متميز بعد الحرب العالمية الثانية[2].

وحاول ابن جلول في انتخابات 1939 التقرب والتودد لدى العلماء رغم الخلاف الذي نشب بينهم من قبل، وكانت وسيلته إلى ذلك هي التهجم على الطرقيين في جريدته الوفاق بصفتهم خصوم بن باديس، فرّت عليه الرشاد لسان حال جامعة الزوايا والطرق الصوفية بالقول: «وهكذا شاءت ورقة الا نتخابات المقدّسة أن يعقد أبطال "L'entente" حلفاً مع أبطال جمعية العلماء وأن يحل الوداد محل الجفاء الطويل ظاهراً وريثما تنتهي عملية الانتخاب»[3].

وعند اندلا ع الثورة التحريرية لم يظهر موقفاً صريحاً رغم مشاركته في توقيع عريضة النواب ال61 بعد هجومات 20 أوت 1955 والمؤكد على أنّ سياسة الإدماج لم يعد لها معنى.

وفاته: اختفى عن الحياة السياسية بعد الاستقلال إلى غاية وفاته سنة 1986 بقسنطينة[4].

---

[1] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، مج 2، ص 510.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 431.

[3] رابح لونيسي: **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف (1920–1954)**، ط2، دار كوكب العلوم، 2012، ص 53.

[4] حميد عبد القادر، **دروب التاريخ**، المرجع السابق، ص 199.

المطلب الثاني: تأسيس فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين 1927

1- تشكيل فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين:

بحلول الحرب العالمية الأولى غاب نجم النخبة وضاعت مطالبه في متاهات الحرب وانشغالاتها وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى عادت النخبة إلى مسرح الحياة، لكن بوجه جديد وعلى نطاق أوسع[1]، فالحرب قد هزّت ذهنياتهم وجعلتهم يخرجون من حالة الانطواء التي وضعتهم فيها فرنسا، وينظرون إلى الأوضاع الجزائرية في ظل الاستعمار نظرة انتقادية[2].

إنّ نهاية الحرب العالمية الأولى هي الفترة التي برزت فيها توجهات النخبة بكل وضوح، ويربط بعض الكتاب ميلاد النخبة سياسياً بالانتخابات البلدية التي جرت في سبتمبر 1919، والتي انقسمت فيها النخبة إلى جناحين سياسيين:

الليبراليين دعاة التجنّس والحزب الإصلاحي بزعامة الأمير خالد[3]، وشكلت مسألة الأحوال الشخصية نقطة الخلاف الأساسية، فقد أدّت إلى الإدماج والتجنس الجماعي بغض النظر عن القضية الدينية إلى فقدان النخبة لمركزها في نفوس الجزائريين[4].

وإن كان الاختلاف غير مطروح بالنسبة لمرجعيتها الفكرية الغربية إلاّ أنّ موقفها من الإسلام وقيمه وحضارته هو الذي جعلها تصنّف إلى فئتين:

---

[1] يوسف مناصرية: **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين (1919–1939)**، دط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 12.

[2] عبد الحفيظ بوعبد الله: **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919–1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006، ص 59.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 3، المرجع السابق، ص 12.

[4] يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين**، المرجع السابق، ص 13.

أ- الفئة الأولى: هي التي انتزعت جذورها من المجتمع الجزائري وصارت تنفي انتمائها إلى مجتمعها الأصلي، وأحياناً تنفي صلتها بالإسلام وابتعدت عنه لى درجة التجنّس والاندماج في الحياة الفرنسية[1].

وهؤلاء يضعون أنفسهم داخل النموذج الحضاري الفرنسي ويدعون إلى الاندماج التّام في فرنسا ثقافياً وسياسياً وحتى دينياً، ويعتبرون الدين عاملاً معرقلاً لفرنسة الجزائر، ومنهم من يروج لفكرة انفصال الجزائر عن العالم العربي والإسلامي كإسماعيل حامت*.

وهناك من ينادي طرحه إلى الاندماج في الثقافة اللاتينية والديانة المسيحية، والتخلّص من مبادئ الإسلام التي في نظرهم تتناقض مع المدنية الغربية[2]، وتعتبر جريدة الوئام "L'entente"، ومجلة صوت المستضعفين " les voix des humbles " وجريدة صوت الأهالي " la voix indigène"، أفضل الأدوات التي كانت تعبر عن أفكارهم وطموحاتهم[3].

ب- الفئة الثانية: كانت هذه الفئة من النخبة تطالب بالإدماج لكن مع التمسك بالقانون الأساسي للأحوال الشخصية، ويمثلها عدد كبير من أعضاء تنظيم فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين التي تأسست في 11 سبتمبر 1927[4].

---

[1] عبد الحفيظ بوعبد الله، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962**، المرجع السابق، ص 59.

* **إسماعيل حامت**: ولد في 4 أوت 1857 بالعاصمة ودرس بها، كان متعلما أتقن اللغتين العربية والفرنسية لذلك صار المترجم الرئيسي لقيادة الأركان العامة في الجيش الفرنسي، أصدر سنة 1906 كتابه المسلمون الفرنسيون في شمال إفريقيا، والمسلمات شمال إفريقيا، الذي صدر سنة 1913 اهتم بأوضاع المسلمون في إفريقيا الغربية والصحراء. للمزيد أنظر، نفيسة دويدة، المسألة الثقافية، المرجع السابق، ص 64.

[2] عبد الحفيظ بو عبد الله، **فرحات عباس بين الادماج والوطنية 1919-1962**، المرجع السابق، ص 59.

[3] محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، المرجع السابق، ص 136.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية ج2**، المرجع السابق، ص 351.

كان معظم أعضائها من المنتخبين في المجالس المختلفة وكان أكثرهم متعلمين بالفرنسية ومدمجين جزئياً يمثلون الإنتلجانسيا الجديدة التي لم تكن تطعن في شرعية النظام الاستعماري المسيطر لكنّها لم تكن تقبل بدور الخادم المطلوب منها[1].

من الناحية القانونية تعتبر هذه الكونفدرالية عبارة عن نادي، بمعنى آخر جمعية تضم المنتخبين فقط، الذين هم من نتاج جهاز التعليم الفرنسي والفكر اللائكي، فكان جلهم معلمين وصيادلة وأطباء ومحامين وغيرهم، أو كما يسمون حملة الشهادات[2].

إنّ فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين عبارة عن جمعية سياسة تتشكّل في الأساس من الشخصيات السياسية المثقفة باللغة الفرنسية والتي كانت تتصف بالاعتدال وتتبنى الوسائل السلمية والدبلوماسية من أجل الحصول على حقوقها السياسية والمدنية، فوضت نفسها على أنها ممثلة للمسلمين الجزائريين في المجالس المنتخبة وفي المجلس المالي[3].

وتعد اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين امتداد لحركة الشبان الجزائريين التي تعود أصولها إلى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتمثل الاتجاه اليميني المعتدل في الحركة الوطنية الجزائرية[4].

خلال سنة 1927 بدا للشبان الجزائريين أنّ عقارب الساعة قد دقت لتجميع كل المنتخبين من اتحادية واحدة، وكانت تلك المبادرة من قبل مجموعة من شبان الجزائر العاصمة[5]، وكانت تمثل هذه الاتحادية الاتجاه اليميني المعتدل في الحركة الوطنية الجزائرية التي كانت كرد فعل على ذلك التنظيم القوي الذي شكله رؤساء بلديات الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى لمواجهة قانون4 فيفري

---

[1] عبد الحفيظ بوعبد الله، **فرحات عباس بين الادماج والوطنية 1919–1962**، المرجع السابق، ص 60.

[2] الأمين بوشريط: **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919–1962)**، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 19.

[3] عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 159.

[4] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–1989**، المرجع السابق، ص 235.

[5] عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى(1931–1945) دراسة تاريخية وايديوليجية مقارنة**، ط5، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2013، ص 340.

1919، حيث يحصر أحد الكتاب هدفها في قوله: «توحيد وتنسيق جهود الممثلين الجزائريين في مختلف المجلس النيابي للدفاع عن مندوبيهم»[1].

كما كانت هذه الجمعية أو فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين تناشد بـ:

زيادة تمثيل المسلمين الجزائريين في جميع المجالس، والمساواة أكثر في المعاملة في الخدمات العسكرية وإنهاء المحاكم الخاصة بالمسلمين، واشتراك أكبر للمسلمين في التشريع وإصلاح نظام الغابات، والتوسع في التعليم وتحسين الظروف الزراعية، والحرية الدينية وتحسين أجور العّمال[2].

في جوان 1927، أعلن رسمياً بدار ولاية الجزائر عن تأسيس اتحادية أو جمعية "النواب المسلمين الجزائريين" ومركزها بشارع عنابة–مدينة الجزائر[3].

وفي 11 سبتمبر 1927، اجتمع في العاصمة حوالي 150 شخصا تحت رئاسة بومدين الذي كان عضواً في بلدية الجزائر، لغيبة الدكتور ابن التهامي، وان معظم أعضاء هذا الحزب الليبرالي كانوا يعتقدون في التعاون مع فرنسا وكانوا أيضاً معتدلين في مطالبهم السياسية والاجتماعية وفي نفس الوقت كانوا مؤيدين متحمسين للاندماج والثقافة الفرنسية[4]، ومطالبين بالرقي في إطار القوانين الفرنسية وهذا ما كان سبباً في القطيعة النهائية مع الأمير خالد ومناضلي نجم شمال افريقيا.

ولقد تقرر في هذا الاجتماع أن تنظم الجمعية على النحو التالي:

صالح سي مصطفى رئيساً، ابن باديس أب عبد الحميد ومحي الدين زروق وسيسبان والطاهر عمار وبوكلي نواب الرئيس مصطفى مولاي وبن خلاف شكيكن وقلي والحاج وحمو مساعدين، حمو قايد أمين عام، عبد النور تمزالي أمين الخزينة، علي الشريف طاهر مكلف بالأرشيف، عمر

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، **تاريخ الجزائر المعاصرة1830–1989**، ص 235.

[2] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج5، دط، شركة دار الأمة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 221.

[3] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، المصدر السابق، ص 361.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 2، المرجع السابق، ص ص 352–356.

بودرنة مندوب الرابطة الفرنسية لمصالح المسلمين، وكان مطلبها الرئيسي تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي[1].

لقد أسندت الرئاسة الفعلية لابن التهامي النائب بالمجلس العمالي لعمالة الجزائر، ومدير جريدة التقدم التي ظهرت في ماي 1923 لغاية فيفري 1931[2]، ونشر في جريدة التقدم "أنّ أهم مطلب للجزائريين هو تمثيلهم في البرلمان الفرنسي"، كما صرح كذلك في جرائد أخرى وأكد أن ارتباط الأهالي الجزائريين بفرنسا سيكون قوي، ولما عين موريس فيوليت*والياً عاماً على الجزائر سنة 1926، دعمه النواب المسلمين الجزائريين خاصة عندما وجّه نداء للفرنسيين يدعوهم إلى التنقيص من تطرفهم قائلاً لهم: «إنّ الاستعمار ليس من واجبه الحصول على المال والغنى فقط بل وأيضاً حفظ ومساعدة وإنقاذ الشعوب المغلوبة على الفقر والشقاء».

وعندما تعّرض ديروكس "Dorex" النائب الاستعماري في مجلس الشيوخ للوالي العام فيوليت، قام النواب المسلمون والمثقفون الجزائريون بتأييد موريس فيوليت، واستنكروا بشدة موقف ديروكس، عكس ابن التهامي الذي أيد هذا الأخير، وبسبب هذا بدأت شخصية ابن التهامي تفقد مكانتها نهائياً خاصة حينما بدأت الإشاعات تنتشر في الجزائر عن اتصالات مريبة تحدث بين ابن التهامي وبيار بورد "Pierre Bordes"، بالإضافة إلى مواقف ابن التهامي المتخاذلة مع الأمير خالد وتأييده لترشيح بورد لمهمة الولاية العامّة في الجزائر، بالرغم من أنّ هذا الأخير كان مؤيداً من ديروكس الذي أظهر عداءه للمسلمين.

---

[1] عاشور شرفي: **معلمة الجزائر القاموس الموسوعي "تاريخ، ثقافة، أحداث ومعالم"**، دط، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 45.

[2] علي كافي: **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)**، دط، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 45.

* **موريس فيوليت**:كان حاكماً عاماً على الجزائر 1925-1927 وكانت سياسته شبيهة بسياسة المنتخبين، عمل على تحسين ظروف معيشة الأهالي الجزائريين تمديدا فيعمر المستعمرة الجزائر فرنسية، ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي، عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي ساهم في الحياة السياسية الفرنسية ولاسيما فيما يتعلق بالمستعمرات خاصة في الجزائر.أنظر: عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى ، مرجع سابق، ص 340.

لم يقف ابن التهامي عند هذا الحد، بل طالب بتأجيل ذهاب الوفد إلى باريس لتقديم مطالبهم المتعلقة ببقاء موريس فيوليت، لكن الجمعية قررت بالإجماع _عدا ابن التهامي_ بذهاب الوفد وضم الوفد كل من: حمود شكيكن، تامزالي، قايد حمود "السايح"، و زروق محي الدين لكن رغم جهودهم فقد استقال موريس فيوليت من وظيفته وحلّ محله "بورد" على رأس الولاية العامّة[1].

لكن فيدرالية منتخبي الأهالي التي تأسست في سبتمبر 1927 لم تلبث أن تفككت، وكان المتسبب في ذلك هو الدكتور بن تهامي الذي اعتبر نفسه رئيساً لها لا يمكن الإستغناء عنه، ثمّ أعيد بعثها سنة 1930 على شكل ثلاث فيدراليات "ولائية" مستقلة عن السابقة[2].

حيث قام مجموعة من النواب بقسنطينة سنة 1930 بإنشاء اتحادية هدفها التعاون والتنسيق أيام الانتخابات، وكان أعضاؤها من الموظفين الجزائريين في الإدارة الفرنسية المعروفين بـ "بني وي وي" برئاسة سيسبان، وكانت اتحادية قسنطينة في بداية الأمر تابعة لاتحادية العاصمة، وهذه الأخيرة لم يكن لها نشاط بارز مثل قسنطينة التي كانت أكثر فروع الاتحاد حيوية ونشاطاً ولذلك لعدة أسباب أهمها أنها كانت تضع القسم الأكبر من مسلمي الجزائر وكانت مجاورة لتونس ولنفوذ جامع الزيتونة وأفكار الدستوريين* بها[3].

إنّ اتحادية العاصمة قد انقسمت إلى جناحين: أحدهما بزعامة الدكتور ابن التهامي، والثانية بقيادة المندوب المالي الدكتور "سياح س يهني"، ويرجع هذا الانقسام إلى الخلاف الذي وقع بين العناصر النشيطة للمجموعتين، وهو الأمر الذي أّدى إلى ضعف نشاطها وأصبح رئيسها ابن التهامي محل انتقادات شديدة.

---

[1] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، المصدر السابق، ص ص 165-166.

[2] غي برفيلي، **الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية**، المرجع السابق، ص ص 142-143.

* **الدستوريون:** هم أنصار حزب الدستور التونسي الذي تكّون سنة 1919 وطالب بنظام دستور يسمح للشعب بحكم نفسه وفقا للأسس التي العالم ، أنظر: عطاء الله فشار، النخبة الجزائرية جذورها-تطورها- اتجاهاتها، المرجع السابق، ص 262.

[3] مريم حداد، **الأوضاع السياسية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 43 .

وفي نفس السنة طرأ تغيير في الاتحاديات بالعمالات الثلاث، ففي وهران أصبحت تحت زعامة "باش ترزي" وفي الجزائر تحت قيادة "محيي الدين وبوضربة وشكيكن"، أما في قسنطينة فقد بقيت تحت إشراف "سيسبان"، وانظم إليه عناصر جديدة وهي: ابن باديس الأب، وابن يعقوب وابن جلول، لكن اتحادية قسنطينة استقلت عن اتحادية العاصمة في شهر جوان 1930، وهذا التغيير في الرئاسة لم يصحبه تغيير لا في المطالب السياسية ولا الاجتماعية ولا الاقتصادية[1]، فهي ظلّت تدعو إلى دمج الجزائريين في فرنسا مع المحافظة على الشخصية الإسلامية للجزائر فيما يتصل بقوانين الأحوال الشخصية الإسلامية[2].

إذا كان الدكتور ابن جلول قد انظم إلى اتحادية قسنطينة سنة 1930، فإن وصوله قد أدى إلى تنافس حاد بين عائلته وعائلة محمد بن باديس في ميدان الانتخابات والمجالس العامة.

لقد كان ابن جلول وأصدقاؤه ينعتون سيسبان ومحمد بن باديس بجماعة "بني وي وي" "نعم نعم"، وعملوا على عزل الشريف سيسبان* من رئاسة الاتحادية سنة 1931[3].

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص 341.

[2] رابح تركي: **التعليم القومي والشخصية الوطنية (1931-1956)**، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دب، 1975، ص ص 65-66.

* **محمد الشريف سيسبان** أصله من قبائل الشمال القسنطيني، درس بثانوية قسنطينة، تخرج من جامعة الآداب، اشتغل كأستاذ للغات في ثانوية سكيكدة 1920-1921، انتخب عضو في اللجنة المالية القسنطينية من 1924-1945، للمزيد أنظر: عبد الحميد زوزو: **الفكر السياسي للحركة الوطنية**، المرجع سابق، ص 618.

[3] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 342.

ويبدو أنّ الحركة الوطنية في شخص الأمير لم تحقق أهدافها ولكنها كانت أرضاً انطلقت منها الحركة الوطنية في شخص الصالح بن جلول، والتي عرفت اتحادية قسنطينة في عهده سنة 1931 نشاطاً وتوسعاً[1]، خاصة مع وجود مجموعة من المثقفين والإطارات* من أطباء ومحامين وأساتذة وصحافيين وصيادلة وأعضاء من العائلات الكبيرة والتجار ملاك الأراضي وبعض قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي، وكذلك عرفت توسعاً بعد فوز كثير من أتباعها في الانتخابات البلدية و العمالات وحصولها على أغلب المقاعد بالإضافة إلى الدور الذي كان يقوم به رئيسها بن جلول[2].

و كانت اتحادية قسنطينة أكثر توسعاً من الاتحاديتين الأخريين بل إنها ظلت هي القائدة للمنتخبين في العمالات الثلاث[3]، لأنها تقوت بأعضائها الجدد وبرز دورها في الساحة الوطنية كمنبر سياسي للأهالي من خلاله يمكن إسماع صوتهم للإدارة والحكومة الفرنسية، وتكمن قوة فيدرالية قسنطينة في العوامل التالية :

- وجود شخصيات قوية مثل ابن جلول وفرحات عباس.
- الدعم الشعبي لها.
- قربها من تونس وتأثيرات جامع الزيتونة.
- وجود نسبة قوية من المسلمين المنخرطين.
- صحافة ناطقة بلسان الفيدرالية "الوفاق الفرنسي- الإسلامي"[4].

---

[1] أحميدة عميراوي: **أوراق تاريخية**، دط، دار الهدى، الجزائر، 2006، ص 50.

* نذكر منهم على وجه الخصوص الصيدلي فرحات عباس، الدكتور سعدان، الدكتور الأخضري، الدكتور ابن التهامي، بلحاج والزناتي، الفاسي وطاهرات.

[2] العمري المومن: **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني(1926-1954)**، دط، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص 23.

[3] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين** ، المرجع السابق، ص 343.

[4] عباس محمد الصغير: **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية**، (1927-1963)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007، ص45.

أما في عمالتي الجزائر ووهران فقد تغير زعيما الحركتين ففي الأولى أصبحت تحت زعامة الدكتور "**بشير**"*، أما في الثانية فقد أصبحت تحت قيادة "**مكي**".

وعملت الاتحاديات الثلاث على توحيد الصفوف وتنسيق الجهود لكنها فشلت، لكن هذا لا يعني أنها لم تكسب ثقة الشعب الجزائري، فهذه الاتحاديات كسبت التأييد والدليل على ذلك انتشار فروعها عبر جميع أنحاء الجزائر، وما ساعدها في ذلك هو المرونة السياسية لابن جلول وفرحات عباس ومعرفة هذين الآخرين اللغة العربية وإيجادهم الحجج لإقناعهم بالإدماج في المناقشات المختلفة وبالتالي توصيل مطالبهم[1].

2- مطالب فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين:

أمام المنظمة القوية لرؤساء بلديات الجزائر التي تأسست غداة الحرب العالمية الأولى، المعارضة لتطبيق قانون 4فيفري 1919، شعر المنتخبون المسلمون بضرورة توحدهم وكانوا يريدون العمل في إطار القوانين الفرنسية لتوطيد العلاقات التي تربطهم بالأوروبيين في إطار احترامهم للسيادة الفرنسية[2].

فشكلوا بذلك اتحادية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين في 1927 التي عرفت انضمام العديد من السياسيين إليها[3]، حيث أن جماعة الفيدرالية اعتبروا فرنسا وطنا مشتركا بين المسلمين والمحتلين، وأكدوا على احترامهم للسلطات الفرنسية، فهي لم تكن معارضة للوجود الفرنسي في الجزائر، ففرنسا بالنسبة لهم هي وطن الحرية والتقدم والديمقراطية.

---

* **بشير**: هو من المنتخبين مستشار بلدي لعمالة الجزائر سنة 1934، أنظر: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 591.

[1] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، المرجع السابق، ص ص 342-343.

[2] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 300.

[3] يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين** ، المرجع السابق، ص 14.

وقد وضعت فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين برنامجاً لها حددت فيه مطالبها الآتية[1]:

1-التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي[2].

2-المساواة في الأجور بين الجزائريين والأوروبيين.

3-التسوية بين الجزائريين والأوروبيين في الخدمة العسكرية.

4-إلغاء القيود المفروضة على هجرة الجزائريين إلى فرنسا.

5-إلغاء قانون الأهالي[3].

6-تطوير تعليم الجزائريين العام وتعليمهم المهني.

7-تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين.

8-إعادة النظر في قانون الانتخابات الصادر عام 1910[4].

وإنّ مطالب هذه الجماعة تنصب في المطالبة بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق السياسية والاجتماعية[5]، إلاّ أنّ هذه المطالب قد انبثقت عنها مطالب فرعية مختلفة وهي:

1) إلغاء القوانين الاستثنائية[6].

2) المطالبة بإلغاء القرارات المجحفة.

3) رفع عدد النواب المسلمين في المجالس المحلية المنتخبة.

---

[1] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص 127.

[2] عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**،ج2، المصدر السابق، ص 362.

[3] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص 354.

[4] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989**، المرجع السابق، ص 377.

[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص 71.

[6] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص 354.

أما على صعيد المسائل الاجتماعية فقد طالب النواب بحرية العقيدة والتعليم للمسلمين ومساواة الدين الإسلامي بغيره من الديانات[1].

إنشاء مدارس للجزائريين وبالتكوين المهني وبتطبيق القوانين الاجتماعية والحقوق السياسية[2].

والمتفحص لهذه الاتحادية ومطالبها يرى على حد تعبير أحد الكتاب: "بأنها جمعت الطبقة المثقفة ثقافة فرنسية وتبنت الاندماج في إطار التطور الاجتماعي والمساواة في الحقوق والواجبات للجزائريين مع الفرنسيين وإلغاء القوانين الاستثنائية وقانون الأهالي".

وقد سعت هذه الاتحادية من خلال برنامجها المطلبي إلى تحقيق الإدماج وكان مناضلوها يرون بأن استقلال الجزائر حتما يمر عبر تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين[3].

ولتحقيق هذه المطالب قام أعضاء اتحادية المنتخبين بدور سياسي واسع النطاق خلال الثلاثينيات والأربعينيات، نظراً لتكوينهم الثقافي ولغتهم الفرنسية ومشاركتهم في المجالس المحلية،كما ضاعفت نشاطها في الجزائر بواسطة الصحافة والاجتماعات، والتدخلات في المجالس والمؤتمرات حيث كانت أكثر المنظمات الجزائرية تعلقاً بمشروع "بلوم-فيوليت" والمشاركة في المؤتمر الإسلامي[4].

الإسلامي[4].

كما تنوعت ميول أعضاء هذه الجماعة، فمنهم من كانت ثقافته الفرنسية تحول دون معرفته اللغة العربية، ومنهم المسلمون ومنهم الاشتراكيون، ولكن كان يجمعهم هدف واحد هو معارضة الاستعمار، وكان معظم هؤلاء أعضاء في المجالس البلدية أو مجلس الوفود المالية، أو موظفين في

---

[1] نبيل أحمد بلاسي: **الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، دط، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1990، ص 49.

[2] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص 100.

[3] مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 24.

[4] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص 346.

الإدارة، واعتنقوا فكرة التعاون مع فرنسا، فكان هدفهم الرئيسي الإدماج التدريجي للشعب الجزائري تحت قيادة النخبة من المثقفين في الحياة الفرنسية وتحسين أحوال جميع الجزائريين[1].

هذه المطالب لم تكن أساساً جديدة، فهي نفس المطالب التي نادوا بها قبل الحرب العالمية الأولى وأعادها الأمير خالد، ويبدو أن الليبراليين ما يزالون محافظين في مطالبهم مع أنّ الوقت قد كان متأخراً، إلاّ أنّ غياب الحزب الإصلاحي على المسرح السياسي، فإنّ موقف الليبراليين الجماعي سنة 1927 يعد نقطة انطلاق هامّة[2].

وقد اختار المنتخبون الدفاع عن قضية مواطنيهم، لكن ضمن إطار غير مناسب وبوسائل غير فعالة، الأمر الذي طبع مواقفهم بالتناقض[3]، حيث أنّ المطالب التي سطرتها الاتحادية مثل احترام الدين الإسلامي واللغة العربية لم يكن يعبر عن جميع أعضائها، فقد وصفهم **جوليان** بقوله: "فمنهم من كانوا من أتباع الايجابية مثل زرقين في قسنطينة، ومنهم من كانت تحدوهم روحانية غامضة وحماس حائر مثل فرحات عباس من سطيف، ومنهم من كانوا ملحدين ماسونيين مثل الدكتور الأخضري من قالمة ومنهم من لا يكترثون بالعقيدة الإسلامية، بل كانت عقيدتهم اشتراكية مثل المعلمين ليشاني وطاهرات.

ومن خلال هذا يتضح أنّ هذه الجماعة لم يكونوا منسجمين لا في العقيدة الدينية ولا في الإيديولوجية السياسية، ولا حتى في النظر إلى مستقبل البلاد وما يجمعهم هو الثقافة الفرنسية وحفاظهم على بعض العادات والتقاليد الجزائرية التي تؤثر على سلوكهم الاجتماعي، بحكم وجودهم ضمن مجتمعهم الأصلي[4].

أما دور فرنسا في نظرهم فهو مساعدتهم على تحقيق الاندماج وإخراجهم من التناقض الذي وضعهم فيه القانون الفرنسي، وعبّر فرحات عباس عن ذلك بقوله: "حين يقول الجزائري إنه عربي

---

[1] نبيل أحمد بلاسي، **الاتجاه العربي والإسلامي**، المرجع السابق، ص ص 48-49.

[2] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الحركة الوطنية**،ج2، المرجع السابق، ص 357.

[3] أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954**، المصدر السابق، ص 61.

[4] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص ص 342-343.

يجيبه القضاة الفرنسيون لا إنك فرنسي، ولكن حين يطالب بحقوق المواطن الفرنسي يجيبه نفس القضاة لا إنك عربي"

لذلك نادى الليبراليون بوضع حد لهذا التناقض بمنح الجزائريين كل الحقوق السياسية والمدنية مثل المواطنين الفرنسيين[1]، ورغم اعتدالها واعتدال مطالبها إلاّ أنّها كانت باستمرار تصطدم بتعصب المستوطنين من جهة وبعدم اكتراث الحكومة الفرنسية من جهة أخرى، لأنها لم تستوح أي مطلب من مطالبها من مقومات الشخصية الوطنية، فبرنامجها كله يدور في فلك القانون الفرنسي والتعليم الفرنسي والحضارة الأوروبية جسداً، وبالإصلاحات الجوفاء وسائل تنفض بها غبار الكولون واستبدادهم[2].

ورغم مواقفهم غير المطابقة إلاّ أن نشاطهم كان ايجابيا، فقد ساهموا في إيقاظ اهتمام المواطن بالسياسة، وانتشار الوعي، لأن مناوشة المستوطنين وإدارة الاحتلال شجع الأهالي على رفع رؤوسهم في وجه الاضطهاد والظلم[3].

3- موقف الاستعمار الفرنسي من الفيدرالية:

لقد كانت اتحادية منتخبي ناحية قسنطينة العدو الرئيسي للنظام الاستعماري، بحيث اعتمد منتخبوا ناحية قسنطينة في التنديد بتعسف الإدارة الاستعمارية والمطالبة بالمساواة في الحقوق والتمثيل البرلماني كحل وحيد لانتزاع الإصلاحات التي قد تسمح لشعبهم بالخروج من البؤس والجهل.

وبهذا وضع المنتخبون الذي تخرجوا من الجامعات الفرنسية كل معارفهم ومهارتهم في خدمة مجتمعهم دفاعا عن شعبهم حتى ولو كلفهم ذلك التضحية بحياتهم[4]، فقد أبدى بن جلول ورفاقه نشاطا كبيرا في سبيل تحقيق مطالبهم وتخيلوا أنهم في مقدورهم إقناع الأحرار الفرنسيين بالوقوف

---

[1] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص ص 144-145.

[2] يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين**، المرجع السابق، ص 15.

[3] أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر**، المصدر السابق، ص 61.

[4] ليلى بن عمار بن منصور: **فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم**، تر: حسين لبراش، دار الجزائر، الجزائر، 2011، ص ص 33-34.

إلى جانبهم وراودتهم حتى فكرة استمالة السلطة الدستورية نفسها في فرنسا مثل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية عن طريق بعض أصدقائهم في البرلمان ومجلس الشيوخ.

ورغم إيمان بن جلول وفرحات عباس وزملائهما بالتعاون اللامحدود مع فرنسا، وربط مصير الجزائر بها، فإن السلطات الاستعمارية بالجزائر كانت تطبيق سياسة معاكسة تماما لطموحهم وأرائهم وأهدافهم، هذه التي هي ولا شك في صالح فرنسا[1]، لأن الإدارة الفرنسية كانت تصمُّ آذانها عن تمنيات المنتخبين وهي الإلحاح في المساواة بين الجزائريين والفرنسيين[2]، لأنها نجدها كثيرا ما نجحت بواسطة وعودها الواهمة في استغلال الجزائريين في ألاعيبها السياسية[3].

ونلاحظ خاصة خلال الاحتفالات الضخمة والكبرى بالذكرى المئوية الأولى والأخيرة للاحتلال وما بعدها في جريدة إفريقيا اللاتينية L'Afrique Latine نشرت مقالات عديدة عرضت فيه بالإسلام والمسلمين وشتمتهما، ودعت إلى تطبيق سياسة الغالب على المغلوب، وبالطبع فإنّ ربط إفريقيا بكلمة "لاتينية" هو نفسه سب وشتيمة مقصودة من أصحابها و اهانة.

وقد نصت السلطات الاستعمارية في قسنطينة في إحدى ساحات المدينة الكبرى تمثالا للضابط الاستعماري "لاموريسيير"، شاهرا سيفه ضد الجزائريين والحكومة الفرنسية، وقامت بعزل الوالي العام "موريس فيوليت" الذي حكم البلاد من عام 1927 إلى 1930 وعوضه بالوالي الجديد الحاقد "بورد" الذي أشرف على احتفالات الذكرى المئوية المشؤومة، وبالغ في إظهار الأحقاد وإحياء الجروح وإثارة الضغائن بتلك الاستعراضات المثيرة في الشوارع[4].

وإنّ الاستعمار قد اصطنع نوعا من الخونة المارقين المتعاونين معه فأصبحوا يطيعونه الطاعة العمياء، على الرغم من الإثم والعدوان، وبهذه المناسبة بذل بيد سخية كريمة عددا من الأوسمة

---

[1] يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 48.

[2] مريم حداد، **الأوضاع السياسية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 43.

[3] أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر**، المصدر السابق، ص 62.

[4] يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص ص 48-49.

ونياشين الشرف وشرح بها صدور أولائك الأذناب العملاء، وخلق عليهم بعض الألقاب مثل الخليفة والباشا و الآغا والقائد وغيرها[1].

وحاولت القوات الاستعمارية كبح جماح الحركة وتألت وتكالبت لخنقها بتعذيب المسلمين الأبرياء واعتقالهم وغلق المقاهي العربية، وأّمت بالتجار الفلاحيين إلى الإفلاس بفرضها عليهم ضرائب فادحة[2].

المطلب الثالث: انقسام أعضاء فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين

1-أسباب انقسام كتلة النواب:

يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى فشل النخبة الجزائرية إلى:

- الاعتقاد بأنّ زعماء فرنسا الذين اجتمعوا بهم كانوا يمثلون الثورة الفرنسية ويتزعمون تحرير الشعوب المستعمرة.
- كون النخبة قد وحدت صراع الشعوب المستعمرة من أجل الحرية مع صراع البروليتاريا الفرنسية، ولكن عندما نالت حقوقها لم تتضامن مع الشعوب المستعمرة.
- عزلة المعمرين من النخبة مما جعل الأولين يتعاونون مع القياد والباشاغوات والمرابطين ضد النخبة[3].

كما أنّ النخبة الجزائرية كانت تطالب فقط بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين وتطبيق القانون العام الفرنسي في الجزائر، ولم تطرح بتاتاً مسألة استقلال الجزائر[4].

فشل مشروع بلوم- فيوليت الذي خلق آثار سيئة في نفوس المعتدلين، وأصبح ذلك نقطة تحول في تفكيرهم حيث بدأ البعض منهم يتخلى تدريجيا عن فكرة الاندماج في المجتمع الفرنسي،

---

[1] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص 102.

[2] المصدر نفسه، ص 104.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 3، المرجع السابق، ص 73.

[4] يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين**، المرجع السابق، ص 20.

من بينهم فرحات عباس الذي بعد تجارب وإخفاقات مع الإدارة الاستعمارية، واحتكاك بالعلماء والحركة الوطنية أعاد ترتيب أوراقه لأنه رأى بعينه مآل طروحات الاندماج[1].

كانت سنة 1937 هي بداية الشعور بالمرارة والفشل لدى النخبة، فالآمال العريضة المعلقة على الجبهة الشعبية ومشروع بلوم-فيوليت، قد تبعثرت[2]، لأنهم علقوا آمالاً كبيرة بمشروع بلوم-فيوليت الذي يستهدف إذابة الطبقة الجزائرية المثقفة في كيان الدولة المستعمرة، لأن جماعة هذه الحركة كانوا يعتبرونه أداة فعالة لإخراج الشعب الجزائري من حالته التعيسة[3]، لكن رئيس الحكومة الفرنسية السيد "بلوم" واجه معارضة شديدة من النواب الفرنسيين وممثلي الأوروبيين في الجزائر، وعليه اضطر للتخلي عن فكرة إعداد مشروع يسمح للجزائريين المسلمين أن ينالوا حقوق المواطنة الفرنسية، دون التخلي عن هويتهم العربية الإسلامية، كذلك زعماء حزب الشعب وقفوا ضد مشروع "بلوم-فيوليت"[4].

أيضاً لاحظ فرحات عباس كيف حملت الجماهير الشعبية مصالي الحاج على الأكتاف يوم الثاني من أغسطس يوم إلقائه خطب بعد عودة المؤتمر الإسلامي من باريس[5]، وتسارعت الأحداث وتمّ حل نجم شمال إفريقيا وتمكن مصالي الحاج من تأسيس حزب جديد أطلق عليه حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937، وهو الحزب الذي سيعمل حسب ما جاء في جريدة الأمة من أجل التحرر الكامل للجزائر دون الانفصال عن فرنسا[6].

---

[1] عبد الحفيظ بوعبد الله، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962**، المرجع السابق، ص 83.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 3، المرجع السابق، ص 74.

[3] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص 345.

[4] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، المرجع السابق، ص 234.

[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 3، المرجع السابق، ص 74.

[6] حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، ط3، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 77.

وفي ظل هذه التغيرات السياسية شعر فرحات عباس بتراجع شعبيته وكل أعضاء الفيدرالية وهو ما دفعه إلى الانفصال عن ابن جلول واعتبر المناسبة مواتية لإحياء حلمه القديم الجديد المتمثل في إنشاء حزب سياسي تحت رئاسته[1].

وأيضا مع إخفاق المؤتمر الإسلامي الجزائري ظهرت دعوات للتكتل والاتحاد من جديد، ومبادرات لإنشاء أحزاب تتجاوز النخب تعتمد على الجماهير، وتأسيس اتحاديات وجبهات شعبية، وعليه بشّر كل من فرحات عباس وابن جلول سنة 1937 بقرب ظهور "الاتحاد الشعبي الجزائري" يكون هدفه الحصول على حقوق الإنسان ونيل المواطنة «ولا يكون هذا حسب فرحات عباس إلاّ بفعل جماهيري قوي يكون قادرا على تحطيم أو إضعاف النظام الاستعماري أو هدمه بعدما عجزت عن فعل ذلك جمعيات المنتخبين».

كما أعلنت في نفس الوقت شبان المؤتمر الإسلامي الجزائري على لسان جريدتهم المغرب العربي، عن تأسيس حزب "وطني إسلامي جزائري"، كما دعا الأمين العمودي عبر صفحات جريدته لديفانس "La Défense" إلى تكوين جبهة إسلامية حول حزب الشبان الذي يحظى بتأييد العلماء[2].

بالإضافة إلى محاولات ابن جلول بتحقيق الاندماج لكن حزبه لم يكن مدعوماً ولم يكن معبرا عن رغبات السكان المسلمين ولم يكن مقبولا من طرف الأوروبيين في الجزائر، ولهذا فشل ابن جلول في الأفكار التي كان يدعو إليها والمتمثلة في محاربة القوانين الفرنسية التي تحول دون وجود مساواة بين الجزائريين والأوروبيين، وكذلك نظرا لعدم فعالية هذه الفيدرالية التي ارتبط اسمها بالسلطات المحلية وأصبحت متهمة بأنها متعاونة مع الإدارة الفرنسية في الجزائر، فقد انسحب منها ابن جلول في عام 1938 وكذلك انسحب منها فرحات عباس[3].

---

[1] عباس محمد الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية**، المرجع السابق، ص 52.

[2] عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 487.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، المرجع السابق، ص 131.

وقد حلّ السيد فرحات عباس مشكلة الخلاف بينه وبين ابن جلول حول كيفية وضع هياكل جديدة "لحزب النخبة الجزائرية" تمكنه من تحقيق مطالبه الرئيسية[1]، وبذلك انفصل فرحات عباس عن ابن جلول، فأنشأ فرحات عباس الاتحاد الشعبي الجزائري من أجل حقوق الإنسان عام 1938 كمحاولة منه للتغلغل في صفوف الشعب الجزائري والاستناد عليه، عكس ابن جلول الذي ارتمى أكثر في أحضان الأوروبيين بإنشائه "التجمع الفرنكو-إسلامي الجزائري"بهدف لمّ شمل الأوروبيين والمسلمين على حد سواء[2].

وعليه انفصل فرحات عباس عن ابن جلول نهائيا عام 1938 السنة التي أنشأ فيها الرجلان كل واحد على حدة حزبا سياسيا[3].

2-إنشاء التجمع الإسلامي- الفرنسي:

لقد أصبح الدكتور ابن جلول أكثر تسامحا، فحاول أن يستثمر النزعات الوحدوية التي أظهرها العلماء ورجال حزب الشعب الجزائري لينشأ تجمعا فرنسيا إسلاميا جزائريا[4]، وكان الدكتور بن جلول أول من قام بالخطوة الأولى في هذا المجال فأعلن في عام 1938 عن تنظيم يحمل اسم التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري[5]، وقام بتأسيس كونفدرالية تضم كامل المنتخبين والأعيان على مستوى القطر الجزائري وكان هذا التنظيم يضم جماعات مختلفة، مثل الفئات الشعبية كالجمعيات المختلطة الفرنسية الأهلية والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية[6].

---

[1] يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين**، المرجع السابق، ص 21.

[2] رابح لونيسي، **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة**، المرجع سابق، ص 45.

[3] حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، المرجع السابق، ص 82.

[4] شارل أندري جوليان: **إفريقيا الشمالية تسير**، تر، الطيب المهيري وآخرون، دط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 152.

[5] عطاء الله فشار، **النخبة الجزائرية جذورها-تطورها- اتجاهاتها 1914-1954**، المرجع السابق، ص 293.

[6] يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين**، المرجع السابق، ص 21.

كما أنّ التحاق مختلف شرائح المجتمع الجزائري إليه، لا يدل هذا إلاّ على بقاء ابن جلول وفياً لسياسة الإدماج[1]، أخذ نقطة الانطلاق في سياسته الجديدة من مشاريع المؤتمر الإسلامي، فجمع عددا من العلماء وبالخصوص عبد الحميد بن باديس، ومن النقابيين وقدماء المحاربين، وقسم من حزب الشعب الجزائري، بالإضافة إلى بعض النواب النقابيين الأوروبيين والحزبين الاشتراكي والشيوعي[2].

وإنّ كل جمعية تشترك في هذا التجمع لها الحق في الاحتفاظ باستقلالها وشخصيتها الخاصة، فالتجمع ليس من حقه أي إشراف ولا تدخل في الشؤون الداخلية للجمعية المشتركة، وقد حرر هذا التجمع برنامجا متواضعا يمكن لكل الجمعيات أن تشارك فيه وأن تحدد الوسائل اللازمة في العمل لبلوغ هدفه[3].

وقد أكد هذا الاتحاد على المطالب الإصلاحية التي كان المؤتمر الإسلامي الأول قد أعلنها من قبل وأهمها:

- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد.
- حرية الصحافة العربية.
- إلغاء القوانين الاستثنائية.
- المساواة في الأجور.
- إتاحة فرص العمل بين الأوروبيين والمسلمين.
- منح المساعدات المالية للفلاحين.
- إيجاد هيئة انتخابية واحدة.

---

[1] عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي**، المرجع السابق، ص 488.

[2] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى(1931-1945)**، المرجع السابق، ص 347.

[3] عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج3، المصدر السابق، ص ص 218-219.

- تطبيق مبدأ الاقتراع العام[1].
- المطالبة بالتصويت على مشروع بلوم فيوليت.
- تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المقدمة إلى الحكومة الفرنسية.

ولقد تعهد بن جلول على احترام قانون الأحوال الشخصية الإسلامية دون الاكتراث لأي مذهب ديني بمنأى عن كل نزعة طائفية، ولقد ظلّ المناضلون الآخرون في اتحاديات المنتخبين وراء الدكتور بن جلول، الذي بدأ تجمعه عاطلا لحد ما، لأن هذا كان موجها فقط لإطارات وأعيان في هذه التنظيمات، لذلك بقيت الصبغة التي اقترحها صيغة كارتل انتخابي فقط لا غير[2]، وكذلك نظرته للمستقبل بقيت محصورة في الحل الحيوي وضمن الدوائر الانتخابية البحتة[3].

وبذلك لم يحقق أي نجاح لأسباب تتعلق بالوضعية الدولية آنذاك، حتى في منطقة قسنطينة حيث رفض فرحات عباس المشاركة، وبذلك أفل نجمه، ولم يسترجع شعبيته التي ذاع صيتها في الآفاق، ولا شك أنّ بن جلول كان يفتقد صفات المنظم الذي كان يمكن أن تصنع منه رئيس حزب حقا[4].

وعندما دقت أجراس الحرب العالمية الثانية تطوع بن جلول دفاعا عن الوطن المهدد وعبّر عن ولائه لفرنسا، وأصدر بن جلول زعيم النخبة والنواب خلال الثلاثينيات بيانا إلى الجزائريين جاء فيه: "أيها الإخوان الأعزاء في كل مكان، في المدن والدواوير، قد أجبتم- حاضرون !- لنداء الوطن"، وقد ذكر الجزائريون بأنّ أجدادهم وهم أنفسهم قد قاموا بواجبهم نحو فرنسا سنة 1870 و 1914، وأضاف بأنهم سينصرون السلام والحرية والديمقراطية، وبالتالي سيخدمون الإنسانية، بتحقيق انتصار فرنسا[5].

---

[1] عطاء الله فشار، **النخبة الجزائرية جذورها-تطورها- اتجاهاتها 1914-1954**، المرجع السابق، ص ص 293-294.

[2] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج2، المرجع السابق، ص ص 726-727.

[3] عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 488.

[4] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج2، المرجع السابق، ص 511.

[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص ص 79-80.

3- إنشاء الاتحاد الشعبي الجزائري:

يذكر أنّ فرحات عباس* قد راودته أفكار انهزامية كالانسحاب من الحياة السياسية نهائيا، لكنه عدل عن هذه الفكرة بعد مراجعته وإعادة النظر في أفكاره السابقة[1]، فتطور عباس إلى مرحلة وسطى معتدلة، فانتقل من المطالبة بالإدماج إلى المطالبة بالفيدرالية، وكنتيجة لهذا التطور ابتعد عن الدكتور بن جلول واقترب من مصالي الحاج وأسس بذلك حزبه الجديد[2].

وفي نفس اليوم الذي أسس فيه فرحات عباس حزبه "الاتحاد الشعبي الجزائري" نشر نداء في جريدة الوفاق الفرنسي الإسلامي يدعو فيه كل المناضلين المسلمين من القضية الجزائرية سواء كانوا من الشبان الجزائريين أو النواب أو اشتراكيين أو شيوعيين أو علماء أو فلاحين أو تجار، الانخراط في حزبه حتى يكون حزبا قويا بإمكانه مواجهة قوة الاحتلال، حيث يتطلب ذلك تضافر جهود جميع الجزائريين للوقوف أمام الاحتلال كتلة واحدة[3]، وأنّ العمل الحقيقي لهذه الجماهير يجب أن يكون في الأسواق والمقاهي وأبسط الأكواخ[4].

---

* **فرحات عباس**: ولد في 24أكتوبر1899 ببلدية الطاهير المختلطة سابقا، كان من الباشغات درس مع الفرنسيين بأحد ثانويات قسنطينة، اشتغل صيدلي بمدينة سطيف، تأثر بالعادات والتقاليد الفرنسية حتى أصبح ينظر إلى الجزائر وشعبها وحضارتها بنظرة فرنسية. أنظر: علي تابليت: فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات تالة، الجزائر،2009، ص ص3-4.

[1] عبد الحفيظ بوعبد الله، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962**، المرجع السابق، ص 82.

[2] حميد عبد القادر، **فرحات رجل الجمهورية**، المرجع السابق، ص 82.

[3] عز الدين معزة: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال(1899-1985)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2005، ص 137.

[4] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص 347.

إنّ هدف فرحات عباس من إنشائه الاتحاد الشعبي الجزائري، هو وضع أسس دولة جزائرية لتكون بمثابة مقاطعة فرنسية مع الحفاظ على عاداتها وتقاليدها، ومقوماتها الشخصية من لغة ودين، والتأكيد على التمثيل المتساوي في البرلمان وفي المجالس العامة، وفصل الدين عن الدولة والحرية في استعمال اللغة العربية في التعليم والصحافة[1].

أما شعار حزبه فهو "من الشعب وإلى الشعب"*، فالمطالب التي كانت موجودة في هذا البرنامج تخضع دوما لمطلبين أساسيين هما المساواة واحترام الوضع الشخصي، إذ أنّ هذه الحركة لا تتصور من مستقبل للجزائر إلاّ مستقبل أية محافظة فرنسية، ولا وجود هنا أبد لا لقضية الاستقلال ولا لقضية الاستقلال الذاتي[2]، وقد لخص فرحات عباس برنامج حزبه في عدة مطالب أهمها:

- المساواة والحرية السياسية.
- الخبز للجميع[3].
- التعليم باللغة العربية.
- تكوين الشباب المسلم.
- حرية الديانة.
- الصحة الاجتماعية.
- الأخوة الإنسانية.
- ضد الامبريالية.
- تحويل الدواوير إلى مجالس بلدية، تكون تحت إدارة جماعة منتخبة منه.

---

[1] حميد عبد القادر، **فرحات رجل الجمهورية**، المرجع السابق، ص 83.

* هذا الشعار تبنته جريدة المجاهد التي أسستها جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية.

[2] سليمان الشيخ: **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية المسلحة**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، الجزائر، 2003، ص ص 41-42.

[3] يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين**، المرجع السابق، ص 22.

- إنشاء ملكيات زراعية صغيرة مقسمة بين الأهالي.
- تحديد حد أدنى للأجور يكفل معيشة العمال.
- المحافظة على الملكية الفلاحية لدى الأهالي.
- توقيف احتلال الأراضي من طرف المحتلين.
- إلغاء قانون استغلال الغابات[1].

في بداية 1939 أكثر من جولاته داخل الجزائر من أجل تشكيل فروع لحزبه معتمدا على الفئة الشبابية المثقفة، وكان رافضا ذكر سياسة الاندماج نهائيا، ومنتقد النخبة التي مازالت تطالب بها، واستطاع أن يكّون عدة فروع له وكل فرع يضم أكثر من 50 فرعا في قسنطينة، و4 فروع في وهران وفرعا واحدا في الجزائر[2].

ورغم انتشار فروعه عبر الوطن إلاّ أنّ برنامج حزبه لم يوفق في الجمع بين النخبة والجماهير، فالنخبة استقطبها بن جلول بفكره الاندماجي، أما الجماهير لم يعد يستهويها مطالب المساواة والعدالة بالأساليب القانونية، كما أنّ حزب الاتحاد الشعبي الجزائري لقي معارضة شرسة من الأحزاب الفرنسية خاصة الحزب الاشتراكي والشيوعي، لأنهما عملا في جذب الأهالي إليهم، لذا أوصى بن باديس بإنشاء حزب جزائري مستقل عن الأحزاب الفرنسية الأخرى[3].

وإنّ الحركة الجديدة لفرحات عباس لم تكن تعني القطيعة مع أفكاره السابقة، فهو وإن تخلى عن فكرة الإدماج إلاّ أنّه لا يتصور من مستقبل للجزائر إلاّ مستقبل أي محافظة فرنسية، ولا وجود هنا لقضية الاستقلال، ولا لقضية الاستقلال الذاتي، إنما استمرار للمطالب التي تبناها المؤتمر الإسلامي[4].

---

[1] عز الدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال(1899-1985)**، المرجع السابق، ص ص 137-138.

[2] المرجع نفسه، ص ص 139-140.

[3] عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 493.

[4] عبد الحفيظ بوعبد الله، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962**، المرجع السابق، ص 85.

وعلى ذلك يمكن القول أنّ عباس لم ينس إيمانه بفرنسا تماما، فحينما اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية قيّد نفسه في قائمة المتطوعين في الحرب دفاعا عن فرنسا[1]، واتضح ذلك من قوله عند وداع أصدقائه: "وإذا قتلت فليكمل أحد غيري المهمة تحيا فرنسا وتحيا الجزائر"[2].

وإنّ هذه المبادرة المزدوجة لكل من بن جلول وفرحات عباس والتي تمّت في آن واحد تدل على أنّ المنتخبين كانوا لا يؤلفون كتلة منسجمة، فإنهم لم يستطيعوا ولم يحسنوا الانصهار في أحزاب تمكنهم من اتجاهات ثابتة ودائمة، فقد اقترب بعضهم من البعض وابتعدوا عن بعضهم بعضا حسبما تمليه عليه انفعالاتهم، لكنهم بقوا متفقين فيما يتعلق بجوهر الرغبات، وكانت خيبات الأمل والتخوفات تجمعهم من جديد وتلقي في المرتبة الثانية الاختلافات التي تفصلهم عن التشكيلات الإسلامية الأخرى[3].

ومن خلال ما سبق نلاحظ أنّ فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1927 بعمالة قسنطينة، عرفت نشاطا واسعا كما أن زعمائها قد برزوا بوضوح على مسرح السياسة الجزائرية خاصة فرحات عباس وبن جلول، حيث لعب هذا الأخير دورا هاما في حركة الاتحادية خلال الثلاثينيات، حيث سلطت عليه الأضواء كثيرا حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

كما أنّ هذه الفيدرالية أنشأت فروعا لها عبر الاتحاديات الثلاث وقامت بمجهودات كبيرة إلاّ أنه أمام تشاحن شخصياتها البارزة جعل هذه الكتلة تنقسم بفعل فشل المؤتمر الإسلامي، وتخلي الإدارة الاستعمارية عن مشروع "بلوم- فيوليت" والمؤتمر الإسلامي مما أدى إلى تحطم علاقتها مع فرنسا.

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى(1931-1945)**، المرجع السابق، ص 348.

[2] عطاء الله فشار، **النخبة الجزائرية جذورها-تطورها- اتجاهاتها 1914-1954**، المرجع السابق، ص 296.

[3] شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، المرجع السابق، ص 153.

المبحث الثالث: موقف فيدرالية النواب من بعض القضايا

لقد كان في يد المنتخبين والمثقفين من الشباب الجزائري، لسماع صوتهم، صحافة متواضعة هي صحيفة التقدم التي كان ابن التهامي ملهمها الرئيسي، إلا أن تمكنوا من السيطرة على الحياة السياسية، وشكلوا بعدها تنظيم فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين عام 1927 لتكون لهم لسانا يستطيعون من خلالها التكلم على مطالبهم التي كانت ترتكز على إنشاء هيئة انتخابية، وكذلك عن مواقفهم وأدوارهم السياسية في مختلف القضايا السياسية وكذا الاجتماعي.

المطلب الأول : موقف الفيدرالية من بعض القضايا السياسية

1-دورها في الانتخابات:

إن نضج الأفكار الوطنية لدى المسلمين الجزائريين والتي تطورت وتنامت مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وإصدار إصلاحات 4فيفري 1919، مع بروز حركة النوادي والصحف التي انتشرت في هذه الفترة من العشرينيات والاتجاهات السياسية ومنها على وجه الخصوص حركة الشبان الجزائريين، وكانت مطالب هذه الحركة إيجاد إطار قانوني لتمثيل الأهالي والمطالبة بإدخال إصلاحات جذرية على السياسة الفرنسية التي كانت تحتفل بذكرى المائة سنة على اغتصاب الجزائر[1].

ومن أشكال التمثيل الأقرب إلى الإدارة الفرنسية هي إنشاء الفيدراليات، فقد جاءت فكرة إنشاء فيدراليات في العمالات الثلاثة : الجزائر –قسنطينة –وهران لأسباب كانوا تحت هيئة واحدة وهي هيئة النواب المنتخبين المسلمين ومن بين هذه الأسباب نذكر:

- الدفاع عن مصالح الأهالي .
- ازدياد واتساع النخبة في العمالات الأخرى[2].

---

[1] عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج 2، المصدر السابق، ص 323.

[2] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين**، المرجع السابق، ص 234.

- تمثيل الأهالي في البرلمان الذي كان اهتمامها الأساسي[1].

وبظهور فيدرالية النواب المنتخبين لعمالة قسنطينة التي أصبحت أكثر نشاطا وأكبر سمعة من الفيدرالية العاصمة نفسها بل سيطرت على الحياة السياسية الجزائرية بين الحربين ولا نبالغ إذ قلنا أن عمالة قسنطينة تعد العاصمة السياسية الأولى بدون منازع[2].

وقد شكل التنافس بين النخب التقليدية والنخب الجديدة التي برزت من خلال شخص الدكتور محمد الصالح بن جلول، الذي شكل بمواقفه هاجسا يخيف كل من محمد مصطفى بن باديس وشريف سيسبان .

وجاءت انتخابات 1932 التي حاولت فرنسا وإدارتها تدعيم النخبة المحسوبة عليها أو جماعة "بني وي وي"–وكان هذا التوجه للإدارة يلقى دعما كبيرا لدى طبقة المعمرين في المدينة وعلى رأسهم رئيس بلدية قسنطينة آنذاك إميل مورين، وتقدم بن جلول ببرنامج انتخابي وضع فيه الكثير من الوطنية مقارنة ببرنامج محمد مصطفى بن باديس، حيث تركز مطلب بن جلول فيما يلي :

- تحسين أوضاع مجموع سكان العمالة.
- تحقيق الوحدة الإسلامية الفرنسية.
- تحسين أوضاع الفلاحين من الأهالي بواسطة القروض والعتاد.
- إلغاء القوانين الاستثنائية مثل قانون التجنيد الإجباري.
- المشاركة الواسعة للأهالي في المجالس النيابية .

وكانت نتائج الانتخابات مخيبة الآمال الإدارة الفرنسية، حيث فاز بن جلول على ممثل الإدارة محمد مصطفى بن باديس ب 1100 صوتا، وحسب جريدة " L'étincelle " والصادرة

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 235.

[2] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين**، المرجع السابق، ص 235.

بتاريخ 3 نوفمبر 1934 قالت : " إن هذه الانتخابات حققت الانتصارات التامة لفريق بن جلول "[1].

وخلال انتخابات أكتوبر 1934 انتخابات المستشارين العامين أحرزت فيها كتلة النواب المنتخبين على الأغلبية في الفيدرالية ومن بين الأسماء التي ظهرت إلى جانب ابن جلول، فرحات عباس عن سطيف والدكتور سعدان عن بسكرة وقاهرية الزين عن سوق أهراس و بوصوف عن ميلة وسراوي عن الخروب وشرعت هذه الكتلة، التي تضم في صفوفها أكثرية من النخبة حاملة الشهادات من المدارس الفرنسية، تلعب دورا هاما في الحياة الجزائرية ولا سيما على المستوى المحلي[2]، وعلقت الصحافة الإسلامية على ذلك: " يمكن القول بأنها المرة الأولى التي انتخب فيها الشعب المسلم فعلا "[3].

كما طالب بن جلول في انتخابات الوفود المالية في 1935 بإلغاء قانون الأهالي، وقانون الغابات، وبالمساواة في الخدمة العسكرية، وقد اتهم ابن جلول السلطات الفرنسية المحلية بتدبير اضطرابات قسنطينة 1934، ونتيجة لتوالي الاضطرابات اقترح ابن جلول في سنة1935 أن يترأس وفد إلى باريس ليطلع السلطات على الوضع السائد في الجزائر، ولكن وزير الداخلية رينيه، رفض ذلك مما جعل بن جلول يقترب من العلماء[4] ومن ذلك الحين أصبح ابن جلول يقيم مع رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين علاقات موسومة بالثقة منذ أحداث أوت1934[5].

---

[1] عباس محمد الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية**، المرجع السابق، ص 44.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 3، لمرجع السابق، ص 68.

[3] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج2، المرجع السابق، ص 681.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 70.

[5] علي مراد: **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925إلى 1940**، تر: محمد يحياتن، دط، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 229.

وفي ظل هذه الانتخابات بذلت الإدارة جهودها من أجل تسوية الوضعية ولا سيما عن طريق إجراء تعديل في تقسيم الدوائر الانتخابية، ولم يحصل المنتخبون في عمالة قسنطينة إلا على مقعدين من خمسة مقاعد، فاز بهما الدكتور ابن جلول وابن وزان، وعلى الرغم من محدودية الهيئة الانتخابية إلا أن تلك الانتخابات كشفت في عمالة قسنطينة على نفور السكان وعزوفهم عنها[1].

وإن انتخابات البلدية التي جرت في أبريل – مايو1935 جرت في جو مشحون بالبلبلة خاصة فيما يخص انتخابات تجديد الجماعات، حيث حدثت معارك ومواجهات بين الناخبين في سبع بلديات مختلطة[2] من بينهم قسنطينة، بجاية، سطيف، وبسكرة[3] وتعرض القياد للتهديد والوعيد، وأوردت جريدة " l'écho d'Alger وle temps " أن المشاركين في الاضطرابات كانوا يهتفون" يحيا ابن جلول ويحيا هتلر "، وأحدثت القضية ضجة كبرى في فرنسا وصرح اغلب المبعوثين من الصحافة الفرنسية إن السيادة الفرنسية صارت في خطر[4].

وفي الانتخابات الجزئية التي جرت في 24 أكتوبر 1935 انهزم مرشح اتحادية المنتخبين أمام ابن أخ الباش آغا عرابه وهي الحادثة التي هللت لها صحيفة " L'Afrique Française "على أنها انتصار "السياسة البربرية"،كما نجحت مصلحة شؤون الأهالي في إقصاء الأمين العمودي، الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين، الذي اضطر إلى مغادرة منصبه في ديسمبر1935[5].

وبعد هذه الأحداث ورد في تقرير "دورية الأعمال الأهلية للحالة النفسية للأهالي " بأن الأهالي تبصروا مقاطعة الانتخابات، ونشر في جريدة برقية قسنطينة رسالة للدكتور بشير والذي

---

[1] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج2، المرجع السابق، ص ص 687-688.

[2] المرجع نفسه، ص 682.

[3] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص 117.

[4] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج2، المرجع السابق، ص ص 682-683.

[5] المرجع نفسه، ص ص 687-688.

كان في نيته الاستقالة، حيث صرح أنه يجب مقاطعة الانتخابات ولا تمثيل للمترشحين في الانتخابات التجديدية والإضراب مستمر لغاية ربط شكاوي الجماعية للشعب المسام، وأن يحضر مختلف الاجتماعات التمهيدية الممثلين لفيدرالية النواب المنتخبين ودعم المترشحين[1].

الشيء الايجابي في هذه الانتخابات، هي الحملات الانتخابية التي كانت تفرض على المرشحين الجزائريين المسلمين من الهيئة الانتخابية الثانية، الاحتكاك مباشرة بالفئات الشعبية البسيطة المقهورة من أجل الحصول على أصواتهم، وكانت المنافسة بين المرشحين، ممثلي إدارة الاحتلال من قياد وباشاغوات، الذين كان يغلب عليهم طابع الجهل، والامتثال الكامل لإدارة الاحتلال، ومن جهة أخرى طابع القوة والنفوذ الذي كانوا يفتخرون به أمام شعب مظلوم.

أما النخبة المثقفة المرشحة للانتخابات فكانت منافسا شرسا لهؤلاء القياد و الباشاغوات، وأعوان إدارة الاحتلال فهي تكشف عيوبهم بخضوعهم التام لأسيادهم المحتلين أمام الفئات الشعبية فكانت هذه الحملات الانتخابية كمدرسة سياسية شعبية، فتحت عيون الجزائريين على مشاكلهم ومناقشتها وطرح حلول لها.

كما كانت لها دورا فعالا في نشر الوعي السياسي بين أوساط الفلاحين الجزائريين، دون أن يدرك الاحتلال أخطارها المستقبلية[2].

[1] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 545.

[2] عزالدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال**، المرجع السابق، ص 103.

2-موقفها من بعض المشاريع الاستعمارية :

اعتبر الفرنسيون سنة 1930 بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر ودخلوا القرن الثاني من احتلالهم وهم في غمرة من النشوة والزهو معتقدين أنهم سيظلون فيها إلى الأبد ورفع غلاتهم شعارات معادية للعرب والإسلام، وكانوا يضربون بيد من حديد على كل محاولات التنظيم السياسي بين الجزائريين معتبرين كل محاولة من هذا النوع كفرانا بنعمة فرنسا على الجزائر[1].

وعندما هبت رياح النضال السياسي وشرعت التنظيمات السياسية في الكفاح من أجل إبراز معالم الأمة، بدأ الساسة الفرنسيون يتفننون في وضع القوانين وإصدار الأوامر قصد تمديد فترة النوم العميق، وأول ما تجدر الإشارة إليه ذلك المشروع الذي يحمل اسم صاحبيه "بلوم"* و "فيوليت"[2]، وهو أول برنامج عرف في عالم السياسة الفرنسية الجزائرية مختص بالمسلمين الجزائريين[3].

هذا المشروع قدمه فيوليت كترضية للقسنطينيين والتلمسانيين الذي نادوا بحياته، ويهتم هذا المشروع بمعالجة كافة نواحي الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكنه ركز أكثر على

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ج3، المرجع السابق، ص16.

* **ليون بلوم**: كاتب ورجل دولة فرنسي، ولد سنة1872 وتوفي بعد أن عمر78 سنة، بدأ النضال إلى جانب جان جورس في العشرية الأولى من القرن 20، ترأس حكومة الجبهة الشعبية سنتي 1936-1973، ترأس الحكومة سنة 1938 ترك مؤلفات هامة وعديدة، أنظر، محمد العربي الزوبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة ،1984 ، ص25.

[2] محمد العربي الزوبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 25.

[3] عبد الرحمان بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، المصدر السابق، ص27.

الجانب الاجتماعي[1]، وهو مشروع اندماجي حيث هللت له الأوساط المشكلة للحكومة الفرنسية آنذاك والمتمثلة في الجبهة الشعبية[2].

وقد ألقى فيوليت مرافعة بليغة دافع من خلالها عن هدفه الأسمى الرامي إلى الإدماج التدريجي لجميع الأهالي ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية "كلما تطور هؤلاء إلى الدرجة التي تؤهلهم على التفكير كفرنسيين"، ووضح فكرته قائلا: "إما أن تقوم فرنسا بإدماج الجزائر وإلا فقدت وضعيتها كقوة عظمى في البحر المتوسط"، وكان يرى أن على فرنسا أن تثق في عبقريتها الإدماجية[3]، وهذا المشروع يمنح الحقوق السياسية لبعض الجزائريين للحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلي عن أحوالهم الإسلامية، وهم الضباط القدماء، وأصحاب الشهادات الجامعية والنواب[4].

أيد العلماء طريقة عمل النواب وخاصة في عملية إرسال الوفود، حينما سافر وفد من النواب في جويلية 1927 للقاء" ألبير صارو" طرح على هذا الأخير مسالة نيابة الأهالي بمجلس الأمة الفرنسي، وحينما اطلع على مضمون مطالبها اصدر قرار رسمي بتاريخ 6 سبتمبر1928 يقضي بتأسيس لجنة* من17 شخصية تدرس مسألة أهالي الجزائر، وأهالي المستعمرات الفرنسية في البرلمان الفرنسي.

---

[1] عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص409.

[2] حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، المرجع السابق، ص 66.

[3] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج2، المرجع السابق، ص ص637-638.

[4] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص406.

* هذه اللجنة مكونة من الرئيس ألبيرصارو، اندي كوتي مراقب الحسابات ومندوب الشؤون الجزائرية في الوزارة الداخلية وأيضا كأمين عام للجنة، أوغستين برنارد أستاذ بجامعة السوريين والكاتب العام للجنة لأمور المسلمين. أنظر، عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 422.

لقد كان الوزير ألبير صاروا و"موريس فيوليت" من المنتقدين للسياسة الاستعمارية الفرنسية، وظلا طيلة فترة بين الحربين العالميتين يدعمان النخبة في مساعيهما للحصول على الحقوق السياسية.

وبعد فشل لجنة ألبير صاروا قام "موريس فيوليت" بالانتقال بنفسه للجزائر للنظر في حالة الجزائر، وفي شؤون الأهالي المسلمين ومطالبه، ولقد لقيت هذه اللجنة باستقبال شعبي وهيئات سياسية وثقافية ودينية، وأبدى الشبان الجزائريين تأييدهم لمشروعه[1].

وعند عودة فيوليت إلى فرنسا قدم مشروعه لمجلس الشيوخ في جويلية 1931 وبعد مناقشته أطلق عليه اسم مشروع "بلوم–فيوليت"[2]، وهو مشروع الذي يمنح بمقتضاه حق التصويت للنخبة الذين كان عددهم في ذلك الحين يتراوح ما بين 2000 و2500 ألف شخص باعتبار أن مطالب الجزائر لا تتجاوز المساواة السياسية[3].

ومن الواضح أن هذا المشروع يهدف بالدرجة الأولى إلى حرمان الشعب من ممارسة حقوقه السياسية، وهو مخطط جهنمي كان من الممكن أن يمنع الحركة الوطنية من التطور ، ولحسن حظ الجزائر فإن المعمرين والرأي العام في فرنسا لم يتفطنوا لذلك في حينه، الأمر الذي أدى بهم إلى محاربة وبذل كل ما في وسعهم ليبقى هذا المشروع حبرا على ورق[4].

---

[1] عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص424-425.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص380.

[3] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 24.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 25.

كما لوحت فرنسا بمشاريع أخرى إصلاحية مثل مشروع قرنوت Guernut ومشروع كيطولي Cuttoli" ومشروع دروس Duroux " والتي كانت كلها ترمي في الصميم مراعاة مصلحة فرنسا في هذه البلاد وفي تثبيت قدم الفرنسيين[1]

إن مشروع قرنوت* الرامي إلى إنشاء تمثيلية برلمانية خاصة بالمسلمين، مع التأكيد على انتمائه شخصيا إلى زمرة المطالبين بالاندماج[2]، حيث نص هذا المشروع على إلغاء بعض الإجراءات الاستثنائية مثل قانون الوضع تحت المراقبة، إلغاء المحاكم الجنائية، المساواة القضائية بين المسلمين والفرنسيين وأيضا في الخدمة العسكرية، أما في مسألة التمثيل النيابي تعيين نائب لمجلس الأمة الفرنسي عن كل عمالة، بحيث يكون للجزائريين ثلاثة نواب بمجلس الأمة، وقد قدم م.قرنوت مشروعه لنواب مجلس الأمة فأمضاه نحو190 نائبا غالبهم من النواب اليساريين[3].

ورغم هذا إلا أن هذا البرنامج يهدف إلى الخداع والمراوغة لكسب الوقت وزيادة تكريس تنفيذ القوانين الاضطهادية وإجهاض المطالب الشرعية، حيث كان هدفه الأول جعل من "بني وي وي" مادة للتنصير وهذا ما يجعل الجزائريين في أعين الفرنسيين كأشخاص عديمي الفائدة وليسوا أهلا أن يكونوا في مستوى المواطنين، ونجد أن هذه المشاريع لم تجد قبولا من طرف الأحزاب الوطنية، بخلاف مشروع فيوليت الذي يتضمن نقاط ايجابية[4].

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، المرجع السابق، ص 225.

* نائب بمجلس الأمة الفرنسي ونائب رئيس جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، أنظر، عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، المرجع السابق،ص425.

[2] غي برفيلي، **الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية**، المرجع السابق، ص145.

[3] عبد الرحمان بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**،ج2، المصدر السابق، ص ص425-426.

[4] رتيبة نيبو، **مساهمة محمد الأمين العمودي في الحركة الإصلاحية بالجزائر (1920-1957)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 62.

لكن موريس فيوليت لم ييأس بل دافع عن مشروعه الإصلاحي فقام بعرض مشروعه الإصلاحي على مجلس الوزراء في 15 اكتوبر1936 ونشر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 30ديسمبر 1936 مشتملا على ثمانية فصول وخمسين مادة تتمحور حول العناصر التالية:

- إدماج الجزائر في فرنسا.
- تمكين الجزائريين من الانتخاب ممثلين في البرلمان الفرنسي[1].(للمزيد أنظر الملحق رقم03)[2].

وقد ألحق بمشروع "بلوم-فيوليت" مذكرتان تتعلقان بالجزائر الأولى تقترح إيجاد مجموعتين انتخابيتين في الجزائر، والثانية كانت تتضمن تقريرا عن مشاكل الميزانية الجزائرية، فالمذكرة الأولى تقضي أن سياسة فرنسا في الجزائر ينبغي أن تكون الإدماج، والثانية بضرورة مزج الأوربيين والمسلمين نفسيا وعقليا وأن تصبح اللغة الفرنسية هي اللغة الأم للأطفال الوطنيين[3].

وقد تباينت المواقف من مشروع بلوم فيوليت أشد التباين ،فقد تحمس له الإندماجيون، ورأوا فيه فرصة لخلاص الجزائر من الحالة الأهلية[4]، ونخص بالذكر فيدرالية النواب لعمالة بن جلول فقد ضغطت على الحكومة الفرنسية لتطبيقه، حيث اعتبرته المبادرة الوحيدة القادرة على منح تمثيل حقيقي للمسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وفي نفس الوقت حماية السيادة الفرنسية في الجزائر والواقع أن الجبهة الشعبية لم تكن مستعدة لمناقشة هذا الموضوع، أما العلماء اعتبروه ناقصا، لكنهم لم يتخذوا اتجاهه موقفا واضحا[5].

---

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 380.

[2] أنظر الملحق رقم03، ص ص 98-99.

[3] عطاء الله فشار، **النخبة الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص 285-286 .

[4] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص230 .

[5] مريم حداد، **الأوضاع السياسية في الجزائريين الحربيين العالميتين**، المرجع السابق، ص60.

أما نجم شمال إفريقيا فقد عارضه معارضة مطلقة لأنه يتناقض تماما مع مبادئه الثورية والاستقلالية لأنه يعطي "حق الانتخاب لـ 25.000 بورجوازي، ويترك في الجهل والشقاء ستة ملايين فلاح "، ويلحق الجزائر نهائيا بفرنسا، واعتبره مصالي الحاج* أداة استعمارية لتقسيم الشعب الجزائري بفصل النخبة عن الجماهير، أما الكولون فقد اعتبروه مؤامرة ورفضوه لأنه قد يهدد في تصورهم السيادة الفرنسية على الجزائر وامتيازاتهم الكبيرة فيها وهيمنتهم المطلقة على أوضاعها[1].

وبعد انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول في 7 جوان1936[2]، بالعاصمة التي جمع الممثلين من جميع الهيئات والأحزاب "المنتخبين" و"المتطورين" ابن جلول وسعدان وابن تهامي وكذلك فرحات عباس وعددا من العلماء ابن باديس والطيب العقبي ونوابا عن نجم شمال إفريقيا وشيوعيين[3].

سافر وفد إلى باريس ترأسه الدكتور ابن جلول لعرض ميثاق المؤتمر على حكومة الجبهة الشعبية، فاستقبلوا من طرف ليون بلوم ثم موريس فيوليت وزير الدولة والسكرتير العام للجمهورية "جول موخ"، وعد ليون بلوم الوفد بالنظر في المسألة الجزائرية بعدالة وإنسانية وصداقة.

وخلال اللقاء قال ابن باديس ل "بلوم"، "لو عدنا بأياد فارغة فإن الفرحة ستترك مكانتها للخيبة حتما، وبالتالي فإن خصومنا وأعدائكم سوف ينتصرون "، فأجابه وزير الدولة قائلا : "إني

---

* **مصالي الحاج**: ولد في 1898 بتلمسان، تعلم بمدرسة فرنسية نال منها الشهادة الابتدائية، جند سنة1918، تابع دروسه بالجامعة بورد وكمستمع حر، ثم رجع إلى الجزائر بعد التسريح لكن مضايقات السلطة له أرجعته إلى فرنسا في 1923 حيث اشتغل في مهن حرة، انخرط في الحزب الشيوعي، ثم تقلد الأمانة للنجم ثم رئاسته، سجن بفرنسا مدة سنة وفي 2 اوت1936 حضر المؤتمر الإسلامي، للمزيد أنظر: عبد الحميد زوزو، الدور السياسي، المرجع السابق، ص ص 58-59 .

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص ص 231-232.

[2] غي برفيلي، **الطلبة الجزائريين في الجامعة الفرنسية**، المرجع السابق، ص 146 .

[3] شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، المرجع السابق، ص 153.

سعيد بلقائي بفرنسيين آخرين، ديمقراطيون سيستقبلون ديمقراطيين آخرين، فوعد بالاهتمام بقضايا الأهالي"[1].

وفي 2أوت 1936 رجع الوفد إلى الجزائر، وأقيم تجمع كبير ليقدم فيه الوفد نتيجة مهمته وقد ساد الجزائريون جو من الرضا والتفاؤل نتيجة لحفاوة التي قوبلت بها اللجنة وما إن انقض الاجتماع حتى استولى على الجزائر جو رهيب، وبدأت تظهر علامات الاستياء والصدمات، وبدأت المؤامرة الدنيئة للإدارة الاستعمارية[2].

أمام هذا الوضع المتدهور قررت فرنسا إرسال لجنة برلمانية إلى الجزائر لدراسة الموقف السياسي والاقتصادي والاجتماعي للوطنيين، وقد حدثت عدة لقاءات بين أعضاء اللجنة وممثلي الأحزاب السياسية والمسلمين وانتهت عملها بإصدار عدة تقارير تدعو إلى إقامة مشروعات لإصلاح الأوضاع في الجزائر[3].

قابل الاستعماريون الفرنسيون التقارير التي أصدرتها اللجنة، والتي طالبت بالاستقلال باستياء شديد واعتبروها تمهيدا للموافقة على مشروع "بلوم–فيوليت" الذي يعد مساسا بامتيازاتهم وأكد مندوب الاستعماريين إن فرنسا إذا وافقت على المشروع فهي حتما، ستفقد الجزائر وأن تسلط النخبة يجب أن يوضع له حد.

وحينما عادت الرغبة في فرنسا مدة ثانية لعرض مشروع "بلوم فيوليت" على البرلمان الفرنسي من أجل مناقشته قامت حملة قوية في باريس ضد المشروع بهدف إسقاطه، وكان المعارضون دائما يؤكدون أن فرنسا إذا منحت أعداءها وهم المسلمين الجزائريين المساواة في الحقوق فستطرد من الجزائر، ولكن النخبة لم تفقد الأمل في إمكانية نجاح المشروع .

---

[1] حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، المرجع السابق، ص ص73–74.

[2] محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919–1939**، دط ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 72–73.

[3] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص130.

أقام فرحات عباس عدة لقاءات مع " ألبير صارو " وأوضح له شرعية المطالب الجزائرية وكانت النخبة لا تزال ترى أن الحل الأمثل للمشكلة الجزائرية هو تقارب الأجناس وأن تسود بينهم روح الإخاء وتتحطم روح العنصرية وإقامة جمهورية جزائرية أخوية سليمة، وقد اقتنع "صارو" بالحجج التي أولى بها فرحات عباس، ولكنه اعترف بعجزه أمام قوة الاستعماريين وقال: "استقبلت في هذه الأيام بعض النواب الأوروبيين وتناقشت معهم في مشروع فيوليت وأدليت لهم بنفس الحجج التي عرضتها أنت علي حاولت عبثا أن أقنعهم وناشدتهم أن يتفهموا لها باسم وطنيتهم وعقولهم وقلوبهم، ولكنني أدركت بأن هؤلاء السادة لا وطنية لهم ولا قلب ما هم إلا بطون منتفخة ".

وسارت الأحداث بعد ذلك سريعا، فطلب الرئيس "بلوم" من الوطنيين التريث والصبر بشأن الإصلاحات المطلوبة، ولكن أعداؤه أطاحوا به وسقطت وزارته ليخلفه "دالابيه" على رأس الوزارة الجديدة[1].

أرادت النخبة القيام بعمل من شأنه أن يدفع الوزارة الفرنسية إلى الموافقة على مشروع "بلوم فيوليت "، فقررت الجهات السياسية الجزائرية عقد المؤتمر الإسلامي الثاني في عام 1938[2]، وقد طالب المؤتمرون إتباع ميثاق المؤتمر الأول والمطالبة بتنفيذ الحقوق وبرنامج "بلوم فيوليت"[3].

ونلاحظ أن المؤتمر الإسلامي لم يصادف نجاحا، ويرجع ذلك إلى الهجوم الشديد والحملة القوية التي شنها ضده كل من مصالي وأعضاء حزب الشعب الجزائري ، وكذلك أن المؤتمرون قد فقدوا الثقة تماما في البرلمان الفرنسي بخصوص مشروع "بلوم فيوليت" وأعلنوا أن الوسائل التي

[1] عطاء الله فشار، **النخبة الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص 290- 291.

[2] المرجع نفسه، ص 292.

[3] عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، المصدر السابق، ص 95.

اتخذتها حكومة الجبهة الشعبية، غير كافية بعد أن أعلنت الحكومة الفرنسية موقفها من المشروع قائلة أنه قد يحدث تصدع في الوزارة إذا تم التصويت على المشروع أو حتى تمت مناقشته[1].

ومرة أخرى حاولت النخبة القيام بعمل من أجل موافقة الحكومة الفرنسية على مشروع بلوم فيوليت، فتكون وفد من الجزائريين ترأسه فرحات عباس سنة 1938 وسافر إلى فرنسا والتقى ب"دالاييه" الذي خلف "بلوم" وأعلمهم بأن البرلمان الفرنسي رفض مشروع بلوم–فيوليت لأنه لايتماشى مع الشريعة الإسلامية، وطلب منهم مساعدات لتوفير الأمن في الجزائر، مجيبا إياهم أنه في حالة عدم احترام النظام فإن فرنسا ستضطر لاستعمال القوة التي تملكها[2].

إن فرنسا تلوح بالقوة أمام أي معارض لها في الجزائر، وبالفعل قد استعملتها منذ احتلال الجزائر، فهي في هذه الأمور جادة وسريعة جدا، أما حل مشاكل الجزائريين المسلمين فإن الوقت بالنسبة إليهم غير مناسب[3]، ويرد فرحات عباس على "دالاييه" بقوله" إن احترام حق الفرد، أهم من جميع الأسلحة "، وأضاف عباس قائلا: " إن هذه الطريقة التي ترتكزون عليها ستؤدي بدون شك إلى زوال الأمل وسينتج عنها الطلاق وعلى الحكومة الفرنسية أن تتحمل مسؤوليتها أمام التاريخ.

وقد وجه المؤتمرون الدعوة إلى النخبة الجزائرية للاستقالة من مناصبهم إذا لم توافق حكومة الجبهة الشعبية على المشروع، كما هاجم الدكتور ابن جلول الإدارة الفرنسية هجوما عنيفا وبالفعل لبى النداء حوالي ثلاثة آلاف جزائري في منطقة قسنطينة فغادروا مكاتبهم، ولكن الاستجابة كانت ضعيفة في المناطق الأخرى[4].

---

[1] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص 132.

[2] عز الدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال**، المرجع السابق، ص 123.

[3] المرجع نفسه، ص123.

[4] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص132.

ورغم هذا حاولت الإدارة الفرنسية في الجزائر تهدئة الموقف وأعلنت أن مشروع "بلوم فيوليت" سيطرح للمناقشة أمام البرلمان الفرنسي مرة أخرى وإزاء ذلك الموقف عاد أعضاء النخبة إلى مناصبهم مرة أخرى، ولكن الجهود الفرنسية فشلت في تحقيق الوعود المبذولة كما فشلت في التوفيق بين الجزائريين والفرنسيين وبالتالي انهارت الثقة بين الطرفين وتحطمت العلاقة التي كانت تربطهما[1]، وقد كرر ابن جلول بنفسه بأن الاتحادية ستحافظ دوما على الموقف المتخذ منذ عام1931 الذي يطالب للمسلم الجزائري بحقوق المواطن الفرنسي مع الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية[2].

إن مشروع بلوم فيوليت لم يكن مع بداية عام1937 يعني بالنسبة للمسلمين انفتاحا من ضمن الانفتاحات المتاحة، ولما طال انتظاره لسنوات، وكان يحمل الكثير من الآمال صار بمثابة رمز كان يدافع في سبيله الكثيرون بقناعة إلى درجة أن الجبهة الاستعمارية صارت ترفضه وتلح في رفضه حتى تم دفنه[3].

3-دورها في المؤتمر الإسلامي الأول والثاني:

يعتبر المؤتمر الإسلامي الجزائري أول تجمع من نوعه في الجزائر، فلم تعرف الجزائر طيلة أكثر من قرن تجمعا تشترك فيه كل الاتجاهات وتمثل فيه مختلف الطبقات وتبرز خلاله وحدة الصف والكلمة على مطالب معينة مثل ما حدث في هذا المؤتمر.

وقد كانت العوامل التي أدت إلى انعقاده متعددة، كحركة رد فعل على التجنيد الإجباري (1906-1914) ولكنها لم تبلغ مرحلة النضج المتمثل في التنظيم وتحديد الرؤية وتنسيق الجهود، ثم كانت حركة الأمير خالد التي تولدت عن قانون 1919، ولكن السلطات الاستعمارية سرعان ما قضت عليها، بالإضافة إلى أنها كانت مرتبطة بشخص الأمير، وكانت ردود الفعل على

---

[1] عطاء الله فشار، **النخبة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 293.

[2] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج2، المرجع السابق، ص 728.

[3] المرجع نفسه، ص 726.

الاحتفال المئوي سنة 1930 متنوعة ولكنها لم تؤدي إلى تجمع شعبي واسع النطاق، وظلت مقصورة على مقالات الصحف وأحاديث المجالس الخاصة، ولعل أول تجمع بالصفة التي نقصدها كان تأسيس جمعية العلماء سنة 1931 فقد كان ذلك مناسبة اجتمع فيها عدد كبير من الأشخاص من مختلف التيارات الدينية، ولكن تأسيس الجمعية كان حدثا دينيا ثقافيا لا سياسيا، وكان بالإضافة إلى ذلك محدود الهدف كما كان لا يمثل جميع التيارات الاجتماعية والسياسية في البلاد .

أما المؤتمر الإسلامي فقد كان يختلف عن جميع تلك المحاولات[1]، وكان من أهم الأحداث السياسية التي برزت فيه توجيهات الجمعية نحو السياسة المحلية ومشاركتها الأحزاب والشخصيات السياسية البارزة اجتماعاتها ومؤتمراتها بشكل علني وصريح[2]، حيث يقول البشير الإبراهيمي: "إلى أن جاءت نتيجة الانتخابات التشريعية الفرنسية الأخيرة بفوز أحزاب الجبهة الشعبية فارتفع صوت الأمة الجزائرية بالمطالبة من جديد وحدثت فكرة المؤتمر ".

وترجع فكرة إنشاء حزب سياسي إسلامي جزائري إلى أعقاب الحرب العالمية الأولى في إطار الحركة التي قادها الأمير خالد، وفي سنة 1934 اقترح الشريف بن يوسف فكرة عقد مؤتمر جزائري إسلامي، تلتها اجتماعات في سطيف ضمت كل من طاهرات والدكتور علواش، وفرحات عباس وفي نفس الفترة دعت جريدة لاديفانس "la défense" إلى طرح الموضوع من جديد حيث كتب الأمين العمودي إن المسلمين أصبحوا يشعرون بالحاجة إلى التنظيم والاتحاد، وفي نفس الفترة طلب الحزب الشيوعي الجزائري من مناضليه أن يعملوا على توسيع إطار الجبهة الشعبية حتى يصبح كتلة مناهضة للاستعمار[3].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص 151.

[2] رتيبة نيبو، **مساهمة محمد الأمين العمودي في الحركة الإصلاحية بالجزائر**، المرجع السابق، ص ص63-64.

[3] محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي**، المرجع السابق، ص ص 435-436.

انطلقت الدعوة إلى المؤتمر الإسلامي من قسنطينة ومن ابن باديس باعتباره رئيسا لجمعية العلماء ومحمد الصالح بن جلول رئيس كتلة النواب[1]، وذلك عندما دعا هذا الأخير إلى إنشاء حزب، صرح ابن باديس بأن تحديد نظام سياسي للمسلمين الجزائريين لا يمكن أن يتم على يد شخص واحد أو جماعة واحدة، لكن يجب أن يتم ذلك من طرف كل ممثلي ومسيري الرأي العام الإسلامي في الجزائر من سياسيين وعلماء ومنتخبين ...الخ[2].

وفي 16 مايو 1936 أطلق الدكتور ابن جلول من قسنطينة النداء بالشروع في تحضير المؤتمر الإسلامي الجزائري، وبناء على مبادرة المنتخبين وجمعية العلماء والشيوعيين عقدت الاجتماعات عبر ربوع الجزائر كلها[3].

وبالفعل فقد استجاب الشعب الجزائري لدعوة ابن جلول وابن باديس لأنهما يمثلان هيئتين يثق فيهما الشعب الجزائري ثقة واسعة، فجمعية العلماء علمته المطالبة بحقه والاستجابة لدعوة الحق، وكتلة النواب علمته معنى النيابة[4]، وبهذا انعقد أول مؤتمر إسلامي الذي جمع ممثلي كل التيارات المعارضة للنظام الاستعماري[5].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص 153.

[2] محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي**، المرجع السابق، ص 437.

[3] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، مج2، المرجع السابق، ص 695.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص 153.

[5] محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي**، المرجع السابق، ص 437.

عقد المؤتمر الإسلامي في 7جوان1936، في قاعة سينما الماجيستك بالجزائر العاصمة حضره حوالي 4 آلاف مندوب، وأمام جمهور غفير[1]، برئاسة ابن جلول ومثل فيه نواب العمالات الثلاث جميع منتخبيهم[2].

تداول على منصة الخطابة عدد من النواب والنخبة والعلماء، فقد افتتح المؤتمر الدكتور تامزالي مرحبا بالمؤتمرين باسم مدينة الجزائر، وتلاه الدكتور ابن جلول الذي وضح أهمية المؤتمر، ثم الدكتور ابن التهامي والدكتور عبد الوهاب ثم الصيدلي فرحات عباس، وقد عبروا على قيمة هذا اللقاء الذي جمع بين النواب والنخبة وغيرهم[3]، ثم تكلم الدكتور سعدان فاقترح على المؤتمر المطالبة بحذف المحاكم العسكرية وأن تصبح الأقسام الجنوبية مدنية، فوافق المؤتمر بالإجماع على هذا الاقتراح.

ثم فتح الرئيس الباب للخطباء من النواب والعلماء والشبان على ترتيبهم المقرر فخطب نحو العشرة منهم، وكانت خطب النواب والشباب كلها دائرة على أن الجزائر المخلصة المرتبطة بفرنسا ارتباطا وثيقا[4]، بالإضافة إلى رجال من العلماء البارزين أمثال ابن باديس والطيب العقبي والإبراهيمي بينوا فيه أهمية اللغة العربية[5]، (للمزيد أنظر الملحق رقم04)[6].

---

[1] علي كافي، **مذكرات علي كافي**، المرجع السابق، ص51.

[2] محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي**، المرجع السابق، ص 441.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص155.

[4] محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي**، المرجع السابق، ص 444.

[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص 155.

[6] أنظر الملحق رقم04، ص ص 100-101.

كانت اللجنة المؤقتة التي تكونت بصفة رسمية من ثلاثة نواب وثلاثة علماء وثلاثة شبان، قررت أن تكون اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري منتخبة من لجان المؤتمر الفرعية التي يجب أن تؤسس في جميع أقسام العمالات الثلاثة بحيث يمثل كل قسم إداري نائب وعالم وشاب.

وبهذا عهدت اللجنة المؤقتة إلى أعضائها بتأسيس هذه اللجان الفرعية في كل قسم، فعهدت إلى الدكتور ابن جلول أن يؤسس لجان عمالة قسنطينة بأقسامها السبعة وعهدت إلى الأستاذين العمودي وبن حاج والسيد بوكردنة أن يؤسسوا لجان عمالة الجزائر بأقسامها الستة وعهدت إلى الأستاذ الإبراهيمي وبوشامة أن يؤسسا لجان العمالة الوهرانية بأقسامها الستة.

وقد كلف النواب بأعمال في عمالاتهم، فالمكلفون بعمالة الجزائر ووهران قاموا بعملهم خير قيام بينما ابن جلول لم يقم بها لأن هناك عوائق منعته من تنفيذ مسألة اللجان[1]، والذي منع ابن جلول هو تشكيل وفد من النواب يسافر إلى فرنسا باسم المؤتمر ليقدم مطالبه.

وتقرر أن يكون عدد الوفد الرسمي ستة عشر عضوا، تسعة من النواب، على سنة ثلاثة نواب عن كل عمالة، ونائب واحد عن المناطق العسكرية الثلاث الجنوب الجزائري وثلاثة من العلماء، وثلاثة من الشبان وهذه أسماء أعضاء الوفد.

من نواب قسنطينة :

- الدكتور صالح بن جلول، الصيدلي فرحات عباس، الأستاذ طاهرات العربي، نائب بلدي.

من نواب الجزائر:

- الدكتور عبد الوهاب بشير، الصيدلي عبد الرحمن بوكردنة، الحاج عمارة فرشوخ، نائب بلدي

من نواب وهران :

[1] عبد الحميد بن باديس، **مجلة الشهاب، السنة الثانية عشر 1936-1937**، ع12، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص259.

- المحامي عبد السلام ابن طالب، المحامي أحمد قاضي، نائب بلدي تلمسان، بن عودة باش ترزي، نائب عمالي[1].

من المناطق العسكرية :

- الدكتور سعدان ، نائب عمالي بسكرة.

من العلماء :

- الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، الشيخ الطيب العقبي.

عن الشبان العاملين:

- إبراهيم ابن قلعية، الأستاذ ابن الحاج، المهندس عبد الرحمن بوشامة[2].

واجتمع أعضاء الوفد في مدينة الجزائر برئاسة الدكتور ابن جلول وتوجه الوفد إلى فرنسا لإيداع ميثاق المطالب، واستقبل الوفد يوم 22 جويلية من طرف نائب كاتب الدولة للداخلية المسؤول عن الجزائر، ثم استقبله رئيس المجلس ليون بلوم و وزير الدولة موريس فيوليت[3]، وسلموهم نسخة المطالب وخلال المقابلة عبر ابن جلول رئيس الوفد على ثقة الجزائر في الجبهة الشعبية وحكومتها والحاكم العام السيد لوبو[4].

وفي اليوم الموالي استقبل الوفد من البرلمان من طرف أحزاب الجبهة الشعبية وطرحوا على ممثليها المطالب نفسها، وقد لاحظ ابن باديس في الملخص الذي نشره في الشهاب أن ممثلي

---

[1] عبد الحميد بن باديس، **مجلة الشهاب**، المصدر السابق ، ص260.

[2] عبد الرحمان بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**،ج3، المصدر السابق، ص ص 32-33.

[3] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، مج2، المرجع السابق، ص 699.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص ص160-161.

الحزبين الاشتراكي والشيوعي، كانوا متجاوبين مع المطالب، أما الحزب الراديكالي كانوا ممثلوه مختلفين فيما بينهم بين رافض ومؤيد لها[1].

وبعد عودة المؤتمر من باريس يوم27 جويلية 1936 يحمل في الواقع الخيبة كما ظهر نوع من الجفاء بين ابن جلول وأعضاء جمعية العلماء، وخاصة الشيخ ابن باديس، وكان كلا الطرفين يحمل الآخر مسؤولية فشل المهمة، وبدأ ابن جلول ينحرف عن الجمعية وأراد أن يعرب غضبه منها فقام بالزردة الكبرى*، التي تعرب عن تقربه من المرابطين والطرقيين[2].

أما زردة ابن جلول فقد كانت بالمعنى الحقيقي "زردة سياسية" أعلن فيها تقربه من الإدارة، وتقدمت هذه الزردة دعاية واسعة في الجرائد العربية والفرنسية وكانت هذه الزردة محل نقاش وجدل[3].

وبعد كل هذه الأحداث عرف المؤتمر الإسلامي أزمة داخلية خاصة بعدم استجابة الحكومة الشعبية لمطالب المؤتمر الإسلامي، وبعدها اجتمعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر خلال يناير 1937 وأعلنت عن تأييدها من جديد لمشروع فيوليت وعقدت مؤتمر إسلامي ثاني[4].

انعقد المؤتمر الإسلامي الثاني في 11جويلية 1937 بالجزائر العاصمة بقصد المحافظة على وحدة الصف ومواجهة الضغوط الأوروبية على رئيس الحكومة الفرنسية لكي لا يتخلى عن مشروع الإصلاحات السياسية في الجزائر[5].

---

[1] محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي**، المرجع السابق، ص ص 457-458.

* الزردة عند الطرقيين عبارة عن تجمع سنوي أو موسمي كبير لأهل الناحية تقام فيه أفراح وعبادات ويطعم فيه الطعام .

[2] عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، المصدر السابق، ص 108.

[3] مولود عويمر، **تراث الحركة الإصلاحية الجزائرية**، ج1، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2011، ص 258.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص 169.

[5] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، المرجع السابق، ص 262.

وعرف هذا المؤتمر بمؤتمر الانقسامات، لأن حزب الشعب حاول الانضمام إليه لكن دون جدوى لأنه لم يكن مرغوبا فيه،كذلك شن الشيوعيون هجوما عنيفا على أصدقاء ابن جلول وعلى المصاليين، ورغم هذا قرر المؤتمر في النهاية عدم التحول إلى حزب سياسي كما كان مقررا، بل ظل تجمعا يمتنع عن كل نشاط انتخابي، على أن تتولى تسيير هذا التجمع لجنة تنفيذية ويعين لها مكتب وتشتمل على اتحادات في العمالات وعلى فروع[1].

وعقد المؤتمر بدون الدكتور ابن جلول بعد أن صادقت لجنته على تنحيته من منصب لجنة الرئيس بسبب الحملة الواسعة التي شنها ضد الشيوعيين الجزائريين حلفاء المؤتمر، كذلك مصالي لم يحضر المؤتمر ولا العلماء الذين رفعوا من حدة خطابهم وكذلك فرحات عباس[2].

وعرف المؤتمر الإسلامي كذلك أزمة داخلية أخرى ففي أكتوبر1937، قدم الدكتور بشير الرئيس، وستة أعضاء آخرين في اللجنة التنفيذية استقالتهم لا سيما من أجل الاحتجاج على السلوك الانتخابي الذي ظهر به بعض أعضاء المؤتمر الإسلامي ولقد كان نائب الرئيس الأمين العمودي هو أكثر المستهدفين لكونه تقدم إلى الانتخابات دون ترشيح باسم المؤتمر[3].

وقد توصل المؤتمر الإسلامي إلى قرارات حاسمة حيث طلب من المنتخبين المسلمين توقيف كل نشاطاتهم في الجمعيات الاستشارية بدءا بتاريخ 22 أوت1937 للضغط على البرلمان الفرنسي للإسراع في المصادقة على مشروع بلوم فيوليت الذي بقي حبرا على ورق، فكان الإخفاق الذي أوجد سرير الوطنية الثورية، وانتصار مصالي الحاج وفشل سياسة النخب[4].

---

[1] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج2، المرجع السابق، ص705.

[2] حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، المرجع السابق، ص77.

[3] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج2، المرجع السابق ، ص706.

[4] حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، المرجع السابق، ص 78.

وفشل بذلك المؤتمر الإسلامي في تحقيق الأهداف التي ذهب وفد المؤتمر من أجلها وما انجر عن ذلك من تصدع في جبهة المؤتمر من أعضاء جمعية العلماء وحتى دعاة الإدماج حيث ذهب كل من فرحات عباس وابن جلول في اتجاهين مختلفين، بالإضافة إلى حادثة اغتيال كحول وما صاحب ذلك من أزمات خطيرة على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حيث وجهت تهمة الاغتيال لأحد رجالات الجمعية وهو الطيب العقبي الذي اعتقل[1].

وبهذا فإن المؤتمر الإسلامي الثاني قد فقد حرارة المؤتمر الأول وشعبيته وتوزع زعماؤه الرأي وأصبحوا في حذر حتى من بعضهم البعض، وكان تهديد المعمرين وفشل مشروع فيوليت قد جعل المؤتمر نسخة مشوهة[2]، وبذلك توقف المؤتمر الإسلامي عمليا في ظل تلك الظروف عن دفع الحياة السياسية في الجزائر وتحريكها حيث ساهم فشل المؤتمر الإسلامي مؤقتا في انطلاق حركة أخرى نابعة من مبادرات سابقة[3].

المطلب الثاني :موقف الفيدرالية من بعض القضايا الاجتماعية

1-موقفها من قانون الأهالي :

لقد اتبع الاستعمار الفرنسي سياسة تعسفية عنصرية ضد الجزائريين وهذا منذ البدايات الأولى لاحتلاله الجزائر[4]، حيث طبقت سياسة الزجر والقهر ضد الأهالي الجزائريين وبالغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول[5]، حيث بالغت الإدارة الاستعمارية في محاربة القضاء

---

[1] الحواس الوناس، **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927 –1954**، دط، كنوز الحكمة، 2012، ص231.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص 169.

[3] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج2، المرجع السابق، ص ص707-708.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنيةالجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص119.

[5] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص48.

الإسلامي وأعلن الحاكم العام دوقيدون Degeydon بأنه يجب محو شخصية القاضي المسلم، وتعويضه بالقاضي الفرنسي بدعوى أن فرنسا غزت هذه البلاد وسيطرت عليها بالقوة، ويجب عليها أن تفرض إرادتها عليها، وتمشيا مع هذا الاتجاه تم تأسيس محاكم الصلح عام 1874 وألغي قضاة الشرع الإسلامي، وأرغم الأهالي على التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين[1]، كما ألغيت المجالس الاستشارية وخفض تدريجيا عدد محاكم القضاء الشرعي من 184 إلى 61 سنة 1890 وبالتالي صار المسلمون منذئذ يحاكمون أمام هيئات محلفي الجنايات التابعة للفرنسيين والتي كان أعضاؤها يختارون من بين الفرنسيين وحدهم[2].

بالإضافة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين الفرنسية قوانين خاصة أطلق عليها اسم قوانين الأهالي أو "الأندجينا" التي أصدرت يوم28 جوان 1881، وهي عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام، واستمرت الإدارة الفرنسية في تطويرها وتجديدها، حيث عرفت العديد من التعديلات والمناقشات[3].

فقد أنشأت سلسلة من العقوبات غير المألوفة في القانون العام، إن 41 مخالفة خاصة بالأهليين حددت قانونا في عام 1881 وخفضت إلى 21 في عام 1890، وكانت الغاية الاحتفاظ للحكام الإداريين بالصلاحيات الزاجرة الممنوحة للضباط كي يفرضوا أنفسهم على القبائل التي لم تخضع لها بعد، ولكن هذه المعاقبة بدون حكم وعمليا بدون رقابة والتي منحت لحكام البلديات المختلطة لمدة 7 سنوات .

وبقي الأهليون خاضعين لعقوبات خاصة من اعتقال إداري، ووضع تحت المراقبة، وغرامات جماعية، ومصادرات فردية أو جماعية[4]، أيضا عانى الأهالي من اللامساواة في الحصول

---

[1] المرجع نفسه، ص 52.

[2] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، ص ص105-106

[3] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص48.

[4] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، ص ص 104-105.

على عمل عمومي، وحتى بعد تعديله سنة 1919، منعوا من تقلد وظائف ذات سلطة، وعملت الإدارة الاستعمارية على تقييد الحريات العامة للجزائريين المسلمين من عبادة، صحافة، تجمع وتنقل[1].

لقي هذا القانون معارضة الجماهير والنخب من بينهم شريف بن حبيليس حيث يقول :" إن الأهالي يخضعون في حالات الجنحات والجنايات لقانون استثنائي، يبتعد كثيرا عن القانون العام، من ذلك وضعية "الأهلية " سنتحدث عن قوانين خاصة وعقوبات خاصة، لا يتم تطبيقها في المحاكم ، بل من قبل أعوان الإدارة فقط، وهذا خرق صريح لمبدأ التفريق بين السلطات[2]، وأيضا الأمير خالد الذي طالب بالإلغاء الكامل والشامل للقوانين الزجرية والاستثنائية والمحاكم المختصة والرجوع للقوانين التابعة للحق العام[3].

وتحرك لها أيضا النواب المسلمون أمثال الإبراهيمي الأخضر، وزروق محي الدين وعامر طاهر، والدكتور ابن التهامي، وغيرهم وعبروا عن غضبهم أمام مجلس الولاية وألحوا على إلغاء هذه الإجراءات وفي سنة1926 تقدم ابن التهامي ودهان والسعدي وهم نواب مسلمون إلى مجلس الدولة في فرنسا بطلب إلغاء جميع الإجراءات، كذلك طالب بإلغائها المهاجرون بفرنسا، وتواصلت هذه الإصرارات حتى تم إلغاؤها سنة1936[4].

في أثناء الاجتماعات الأولى لتأسيس فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين سنة 1927 طرحوا جملة من المطالب أهمها: إلغاء المحاكم الجنائية والحبس الإداري، وقانون الأهالي الذي لا يزال مطبقا، وألحوا على تطبيق قوانين اجتماعية عادلة على جميع سكان الجزائر دون تمييز،

---

[1] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ص ص 38-42.

[2] شريف بن حبيليس، **الجزائر كما يراها أحد الأهالي**، ترجمة: عبد الله حمادي وآخرون ،دط، دار بهاء الدين، الجزائر، 2009، ص 101 .

[3] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص165 .

[4] عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة**، المرجع السابق، ص ص 19-20 .

وحاولت وفود المنتخبين المسلمين بتسليم نسخة من المطالب إلى حكومة باريس كما قدم ابن تهامي نسخة أخرى إلى اللجنة النيابية في الجزائر[1].

كذلك النواب الجزائريين أثناء إقامتهم في باريس لحضور الاجتماعات وعقد ندوات لشرح القضية الجزائرية ومن بين الذين حضروا اجتماع 10مارس 1936 خليفة جلول، وتامزالي وابن الساسي أحمد، وابن خلاف، حميدي فرحات، محمد غلام الله، حسن بن علي وعباس فرحات وابن جلول وقد ألقى هذا الأخير محاضرة انتقد فيها محاضر الإدارة الفرنسية وتصرفات بعض موظفيها تجاه الأهالي وندد بالطبقة اليهودية التي ما انفكت تستغل الأهالي منذ حصولها على الامتيازات سنة1875[2].

كما استغل النواب فرصة انعقاد المؤتمر الإسلامي سنة 1936، لمطالبة الحكومة الفرنسية بإلغاء القوانين الاستثنائية وحرية تدريس اللغة العربية والصحافة الناطقة بالعربية[3].

2- دورها في حل الأزمة الإقتصادية 1929:

اهتزت الجزائر من أثار الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) التي بلغت حدا من الخطورة والشمول والاتساع والعمق، لم يعرف لها مثيل وقد شملت هذه الأزمة جميع البلاد[4].

لم يكن الوضع الاقتصادي بالنسبة للجزائريين هو الآخر بمنأى عن الأزمات والأوضاع المتردية، وذلك نتيجة لسياسة الاستعمار القائم على استغلال الإمكانيات الاقتصادية للجزائر، ففي المجال الفلاحي قام المستعمر بتجريد الأهالي من أراضيهم بدعوى أن ملكيتها غير معروفة أو فرض غرامات مالية مرتفعة على أصحابها وفي حالة العجز عن الدفع تصادره، حيث أنه إلى غاية

---

[1] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية** ،المرجع السابق، ص 54 .

[2] عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة**، المرجع السابق، ص 139 .

[3] محفوظ قداش والجيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات (1830-1954)**، المرجع السابق، ص ص 39-40.

[4] نبيل أحمد البلاسي، **الاتجاه العربي الإسلامي**، المرجع السابق، ص 75 .

عام 1920 استولت إدارة الاستعمار على أكثر من 897 ألف هكتار من الأراضي[1]،وقامت بمنحها للمستوطنين الأوروبيين الذين قاموا بتحويلها إلى أراضي كروم، حيث قدرت المساحة المخصصة لهذه الزراعة حوالي 400 ألف هكتار سنة 1935، وبذلك تضاعف الإنتاج السنوي للخمور وانتقل من 9 ملايين و265 ألف هكتولتر عام 1920 إلى82 مليون و318 ألف هكتولتر سنة 1935، حيث كانت تصدر أربعة أخماسها إلى الخارج وقد كان للشركات الأوروبية دور في زراعة الكروم وإنتاج العنب والخمور لدرجة أنها استحوذت على 4425 مزرعة وذلك بنسبة 15% من مجموع المزارع[2].

إضافة إلى زراعة الكروم كانت هناك مواد صناعية أخرى كالتبغ والحلفاء التي كانت تشغل 170 ألف هكتار، يستغل المستوطنون تسعة أعشارها كل ذلك كان على حساب زراعة الحبوب التي تراجع إنتاجها في الجزائر، حيث بلغ متوسط إنتاج الحبوب خلال الفترة الممتدة من 1921 إلى 1930 حوالي 16 مليون قنطار ونجد أن معظم اليد العاملة الموجهة إلى هذه الزراعة تضم الأهالي الجزائريين، وكانت تزرع في أراضي ضيقة موجودة بالجبال، الهضاب والصحراء[3].

كذلك ترجع أسباب الأزمة الاقتصادية إلى الجفاف الذي قضى على الحقول والمواشي، وأسعار المنتجات الفلاحية الضعيفة هبطت إلى حد مريع بحيث أن سعر الحبوب تراجع في بعض الأحيان إلى نسبة الربع من قيمتها الأصلية[4]، وتقليص الكميات المصدرة وتخفيض ميزانيتهم، ومستوى معيشتهم ووجد المعمرون أنهم مدينون وغير قادرون على التسديد، كما تأثر فلاحي الجزائر أيضا بالأزمة الاقتصادية حيث ارتفعت الضرائب إلى 41% لجأ الفلاحون لرهن عقاراتهم، فأدى ذلك لتضاعف ديونهم مما أدى إلى انتشار البؤس والفقر في المدن، ولم يجد لا الحرفيون

---

[1] محمد العربي ولد خليفة، **الاحتلال الاستيطاني**، دط، منشورات ثالة، الجزائر، 2005، ص 60.

[2] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص 48.

[3] رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص 84-85.

[4] عبد الرحمان بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، المصدر السابق، ص ص 454-455.

والإسكافيون والطرازون زبائن وعليه وصفت جريدة " la voix des humbles " هذا الوضع قائلا "أنه جيش معتبر من أربعة ملايين جائع يجوبون كامل القطر الجزائري، رث الثياب وسخون يهيمون حفاة الأقدام في الأوحال والثلج ، فراشهم من تراب وغطائهم السماء يملؤون حواف الطرقات بالجثث ويزرعون في طريقهم الأوبئة[1].

حيث باع المسلمون أراضيهم بأثمان رخيصة وقاموا العتالون وعمال البناء والمناجم المنخرطون في النقابات المتواجدة بالمدن خاصة بإضرابات عديدة في فترة ما بين 1930 -1936 ذات الطابع الاجتماعي إلا أنها كثيرا ما تختلط بالمطالب السياسية، فقد سجل 288 إضراب بمشاركة 52885 مضرب[2].

وأيضا المجال التجاري هو الآخر كان تحت سيطرة المستوطنين، حيث أن هؤلاء وبمساعدة البنوك والشركات الاحتكارية الفرنسية الكبرى تمكنوا من الهيمنة على التجارة الخارجية[3].

وكانت جمعية النواب وبفضل نشاط رئيسها، خففت شيئا من الكارثة التي أحاطت بالفلاحين تارة بالحصول على شيء من القروض من الدولة وعلى الانتظار بدفع الضرائب، وأخرى بالحصول على شيء من الصدقات والإعانات سواء من الدولة أو من صناديق الإحسان وحتى من أغنياء الأهالي الجزائريين، خاصة فيما يتعلق بتسيير الملاجئ، مثل :"ميتم سيدي مبروك" وعرفت جمعية النواب بالسوق الكبرى التي عرفت عند العامة بسوق ابن جلول والتي أقيمت بقلب مدينة قسنطينة لصغار التجار والصناع الذين تحسنت بها حالتهم كثيرا[4].

---

[1] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 436.

[2] أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر**، المصدر السابق، ص 110.

[3] رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 88.

[4] عبد الرحمان بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، المصدر السابق، ص 455.

ويرى فرحات عباس بأن الفلاح الجزائري هو الآن في حالة تقهقر مستمر، بسبب حالة الإعاقة التي يعاني منها على جميع الأصعدة[1]، ولعل الاستشهاد بأقوال فرحات عباس يلقي الضوء على موقفه من سياسة فرنسا إزاء الفلاح الجزائري، لقد قال في خطاب له أثناء الحملة الانتخابية لتجديد المجالس البلدية سنة 1935 "إن إدارة الاحتلال بعد حوادث قسنطينة 1934 قد عزلت المتعاطفين مع الحركة الوطنية، وخربت حالة التجار والفلاحين بتوظيف الضرائب المفرطة، وإلغاء القروض الفلاحية "[2].

نستخلص من هذا القول أن فرحات عباس كان يدافع عن حقوق الفلاحين الجزائريين الصغار، ورد سبب الخراب الذي لحق بهم إلى السياسة الفرنسية الاستعمارية ذات القرعة العنصرية الانتقامية[3].

كان فرحات عباس من سلالة فلاحية وكان يقول بأن تضامني مع أولائك الفلاحين ليس عاطفيا فحسب بل هو حيويا، وأكد ذلك في كتابه ليل الاستعمار "إني ترعرعت وسط أولائك الفلاحين الذين لا ينال الفقر لا من شجاعتهم لا من أنفتهم"[4].

على أية حال استمرت النخبة في معارضة الأسلوب الفرنسي الاستعماري داخل الجزائر والمطالبة بتعديله فتناولت مسألة استيلاء الفرنسيين على أراضي الوطنيين وأعلنت أن هذا الأسلوب ضد الصالح الجزائري ورفضت بشدة أقوال الحاكم العام على الجزائر الذي أعلن خلال عام 1934 أن أسلوب استيلاء الفرنسيين على الأراضي الجزائرية في صالح الجزائريين[5].

---

[1] فرحات عباس، **الشاب الجزائري**، المصدر السابق، ص 153.

[2] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)**، ج2، ط1، المسيلة، 2013، ص ص 263-264.

[3] عدة بن داهة،**الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض**، المرجع السابق، ص 264.

[4] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص 88.

[5] عطاء الله فشار، **النخبة الجزائرية جذورها ،تطورها، اتجاهاتها**، المرجع السابق، ص 271.

3-موقفها من أحداث قسنطينة 1934:

تعد مدينة قسنطينة من أهم المراكز الحضارية في الشرق الأوسط، عاشت بها جالية يهودية عديدة وغنية تعاونت مع الاستعمار الفرنسي في إذلال الجزائريين، وقد حاول بعض الكتاب أن يبعدوا البعد الوطني لهذه الأحداث ويركزوا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي البائس وارتفاع الضرائب وتفشي البطالة واشتداد ربا اليهود الفاحش عليهم وكثرة عمليات حجز لأموالهم في 1جانفي 1930 إلى غاية 30 جوان 1934[1].

وتعتبر أحداث قسنطينة منعطفا حاسما، بحيث لم يبق الاحتجاج السياسي محصورا في بعض الأفراد فحسب بل تغلغل في صفوف الجماهير، ففي سنة 1933 صدرت ثلاثة قرارات ولائية سحب بموجبها حق الانتفاع من المساجد في مدينة الجزائر ومن مصلحة الشؤون الدينية ومنعهم من إلقاء خطبهم في المساجد، وكانت جل هذه المناشير من طرف "جول ميشال ".

كانت تلك القرارات أثيمة في نظر المسلمين، وقاموا بشن إضرابات هادئة ومنظمة في مدينة الجزائر في البداية ثم في سائر أرجاء البلاد، وبعدها سافر أربعة موفدين إلى درو Dreux حاملين شكاوى الأهالي ومطالبين بسحب قرارات "ميشال" وعمد الموفدون إلى لفت انتباه البرلمانيين والصحافيين إلى الوضعية التي يعانيها المسلمون الذين أغلقت مدارسهم ومنعت صحفهم، ورجع الموفدين راضين كل الرضا عن مهمتهم[2].

وتواصلت حالة التوتر في الوسط الإسلامي، وبالخصوص في قسنطينة التي شهدت مظاهرة عنيفة في أوت1934[3]، التي كانت نقطة الانطلاق لأعمال العنف، التي هزت مدينة قسنطينة طيلة أيام أربع، وهو اعتداء جندي فرنسي يهودي على المصلين في الجامع الأخضر، بالسب

---

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين**، ج2، دط، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 68.

[2] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، مج2، المرجع السابق، ص ص 666-667.

[3] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 404.

والشتم ولعن دينهم، وهناك من يقول بأن اليهودي قد تبول في المسجد وقد شاع هذا الخبر[1]، مما جعل عبد الحميد بن باديس وابن جلول يلتقيان، واتفقا على ضرورة عقد اجتماع يدعوا فيه السكان بالهدوء والتحكم في الأعصاب، عقد الاجتماع مساء السبت 4أوت بالجامع الكبير وألقى بن جلول وابن باديس خطابين كان مقرر إتمام الاجتماع يوم الأحد من أوت إلا أن بن جلول تغيب عن الاجتماع، و بدأت الإشاعات منها أن اليهود قتلوه، فتظاهر المسلمون وكان عدد المتظاهرين أزيد من عشرة آلاف مسلم[2].

وحدثت الصدمات بين المسلمين واليهود في مدينة قسنطينة وسرعان ما تحولت إلى مذبحة حقيقية لليهود، حيث كانت وراءها مجموعتان من اليهود أطلقتا النار على تجار البقول العرب وهاجمتا أصحاب الدكاكين العرب فتحولت الحوادث إلى حملات انتقامية دامية، واستولت بعد ذلك مجموعة حاشدة من المتظاهرين المسلمين وهاجمت عائلات يهودية وبعض اليهود العزل إلى التقتيل وكانت الحصيلة قد بلغت 23 قتيلا من اليهود و3 قتلى من المسلمين و81 جريحا (38 يهوديا و35 مسلما و7 عساكر ورجل من رجال المطافئ)[3].

ولقد كانت التحليلات اليهودية لمثل هذه الأفعال على أنها بفعل تحريض من الشبان الجزائريين، وأعاب عليهم تعليم الفرنسي وتتلمذهم على أيدي معلمين يهود ومسلمين فكيف يقومون بمثل هذه الأفعال، وردوا هذه الأفعال إلى حملات وطنية إسلامية، كما اتهمت السلطات الفرنسية بأنها جعلت اليهود كبش فداء، أما الحزب الشيوعي استنكر أعمال العنف المخيف، كما قام بالوقوف إلى جانب الموقوفين بقسنطينة[4].

---

[1] محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي**، المرجع السابق، ص 394.

[2] رتيبة نيبو، **مساهمة محمد الأمين العمودي في الحركة الإصلاحية بالجزائر**، المرجع السابق، ص 75.

[3] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج 2، المرجع السابق، ص ص 676-677.

[4] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 421.

وأكدت لجان التحقيق أن الفتنة حدثت بصورة تلقائية عفوية فلم تكن هناك مؤامرة كما يقول أعيان اليهود، ولا استفزاز إداري كما يزعم الشيوعيون[1]، حيث استغل الحزب الشيوعي هذا الهيجان ودعا المظاهرات للاحتجاج ضد مشاريع اللجنة الوزارية[2].

وجاء فعل الأوساط السياسية والإدارية الأوروبية بإلقاء المسؤولية على اتحادية المنتخبين وعلى جمعية العلماء المسلمين، وذلك لما صرح الراديكالي ديرون Deyron، يوم 14 أكتوبر:"لقد أصبح من غير الممكن تحمل الدعاية المشؤومة التي تقوم بها المجموعات السياسية المتطرفة وكان يجب على الحكومة أن تقوم بكسر جهد هؤلاء المحرضين المعادين لفرنسا ".

وقد ردت الصحافة الإسلامية على حوادث العنف التي جرت في قسنطينة وأكدت طابعها الدفاعي، وسجل الأمين العمودي وأكد على الاستفزاز اليهودي قائلا : "يجب أن يقر الجميع بأن العرب إذا كانوا استعملوا قوتهم إلى حد ما في يوم غضب، فإن اليهود أفرطوا في استعمال قوتهم على مدى عشرات السنين"[3]، وأثرت هذه الحوادث أيضا على حقيقة بينة وهي أن المنتخبين الأهالي في المجالس المحلية لا يملكون من النفوذ الشعبي شيء وظهر على المسرح السياسي إلى جانب العلماء المسلمين أشخاص جددهم ابن جلول وفرحات عباس وقد نفى هذا الأخير تهمة معاداة السامية عن إخوانه في الدين ولكنه أدان إدانة بالغة لأعمال العنف ضد اليهود[4].

كذلك صرح طاهرات بأن المسؤولية الأولى في أعمال الشغب تقع على اليهود واليهود وحدهم[5]، وأكد ابن جلول في مقال نشرته جريدة " Afrique Française " أن منتخبي

---

[1] محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي**، المرجع السابق، ص 406.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين**، المرجع السابق، ص70.

[3] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، مج2، المرجع السابق، ص 678.

[4] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، دط، دار القصبة، القاهرة ، 1984، ص17.

[5] محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي**، المرجع السابق، ص 407.

قسنطينة قد أدوا بأنفسهم يوم السبت واجبا وإلزاما أخلاقيا، أولا بترقب الأحداث، وبالتعاون الوثيق بين المنتخبين اليهود والإدارة[1].

وقد لعب النواب وابن جلول دورا هاما، فقد سعوا إلى منع هذه الحوادث وكذلك سعوا إلى تخفيف التوتر الذي حل بالمدينة والمطالبة بالرأفة في معاملة مواطنيهم الذين اتهموا بتدبير الحوادث، وكان الهدف من ذلك أيضا تبرئة أنفسهم أمام الإدارة حتى لا ينقض عليهم سيف الاتهام، فقد أعلن حوالي ثلاثين شخصية من أعيان ونواب قسنطينة إلى الحاكم العام وممثله والي قسنطينة، على احترامهم لفرنسا، واحترامهم للنظام وأبدوا استعدادهم لتأييد جهودهم في إعادة النظام والأمن، والملاحظ أن من بين الشخصيات الموقعة على الوثيقة "ابن جلول وابن باديس الأب* والابن[2].

(للمزيد أنظر رقم 05)[3].

وفي الأخير نجمل القول بأن فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين لم تكن منغلقة على نفسها في قضاياها الداخلية وعلاقاتها المحدودة مع السلطات الفرنسية تنفذ ما يطلب منها فقط، بل كانت حرة في مواقفها واتخاذ قراراتها وهذا ما لمسناه في الكثير من المحطات المختلفة حيث أبدت مواقفها من مختلف القضايا التي ارتبطت بمصلحة الجزائر والأهالي، وسعت جاهدة لترقيتهم وتطويرهم وتحقيق مطالبهم.

---

[1] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص455.

* إن ابن باديس الأب كان عضوا في مجلس الوفود المالية مثل ابن جلول ولذلك لا نستغرب العلاقة بين هذا الأخير والحركة الإصلاحية .

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج3، المرجع السابق، ص71.

[3] أنظر الملحق رقم 05، ص 102.

خاتمة

لقد اتضح لنا من خلال هذا العمل المتواضع بن جلول وفيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين بين الحربين العالميتين خاصة ما بين 1927-1938 يمكننا أن نجمل القول بأن بروز حركة الشبان الجزائريين التي كان ظهورها متأخرا بالمقارنة مع البلدان العربية، إلا أنها حاولت تحسين أوضاع الجزائر وسكانها، وكانت حركة بارزة طيلة أواخر القرن19، حيث أسست العديد من الجرائد والصحف بالإضافة إلى النوادي والجمعيات لتحقيق أهدافها ومطالبها، ومع أن هذه الحركة بدأت بدعم فرنسي إلا أنها ما لبثت في نشر أهدافها ومطالبها حتى قامت السلطات الفرنسية بتضييق الخناق عليها.

كما تعتبر إصلاحات 1919 محاولة فرنسا إيهام الجزائريين بإصلاحات معظمها كانت حبرا على ورق، وكلما طرحت الحكومة الفرنسية مشاريع في الجزائر تقوم السلطات الفرنسية بالجزائر بمعارضتها بشتى الطرق لينتهي الأمر بإلغائه، لكن فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين لم تيأس ظلت طيلة مشوارها السياسي تطالب بإصلاحات .

كما نستنتج أن الدكتور محمد الصالح بن جلول كان من النواب وكان سياسي محترف وله دور كبير في فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين بقسنطينة والتي كان متمسكا من خلالها بالإدماج التدريجي للنخبة المثقفة من الجزائريين في الحياة الفرنسية، وقد أدى دورا بارزا في اتحادية قسنطينة، مما أدى به إلى وضع مكانة له في نفوس العلماء وهذا من خلال جهده في العمل السياسي ومن خلال ما كان ينشره في الصحف والجرائد المتنوعة والمختلفة وإصراره على ما كان يطمح إليه .

إن السبب الرئيس لنشأة فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين هو مواجهة الجمعيات الأوروبية التي تأسست سنة1919، كذلك من اجل توحيد عملهم وتنسيق جهودهم داخل المجالس لتكون لها الصفة القانونية لتتكلم بالنيابة عن كل الجزائريين بصفتهم نواب يمثلونهم ولسانهم الذين ينطقون به.

أما فيما يخص مطالب فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين لم تكن مطالب جديدة بل هي نفسها التي طالبت بها حركة الشبان الجزائريين وحركة الأمير خالد، إلا أن فشل الحركتين السابقتين

في تحقيقها لم يفقدهم الأمل بل ذلك زادهم إصرارا وإلحاحا على الحكومة الفرنسية بتنفيذه، وهذا لإيمانهم الكبير بفرنسا وثقتهم المطلقة بها.

ورغم اعتدال هذه الفيدرالية واعتدال مطالبها إلا أنها كانت باستمرار تصطدم بتعصب المستوطنين من جهة وبعدم اكتراث الحكومة الفرنسية ونفور الجزائريين من جهة أخرى لأنها لم تستوح أي مطلب من مطالبها من مقومات الشخصية الوطنية، فبرنامجها كله يدور في فلك القانون الفرنسي والتعليم الفرنسي والحضارة الأوروبية جسدا، وبالإصلاحات الجوفاء وسائل تنفض بها غبار الكولون واستبدادهم .

كما نستنتج من خلال ما سبق أن فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين كانت لها علاقة واضحة بجمعية العلماء المسلمين وقد ساندت هذه الأخيرة النواب المنتخبين، في المؤتمر الإسلامي الأول والثاني وكذلك في الانتخابات، لان النواب المنتخبين كانوا بمثابة اللسان المعبر عنهم، وأن إيجادهم للغة الفرنسية واطلاعهم على الثقافة الغربية واحتلالهم لمناصب سياسية، جعل من جمعية العلماء يضعونهم في المقدمة ، وذلك لان جمعية العلماء المسلمين كانت تكتسي طابع إصلاحي ولو تجاهر بهذه المطالب تكون قد اتخذت طابع سياسي مما يعرضها للمضايقات من طرف الحكومة الفرنسية، وأيضا كانت مساندة جمعية العلماء لكتلة النواب أيام الانتخابات كان فعال، جعل النواب يجوزون على ثقة الأهالي ويفوزون في الانتخابات وهذا هو السبب الذي جعل من الإدارة الفرنسية تتدخل في نتائج الانتخابات، لان تحالف العلماء مع النواب يهدد مصالحها وهذا ما جعلها تقوم بتحريض الموالين لها للهجوم على النواب بواسطة الصحف والجرائد .

أما بالنسبة لعلاقة كتلة النواب المنتخبين مع نجم شمال إفريقيا فهي القطيعة النهائية بحيث لم يساند أي طرف لأخر، حتى لما اتحدت كل التيارات السياسية في المؤتمر الإسلامي كان النجم غائبا لحد ما، لان كتلة النواب كان هدفها من البداية الحصول على المواطنة الفرنسية للنخبة المثقفة ثقافة فرنسية، أما النجم فكان مطلبه الرئيسي هو الاستقلال، لذلك لم يترك النجم فرصة للرد على تصريحات النواب الجزائريين والوقوف في وجه سياستهم، وإذا قارنا موقف النجم مع كل من جمعية العلماء وكتلة المنتخبين يتبين أن الأخيرة تلقت النصيب الأوفر من هجمات النجم.

كما نستنتج من خلال كل ما سبق أن علاقة كتلة النواب باليهود المستوطنين بالجزائر لم تكن بارزة بالقدر الذي أوضحتها أحداث قسنطينة أوت1934 التي بينت وأوضحت مدى كره اليهود للمسلمين عامة والنواب خاصة لأنهم كانوا بمثابة حاجز أمام سيطرتهم على مختلف الإدارات والمجالس، لأن هؤلاء النواب طالبوا بالمساواة والإدماج والتجنس وبهذا يصبح الأهالي والمستوطنين يخضعون لهيئة واحدة ويتساوون في الحقوق والواجبات وهذا ما يتنافى مع مصالحهم لهذا كانوا يحاربونهم بكل شدة واستماتة.

أما فيما يخص مواقف كتلة النواب المنتخبين في العديد من المجالات فقد بذلت جهودها ودافعت بكل قوتها للدفاع على مصالح المسلمين وتحسين أحوالهم، فاتخذ النواب عدة وسائل وأساليب مثل: تشكيل الوفود لمقابلة الحكومة الفرنسية ونشر مقالات في جرائدها وصحفها وإلقاء الخطب وقد اعتمدت على أسلوب المقاطعة بالاستقالة لجعلها وسيلة ضغط على الإدارة الفرنسية ورغم كل هذه الوسائل إلا أنها لم تجدي نفعا مع الإدارة الفرنسية، لكن مع هذا لا يمكننا إنكار كل ما بذلته الكتلة حتى بعد انقسامها بفشل مشروع بلوم فيوليت والمؤتمر الإسلامي فأسس ابن جلول التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري، في حين انشأ فرحات عباس الاتحاد الشعبي الجزائري ورغم الانفصال عن بعضهما البعض ظل هذين الحزبين محافظين على مطالبهما رغم اختلاف المنهج المتبع.

إن النخبة الجزائرية بصفة عامة وشخصية بن جلول بصفة خاصة لا يزال بحاجة ماسة إلى جهود الباحثين الذين تقع عليهم مسؤولية الكشف عن أثارها وتقييمها وإعادة الاعتبار لمحمد الصالح بن جلول لمكانته في النهضة الجزائرية الحديثة، التي شارك في دفع عجلتها إلى الأمام إلا أن الباحثين يقومون بتهميش دورهم وعدم البحث في سجل أعمالهم وإعطائهم أهمية، وهذا هو سبب نقص المادة العلمية عنهم .

الملحق رقم01: قائمة بأسماء الجرائد التي أصدرها الشبان الجزائريون.

اسم الجريدة	التاريخ	المدن	صاحب الجريدة	تاريخ الاختفاء	مدة الظهور	ملاحظات
الحق	/07/30 1893	عنابة	سليمان بنقى عمار	/03/25 1894م	09أشهر	/
المصباح	/06/03 1904	وهران	العربي فخار	/02/17 1905م	09أشهر	ناطقة باسم الاندماجيين
الإسلام	1909 م	عنابة والجزائر	طبيبال عبد العزيز	/12/12 1914م	06أشهر	/
اللواء الجزائري	/11/20 1910	عنابة	طبيبال عبد العزيز	غير متوفر	غير متوفر	/
الراشدي	1911	جيجل	الحاج عمار حمو	1912م	4سنوات	/
الهلال	1911	سكيكدة	لينقوا- نومالیل	غير متوفر	غير متوفر	
الحق "وهران"	1911	وهران	شارل تابي	1912م	سنة واحدة	
السجيع	1912م	سكيكدة	الطيب قادة	/06/06 1913م	سنة واحدة	
اللواء	1919م	عنابة	طبيبال عبد	1920م	سنة واحدة	

الجزائري			العزيز			
الإقدام	/03/07 1919م	الجزائر	دندان الحاج	/04/06 1923م	خمس سنوات	
المستقبل الجزائري	/04/29 1920م	الجزائر	صوالح محمد	/12/23 1920م	سنة واحدة	ناطقة باسم الاندماجيين
مستقبل الجزائر	1921م	الجزائر	صوالح محمد	/02/04 1921م	سنة واحدة	ناطقة باسم الاندماجيين
النصيح	/07/08 1921م	الجزائر	صوالح محمد	/10/27 1922م	سنتان	ناطقة باسم الاندماجيين
صوت المستضعفين	ماي1922م	وهران	م.فاسي	ديسمبر 1928م	ستة سنوات	ناطقة باسم الاندماجيين
التقدم	/05/25 1923م	الجزائر	بلقاسم بن تامي	/10/01 1931م	ثمانية سنوات	
الجزائر الجديدة	1927م	الجزائر	قايد حمو	أوت1928م	سنة واحدة[1]	

[1] الجمعي الخمري: حركة الشبان الجزائريين والتونسيين "دراسة تاريخية وسياسية مقارنة"، ج2، ص 508.

الملحق رقم 02: صورة لمحمد الصالح بن جلول[1]



[1] http:// 9alam.com/community/threads/aldktur-abn-glul.

الملحق رقم 03: يوضح محتوى مشروع بلوم فيوليت

(نص)

مشروع فيوليت

الفصل الأول- يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاث بالقطر الجزائري ، الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية التمتع بالحقوق السياسية للفرنسيين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية وهذا بصورة نهائية ما عدى تطبيق التشريع الفرنسي الخاص بزوال الحقوق السياسية .

أولا- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بارحوا الجيش برتبة ضابط.

ثانيا- الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة "باش شاوش" أو برتبة فوقها بعد أن خدموا العسكرية مدة خمسة عشر عاما وبعد أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن سيرة .

ثالثا- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين قضوا خدمتهم العسكرية وحصلوا جميع على الوسام العسكري وعلى صليب الحرب .

رابعا – الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بأيديهم احدى الشهادات العليا الاتية :

شهادة التعليم العالي وباكالورية التعليم الثانوي وشهادة البروفي العليا والبروفي الثانوية وشهادة الدروس الثانوية وشهادة المدارس وشهادة الخروج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو الوالي العام وستعين الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحد على نفس الشروط ولنفس الغاية 200فلاح أوعاملا من كل عمالة وأن الحجرات الفلاحية الثلاث ستعين كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية خمسين فلاحا.

بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.

وإن مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين على نفس الشروط آنفا50تاجرا أو صانعا او عاملا من كل عمالة وان الحجرات الفلاحية الثلاث ستعين كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية خمسين فلاحا .

الفصل الثالث- إن الأحكام المنصوص عنها بقانون 2 فيفري 1852 الفصلية 15 و16 وكذلك كل عزل وقع ازاء اصحاب الوظائف المنصوص عنها بالفصل الاول بالعددين 6 و7 وكذلك تشطيب الاسم من جرائد اللجيون دونور والوسام العسكري تقضي بكامل الحق تشطيب الاسم من الجرائد الانتخابية .

الفصل الرابع – يمكن لكل اهلي جزائري فرنسوي متمتع بنصوص هذا القانون ان يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة انفا بتطبيق ما تضمنه الفصل والفقرة 5 من قانون10اوت1927.

الفصل الخامس – ليس لما تضمنه هذا القانون اي مفعول فيما مضى ولا ينطبق الا على الاهالي الجزائريين الفرنسيين الذين تتوفر فيهم الان او ستتوفر فيهم في المستقبل الشروط المبينة .

الفصل السادس – ستتحقق نيابة الجزائر بمجلس الامة على حساب نائب بالنسبة لـ70.000 ناخب مرسومة اسماؤهم او قسم 20.000

وكلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا القانون.

[1] عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 455.

الملحق رقم04: مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري[1]

مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري
جوان (يونيو) 1936 م

(في السابع من شهر جوان (يونيو) 1936 انعقد في مدينة الجزائر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي كان أول تجمع من نوعه في البلاد، وقد انتهى بالمطالب الآتية التي رفعها وفد عن المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية بباريس . وفيما يلي نص المطالب مأخوذاً من (الشهاب) عدد جويلية (يوليو) 1936 ، وهو عدد خاص بالمؤتمر ، ص 236 ـ 237) .

* * *

أولاً : إلغاء سائر القوانين الإستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين .

ثانياً : إلحاق الجزائر بفرنسا رأساً ، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ، ومجلس النيابات المالية ، ونظام البلديات المختلطة .

ثالثاً : المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية . مع إصلاح هيأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي ، وتحرير هذا القانون .

ـ فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه .

ـ إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيساً صحيحاً .

ـ إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها .

ـ إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية ، وإلغاء إعتبارها لغة أجنبية .

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص ص 261-262.

ـ الحرية التامة في تعلم اللغة العربية . وحرية القول للصحافة العربية .

رابعاً : الإصلاحات الإجتماعية : التعلم الإجباري للبنين والبنات ـ الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري .

ـ جعل التعليم مشتركاً بين المسلمين والأوروبيين .

ـ الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات ، وفي معاهد الإغاثة : كالمطاعم الشعبية . إنشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال .

خامساً : الإصلاحات الإقتصادية : تساوي الأجر إذا تساوى العمل ـ تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة ، توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والإحتراف على الجميع وعلى مقتضى الإحتياج دون تميز بين الأجناس .

ـ تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ، ومراكز لتعليم الفلاحين .

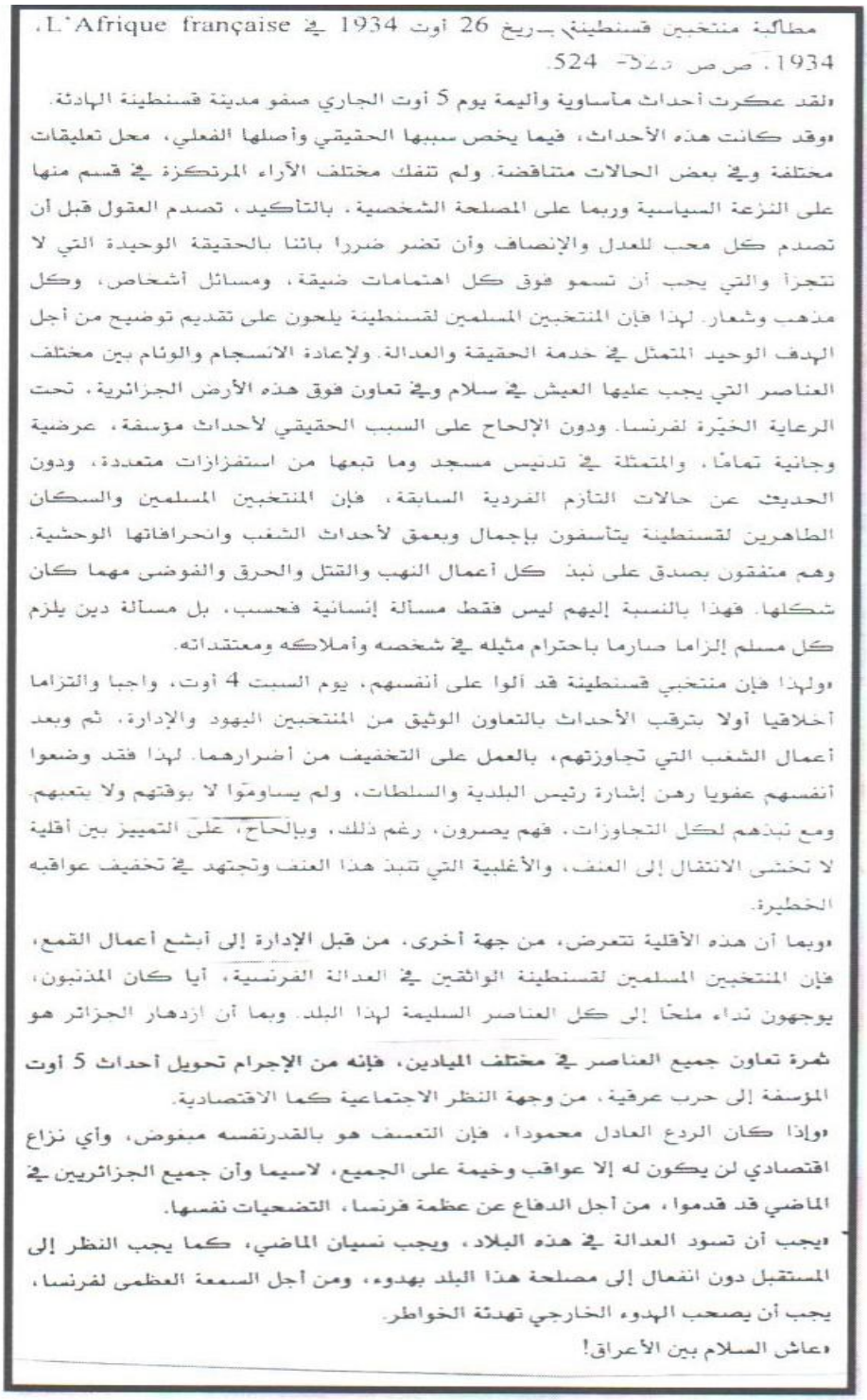
ـ الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض .

ـ توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال .

ـ إلغاء قانون الغاب .

سادساً : مطالب سياسية ـ إعلان العفو السياسي العمومي ـ توحيد هيأة الناخبين في سائر الإنتخابات ـ إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه ـ النيابة في مجلس الأمة .

الملحق رقم05: مقال للنواب المنتخبين المسلمين حول أحداث قسنطينة[1]



مطالبة منتخبين قسنطينة بـ ريخ 26 أوت 1934 في L'Afrique française، 1934، ص ص 523- 524.

«لقد عكرت أحداث مأساوية واليمة يوم 5 أوت الجاري صفو مدينة قسنطينة الهادئة.

«وقد كانت هذه الأحداث، فيما يخص سببها الحقيقي وأصلها الفعلي، محل تعليقات مختلفة وفي بعض الحالات متناقضة. ولم تنفك مختلف الآراء المرتكزة في قسم منها على النزعة السياسية وربما على المصلحة الشخصية، بالتأكيد، تصدم العقول قبل أن تصدم كل محب للعدل والإنصاف وأن تضر ضررا بائنا بالحقيقة الوحيدة التي لا تتجزأ والتي يجب أن تسمو فوق كل اهتمامات ضيقة، ومسائل أشخاص، وكل مذهب وشعار. لهذا فإن المنتخبين المسلمين لقسنطينة يلحون على تقديم توضيح من أجل الهدف الوحيد المتمثل في خدمة الحقيقة والعدالة. ولإعادة الانسجام والوئام بين مختلف العناصر التي يجب عليها العيش في سلام وفي تعاون فوق هذه الأرض الجزائرية، تحت الرعاية الخيّرة لفرنسا. ودون الإلحاح على السبب الحقيقي لأحداث مؤسفة، عرضية وجانبية تمامًا، والمتمثلة في تدنيس مسجد وما تبعها من استفزازات متعددة، ودون الحديث عن حالات التأزم الفردية السابقة، فإن المنتخبين المسلمين والسكان الطاهرين لقسنطينة يتأسفون بإجمال وبعمق لأحداث الشغب وانحرافاتها الوحشية. وهم متفقون بصدق على نبذ كل أعمال النهب والقتل والحرق والفوضى مهما كان شكلها. فهذا بالنسبة إليهم ليس فقط مسألة إنسانية فحسب، بل مسألة دين يلزم كل مسلم إلزاما صارما باحترام مثيله في شخصه وأملاكه ومعتقداته.

«ولهذا فإن منتخبي قسنطينة قد ألوا على أنفسهم، يوم السبت 4 أوت، واجبا والتزاما أخلاقيا أولا بترقب الأحداث بالتعاون الوثيق من المنتخبين اليهود والإدارة، ثم وبعد أعمال الشغب التي تجاوزتهم، بالعمل على التخفيف من أضرارهما. لهذا فقد وضعوا أنفسهم عفويا رهن إشارة رئيس البلدية والسلطات، ولم يساومّوا لا بوقتهم ولا بتعبهم. ومع نبذهم لكل التجاوزات، فهم يصرون، رغم ذلك، وبإلحاح، على التمييز بين أقلية لا تخشى الانتقال إلى العنف، والأغلبية التي تنبذ هذا العنف وتجتهد في تخفيف عواقبه الخطيرة.

«وبما أن هذه الأقلية تتعرض، من جهة أخرى، من قبل الإدارة إلى أبشع أعمال القمع، فإن المنتخبين المسلمين لقسنطينة الواثقين في العدالة الفرنسية، أيا كان المذنبون، يوجهون نداء ملحًا إلى كل العناصر السليمة لهذا البلد. وبما أن ازدهار الجزائر هو ثمرة تعاون جميع العناصر في مختلف الميادين، فإنه من الإجرام تحويل أحداث 5 أوت المؤسفة إلى حرب عرقية، من وجهة النظر الاجتماعية كما الاقتصادية.

«وإذا كان الردع العادل محمودا، فإن التعسف هو بالقدرنفسه مبغوض، وأي نزاع اقتصادي لن يكون له إلا عواقب وخيمة على الجميع، لاسيما وأن جميع الجزائريين في الماضي قد قدموا، من أجل الدفاع عن عظمة فرنسا، التضحيات نفسها.

«يجب أن تسود العدالة في هذه البلاد، ويجب نسيان الماضي، كما يجب النظر إلى المستقبل دون انفعال إلى مصلحة هذا البلد بهدوء، ومن أجل السمعة العظمى لفرنسا، يجب أن يصحب الهدوء الخارجي تهدئة الخواطر.

«عاش السلام بين الأعراق!

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 255.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1. بن العقون عبد الرحمان بن ابراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945،ج2، منشورات السائحي،الجزائر،2010.

2. بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر1920-1936،ج1،ط3 ، منشورات السائحي، الجزائر، 2010.

3. بن باديس عبد الحميد، مجلة الشهاب، مجلد 12، "1936 -1937 "،ط1، دار الغرب الاسلامي،2001.

4. بن حبيلس الشريف، الجزائر كما يراها أحد الأهالي ، ترجمة عبد الله حمادي وآخرون ،ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ،قسنطينة ،2009.

5. عباس فرحات، الشاب الجزائري، الجزائر من مستعمرة إلى مقاطعة 1930 متبوع بتقرير إلى الماريشال بيتان أبريل 1914،تر: أحمد منور، دط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،الجزائر ،1954.

6. عباس فرحات، ليل الاستعمار، ترجمة أبوبكر رحال، د.ط ، منشورات ANEP، رويبة، 2010 .

7. الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، دط، دار القصبة ،القاهرة ،1984.

8. مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، دط، دار المعرفة، الجزائر ،2007.

المراجع:

1. أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا1871-1919،ج1، دط، دار الرائد الجزائر،2007.

2. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة1871إلى اندلاع حرب التحرير، ترجمة محمد حمداوي وآخرون، مج2، دط، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،2013.
2.أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

3. بجاوي الصالح، متعاونون ومجتهدون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918، دط، دار القصبة، الجزائر، 2009.

4. برفيلي غي، الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية 1880-1962، ترجمة محمد حاج مسعود وآخرون، دط، دار القصبة، الجزائر، 2007.

5. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر1930-1989، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

6. بلاسي نبيل أحمد، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، دط، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1990.

7. بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009.

8. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1954،الجزء الثاني، ط1، المسيلة، 2013.

9. بن محمد الجيلالي عبد الرحمان،تاريخ الجزائر العام،ج5،دط،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2014.

10. بن منصور ليلى بن عمار، فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم، ترجمة حسين لبراش، دط دار الجزائر، الجزائر، 2010.

11. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائريين من البداية لغاية1962، ط3، دار البصائر، الجزائر، دس.

12. بوشريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1992، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

13. بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى1931-1945دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، ط5، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2013.

14. بوعزيز يحي،الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912_1948، دط،عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009 .

15. بوعزيز يحي،ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين،ج2،دط،عالم المعرفة للنشر والتوزيع،الجزائر،2009.

16. بوعزيز يحي،سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954،دط،عالم المعرفة للنشر والتوزيع،الجزائر،2009.

17. تابليت علي، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.

18. تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931-1956، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دب، 1975.

19. الجمعي خمري، حركة الشبان الجزائريين والتونسيين 1900-1930دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2003.

20. جوليان شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسيير، ترجمة المهيري وآخرون، دط، الدار التونسية، تونس، 1976.

21. حربي محمد،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر،1994.

22. حميد عبد القادر، دروب التاريخ" مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954"، دط، دار القصبة، الجزائر،2007.

23. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، ط3، دار المعرفة، الجزائر،2007.

24. حميطوش يوسف، منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس،ط3،دار الأمة،الجزائر،2012.

25. الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، للطباعة والنشر، 1884.

26. زوزو عبد الحميد،الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1919-1939، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ط خ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

27. زوزو عبد الحميد،الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية ،ج1 ،دار هومة ، الجزائر،2012.

28. سعد الله أبو القاسم،الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945،ج3،ط4،دار الغرب الإسلامي،لبنان،1992.

29. سعد الله أبو القاسم،الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930،ج2،ط4،دار الغرب الإسلامي، لبنان،1992 .

30. سليمان عبد العزيز وآخرون، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى، دط، دار النهضة، بيروت،دس.

31. شرفي عاشور ، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي" تاريخ ،ثقافة ،أحداث ، معالم "، دط ، دار القصبة ، الجزائر ،2009 .

32. شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962،ترجمة عالم مختار ،دط،دار القصبة،الجزائر،2007.

33. الشيخ سليمان،ا لجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والثورة المسلحة،ط1، الدار المصرية اللبنانية، الجزائر،2003 .

34. صاري أحمد،شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، الجزائر،2004.

35. العسلي بسام،الأمير خالد الهاشمي الجزائري، دط، دار النفائس، لبنان، 2010.

36. علي مراد،الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925-1940، ترجمة محمد يحياتن، دط، دار الحكمة،الجزائر،2007.

37. العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1554، دط،دار الطليعة، قسنطينة،2003.

38. عمورة عمار، موجز تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

39. عميراوي أحميدة، أوراق تاريخية، دط، دار الهدى، الجزائر، 2006.

40. عويمر مولود،تراث الحركة الإصلاحية الجزائرية ،ج1،ط1،دار قرطبة،الجزائر،2011.

41. قداش محفوظ والجيلالي صاري،الجزائر صمود ومقاومات1830-1954،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2012.

42. قداش محفوظ،تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939،تر،أمحمد بن البار،ج1،دط،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2011.

43. قنانش محمد،الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939،دط،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1982.

44. كافي علي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دط،دار القصبة ،الجزائر،1999.

45. لونيسي رابح وبلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

46. لونيسي رابح، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف 1920-1954،ط2،دار كوكب العلوم،الجزائر،2012.

47. مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، دط، دار هومة، الجزائر، 2013.

48. الميلي محمد، المؤتمر الإسلامي الجزائري ، دط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

49. ولدخليفة محمد العربي ،الاحتلال الاستيطاني ،دط،منشورات ثالة،الجزائر،2005.

50. الوناس الحواس، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1954، دط، كنوز الحكمة، 2012.

رسائل وأطروحات جامعية:

1. بلحاج ناصر، موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2004.

2. بلمسعي مسعودة، التجنيد الإجباري الفرنسي وأثاره على الجزائريين، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.

3. بوعبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ، جامعةالحاج لخصر باتنة، الجزائر، 2006.

4. حداد مريم، الأوضاع السياسية في الجزائر بين الحربين العالميتين 1919-1939، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.

5. دويدة نفيسة، المسالة الثقافية في الجزائر من منظور التيار الليبرالي للحركة الوطنية 1927-1945، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2010.

6. العمري الطاهر، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع 1900-1940، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، الجزائر، 2004.

7. فشار عطاءالله، النخبة الجزائرية"جذورها،تطورها،اتجاهاتها"، 1914-1954، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

8. محمد الصغير عباس، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية الى الجزائر الجزائرية1927-1963، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.

9. معزة عزالدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005.

10. نيبو رتيبة، مساهمة محمد الأمين العمودي في الحركة الإصلاحية بالجزائر 1920-1957، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014.

الكتب بالفرنسية:

1.Mahfoud Kaddache l'émier khaled Document nets et témoigna gés pour l'étude du nationalisme Algérien éd office de publication universitaires Alger 1994.

كلمة شكر و عرفان.....

مقدمة عامة.....1-6

المبحث الأول: الجذور التاريخية لكتلة النواب..... 8

المطلب الأول: ظهور حركة الشبان الجزائريين (1892 – 1912).....8

1. تأسيسها.....11
2. نشاطها من خلال الجمعيات و النوادي و الصحف.....13
3. موقفها من التجنيد الإجباري.....17

المطلب الثاني: إصلاحات 1919.....21

1. جذور الإصلاحات.....21
2. مضمون الإصلاحات.....23
3. المواقف المختلفة منها.....26

المبحث الثاني: ابن جلول و نشاطه السياسي (1927 –1938).....31

المطلب الأول: التعريف بابن جلول.....31

1. مولد و نشأة ابن جلول.....31
2. التنشئة الثقافية والفكرية.....32
3. تكوينه السياسي.....33

المطلب الثاني: تأسيس فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين.....38

1. تشكيل فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين.....38
2. مطالب فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين.....46
3. موقف الاستعمار الفرنسي من الفيدرالية.....50

المطلب الثالث: انقسام أعضاء فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين.....52

1. أسباب انقسام كتلة النواب.....52
2. إنشاء التجمع الفرنسي الإسلامي لابن جلول.....55
3. إنشاء الإتحاد الشعبي الجزائري لفرحات عباس.....58

المبحث الثالث: موقف الفيدرالية من بعض القضايا.....63

المطلب الأول: موقف الفيدرالية من بعض القضايا السياسية.....63

1. دورها في الانتخابات.....63
2. موقفها من المشاريع.....68
3. دورها في المؤتمرات 77

المطلب الثاني: موقف الفيدرالية من بعض القضايا الاجتماعية.....85

1. موقفها من قانون الأهالي.....85
2. دورها في حل الأزمة الاقتصادية 1929.....88
3. موقفها من أحداث قسنطينة 1934.....92

خاتمة.....97

الملاحق.....101

قائمة المصادر والمراجع.....110

فهرس الموضوعات.....118

مقدّمة

المبحث الأول: الجذور التاريخية لكتلة النواب

المطلب الأول: ظهور حركة الشبان الجزائريين (1892-1912)

المطلب الثاني: إصلاحات 1919

المبحث الثاني: ابن جلول ونشاطه السياسي (1927-1938)

المطلب الأول: التعريف بابن جلول

المطلب الثاني: تأسيس فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين

المطلب الثالث: انقسام أعضاء فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين.

المبحث الثالث: موقف الفيدرالية من بعض القضايا

المطلب الأول: موقفها من بعض القضايا السياسية

المطلب الثاني: موقفها من بعض القضايا الاجتماعية

خاتمة

فهرس

الموضوعات

الملاحق

قائمة المختصرات